موجز الاقتصاد الاميركي

موجز الاقتصاد الاميركي
إصدار سنة 2009
مكتب برامج الإعلام الخارجي
وزارة الخارجية الأميركية

http://www.america.gov/ar/publications/books/outline-of-the-us-economy.html

رئيس التحرير: مايكل دجاي فريدمان
مدير التحرير: بروس أوديسي
تصميم: ديفيد هاميل
الرسوم البيانية: فنسنت هيوز
محررة الصور: ماجي سليكر

صورتا الغلاف:
أعلى: حقوق نشر الرسم محفوظة لديف كوتلر/ ستوك إيلوستراتيشن سورس
أسفل: حقوق نشر الرسم محفوظة لجين ستيريت/ ستوك إيلوستراتيشن سورس

نبذة عن المحرر
قام بمراجعة هذا الإصدار من موجز الاقتصاد الاميركي وتحديثه بالكامل، بيتر بير، محرر سابق مختص بشؤون الأعمال، ومراسل سابق لصحيفة واشنطن بوست. وهذا الإصدار هو تحديث لعدة طبعات قديمة صدرت بداية عن الوكالة الأميركية للاعلام وبعدها عن وزارة الخارجية منذ سنة 1981.

المحتويات

الفصل 1: **تحديات هذا القرن**
الاقتصاد الأكبر والأكثر تنوعاً في العالم يواجه أشد التحديات الاقتصادية منذ جيل أو أكثر

الفصل 2: **تطور الاقتصاد الأميركي**
الاقتصاد توسّع وتغيّر، مسترشدا ببعض المبادئ التي لا تتغير.

الفصل 3: **ماذا ينتج الاقتصاد الأميركي**
بدّلت الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات استراتيجيات إنتاجها وأدوارها استجابة إلى العولمة لكي تتكيف مع المنافسة المتزايدة.

الفصل 4: **المنافسة والثقافة الأميركية**
ظلت المنافسة سمة أساسية للاقتصاد الأميركي، مترسخة في الحلم الأميركي بامتلاك عمل تجاري صغير.

الفصل 5: **الجغرافيا والبنية التحتية**
التعليم والنقل يساعدان في ترابط مناطق متمايزة ومتباعدة عن بعضها البعض.

الفصل 6: **الحكومة والاقتصاد**
الكثير من تاريخ أميركا يركز على النقاش حول دور الحكومة في الاقتصاد.

الفصل 7: **اقتصاد أميركي مرتبط بالعالم**
على الرغم من الانقسامات السياسية، لا تظهر الولايات المتحدة أية إشارات تدل على انسحابها من المشاركة العالمية في التجارة والاستثمار.

الفصل 8: **فصل جديد في قصة الاقتصاد الأميركي**
تتصدى الولايات المتحدة، بطريقتها الديمقراطية، لتحديات اقتصادية هائلة.

موجز الاقتصاد الأميركي

المقدمة

كتبت صحيفة وول ستريت جورنال تقول: "الشعور بالذعر نفسه طال كل مكان من الكرة الأرضية. كان الأمر كما لو ان بركاناً انفجر في نيويورك، مسبباً موجة مدّ اكتسحت بقوة كارثية كل دولة على وجه البسيطة." وكانت إحدى عواقبها اللاحقة: "تراكم المال المعطل أو غير المستثمر في المراكز المصرفية." كان تاريخ هذا المقال 17 كانون الثاني/ يناير 1908.

نظراً للأخبار المثيرة للحفيظة التي كانت ترد مؤخراً بتكرار مقلق، فقد شكّل إعداد هذه النسخة من "موجز الاقتصاد الأميركي" تحدياً حقيقياً لنا. لقد حاولنا مقاربة المهمة بإحساس من الوعي التاريخي. فبالإضافة إلى أحداث العام 1908 المصورة أعلاه، تعرضت الولايات المتحدة لحقبة الكساد الكبير (بدأت عام 1929)، وفترة كساد طويلة (بدأت عام 1873)، وحالة ذعر في عام 1837، وصفتها موسوعة ويكيبيديا بأنها "أزمة مالية أميركية، كانت مبنية على سوق تتسم بالمضاربات في قطاع العقارات". كما شهدت الولايات المتحدة فترات من الكساد، وحالات الذعر، والفقاعات الاقتصادية، والانكماشات المتنوعة، وكانت تخرج من كل حالة من هذه الحالات مستعيدة قوتها الاقتصادية ومحافظة على المؤسسات الجمهورية لديها نابضة بالحياة.

نأمل من قرائنا أن يجدوا هذا العدد الجديد من سلسلة مطبوعاتنا الموجزة صريحاً، غنياً بالمعلومات، وقبل كل شيء آخر مفيداً. نقدمه بروح من التفاؤل المترسّخ بعمق في طريقة الحياة الأميركية.

— المحررون

موجز الاقتصاد الأميركي

1

الفصل ١

تحديات هذا القرن

الاقتصاد الأكبر
والأكثر تنوعاً
في العالم
يواجه أشد التحديات
الاقتصادية منذ
جيل أو أكثر

© photosbyjohn/Shutterstock

أعلاه: نائب الرئيس المنتخب جو بايدن وزوجته جيل، الرئيس المنتخب باراك أوباما وزوجته مشال، في كانون الثاني/يناير، 2009، في طريقهم الى حفل التنصيب والتحديات الكبيرة. الصورة السابقة : ميدان تايمز سكوير في نيويورك، العاصمة المالية الأميركية، تعرّض للاضطراب نتيجة للانهيار المالي العالمي ولكنه ما زال ينبض بالنشاط الاقتصادي.

"الولايات المتحدة "تواصل مفاجأة العالم ... وتستمر في تجديد نفسها"

وزيرة الخارجية الأميركية (السابقة)،
كوندوليزا رايس، 2008

أدّى الانهيار المالي في عام 2008 إلى توقف مفاجيء ومثير للصدمة للنمو الاقتصادي العالمي الذي دام ربع قرن بقيادة الولايات المتحدة. ولا تزال التداعيات النهائية لهذه الصدمة على الاقتصاد الأميركي والعالمي غير مؤكدة تماما حتى كتابة هذا المقال. ولكن في خضم الأزمة اختار الأميركيون قيادة قومية جديدة في عملية انتقال سلمي للسلطة أظهرت مرة أخرى قوة العملية الديمقراطية للبلاد وأكدت ثقة الناس بصلابة وقدرة الاقتصاد الأميركي على النهوض ثانية في المحصلة النهائية.

فمنذ انتخاب رونالد ريغان رئيساً للبلاد عام 1980، دعت الولايات المتحدة إلى عولمة التجارة والمال، وشرّعت الأبواب أمام دخول منتجات واستثمارات أجنبية بدرجة أكبر من أي اقتصاد رئيسي آخر. شكلت ثقافة المبدأ الأميركي المتمثل في المبادرة التجارية الخاصة نموذجاً عالمياً. وبدا ان التمازج بين الحريات السياسية الأميركية والأسواق الحرة شكل نموذجاً برره انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991. وبرز في الوطن إجماع لدى الحزبين حول زيادة التحرير الإضافي للاقتصاد، مما حث بدوره على التوسع المنطلق بحرية لأشكال جديدة من الاستثمارات والتي ساعدت في تغذية الزيادة الهائلة في التمويل الدولي والتجارة الدولية.

ولكن، أصبح النمو الأميركي يعتمد بصورة متزايدة على الدَين. المستهلكون، وشركات الأعمال، ومشترو المنازل، والحكومة الأميركية بذاتها، استدانوا مبالغ ضخمة اعتقاداً منهم أن قيمة استثماراتهم، ومن ضمنها، ما تحول إلى استثمار مشؤوم للعديدين، منازلهم، قد تستمر في النمو. دفع الائتمان المتوفر بسهولة وبشروط ميسرة أسعار المنازل، بصورة خاصة، إلى مستويات أعلى.

وعندما انهارت طفرة نمو قطاع العقارات في نهاية المطاف عام 2007، انكشف معه ذلك الجزء الهش من القروض المنزلية العالية المخاطر، التي منحت طوال فترة دامت عقداً، إلى أسر لم يكن باستطاعتها تحمل تكاليفها، وخاصة في حال حصول ضعف في الاقتصاد. اشترى بعض المقترضين منازل لم يكن باستطاعتهم تحمل ثمنها لثقتهم بأن استمرار ارتفاع السوق سوف يتيح لهم بيع ممتلكاتهم وتحقيق الأرباح. ولكن، مع هبوط أسعار المنازل، فإن اصحاب المنازل الذين لم يعودوا قادرين على تسديد أقساط الرهونات لم يتمكنوا من دفع ديونهم العقارية من خلال بيع

منازلهم. وكذلك، شكلت هذه القروض المنزلية الأساس المتزعزع لمضاربات هائلة اكثرها غير مرئي، في سوق سندات الرهن العقاري والعقود المالية التي كانت تباع حول العالم.انهار هذا الصرح بفعل انهيار قطاع الإسكان في العام 2008. فازدادت عمليات حبس الرهون العقارية وتبعها الهلع. شركات مالية عملاقة في وول ستريت سقطت أو أعيد تنظيمها او دُمجت مع منافسين أكبر منها. وغاصت أسعار الأسهم وسارت الاقتصادات في العالم باتجاه أسوأ أزمة منذ فترة الكساد الكبير التي حصلت في الثلاثينيات من القرن العشرين.

كشفت الكارثة عن نقاط ضعف لم يتم التنبه إليها خلال فترة الازدهار الاقتصادي. كان الاستهلاك الأميركي يتجاوز معدلات التوفير منذ فترة طويلة. وثقة منظمي الأسواق المالية بمدى فعالية الأسواق الاقتصادية قادتهم إلى التقليل من قيمة الأخطار المتصاعدة. وولّد التفاؤل والطموح اللذان سادا بين العديد من الأميركيين الإسراف والتهور. وأهملت الدروس المكتسبة من حالات الازدهار والانهيار الماضية بسبب توجه العديدين إلى تركيز اهتمامهم على الحاضر فقط.

لكن الأزمة كشفت أيضاً عن قدرة الحكومة الأميركية على الاستجابة بسرعة وحزم لهذا التحدي. حتى وفي ذروة الأزمة التي حصلت خلال الشهرين الأخيرين من العام 2008، ظل ينظر الأجانب إلى الولايات المتحدة على انها من بين اكثر ميادين الاستثمار الآمنة اقتصادياً والمستقرة سياسياً. بلغ توقهم إلى شراء سندات الخزينة الأميركية درجة أدت إلى وصول العوائد على هذه الاستثمارات إلى الصفر تقريباً، ومرة اخرى كان الدولار الملجأ الآمن عند هبوب العواصف المالية.

استجاب المسؤولون في واشنطن باتخاذ إجراءات لم يسبقها مثيل لمنع حصول انهيار عالمي في سوق القروض. تولّت الحكومة الفدرالية ومجلس الاحتياط المركزي الفدرالي إدارة اكبر شركتين أميركيتين للرهونات العقارية وساعدت مصارف رئيسية وشركة تأمين رئيسية على النجاة من المأزق بتقديم عون مالي لها، كما اتخذت إجراءات كان من غير الممكن سياسياً اتخاذها قبل حصول الأزمة. وحصلت خطة الإنقاذ الأولية للمصارف بقيمة 700 بليون دولار على دعم الحزبين في الكونغرس الأميركي.

منذ بداية الأزمة العالمية عام 2008، تعهدت الوكالات الحكومية الأميركية ومجلس الاحتياط الفدرالي بدفع مبلغ مذهل بلغ 12.8 تريليون دولار، الذي يعادل تقريباً الناتج الاقتصادي السنوي الأميركي بكامله، وكان ذلك على شكل قروض، وشراء قروض، وضمانات ائتمان، وذلك سعياً منها لوقف استمرار الانهيار المالي غير المنضبط. وعد بنك الاحتياط الفدرالي أيضاً بشراء سندات تزيد قيمتها عن تريليون دولار مدعومة برهونات على المنازل كانت قد انخفضت قيمتها. ولاحظ عالم اقتصادي بارز انه "لا أحد غير أميركا – ولا حتى الصين- يملك ميزانية بهذه القيمة الكبيرة" لتنفيذ مثل هذه الاستجابة.

انفجرت الأزمة في منتصف العام 2008، عام الانتخابات الرئاسية وساعدت السناتور باراك أوباما، المرشح عن الحزب الديمقراطي حينئذ، على الانتصار. فسر العديدون النصر الانتخابي لأول رئيس أميركي

أفريقي للولايات المتحدة، الرجل الذي ارتقى بسرعة من أصول متواضعة، كتأكيد لميزات التفاؤل والثقة لدى الناس بهذه البلاد. وكما قالت وزيرة خارجية أميركا خلال فترة رئاسة جورج دبليو بوش، كوندوليزا رايس، "يستطيع المرء ان ينطلق من ظروف متواضعة لتحقيق إنجاز استثنائي."

هذه الطبعة من مطبوعة "موجز الاقتصاد الأميركي" هي كتاب تمهيدي يشرح كيف برز النظام الاقتصادي الأميركي، وكيف يعمل، وكيف تتم صياغته من جانب القيم الاجتماعية والمؤسسات السياسية الأميركية. يوجد دائماً، خلال الأوقات الصعبة التي قارب خلالها اكتمال هذا العدد، شعور بكيف تستطيع جميع هذه العوامل توجيه استجابات الدولة نحو التحديات الاقتصادية الاستثنائية الماثلة في الأمام.

يقدم هذا الفصل نظرة إجمالية موجزة للاقتصاد الأميركي اليوم. ويتبعه الفصل الثاني الذي يعرض التطور التاريخي للاقتصاد منذ فترات الاستعمار حتى الوقت الحاضر. يبحث الفصل الثالث في المعتقدات، والتقاليد، والقيم التي تقوم عليها الديمقراطية التمثيلية في الولايات المتحدة واقتصادها. يقدم الفصل الرابع صورة عن تكوين الاقتصاد الأميركي، ماذا ينتج، ويصدّر ويستورد. يركز الفصل الخامس الاهتمام على المناطق الرئيسية في البلاد التي كانت ثقافاتها مسؤولة عن الكثير من أشكال التنوع في أميركا كما الروابط بين البنى التحتية والتعليم التي ربطت أقسام البلاد مع بعضها البعض. ويصف الفصل السادس المناظرات الجارية حول دور الحكومة في الحقل الاقتصادي، ويبحث الفصل السابع في تأثير العولمة والتجارة على الاقتصاد الأميركي وشركاته وعماله. اما الفصل الثامن فيوجز العقبات التي تواجه الاقتصاد الأميركي في عالم يتغير بسرعة بحيث تقل إمكانية التكهن به.

اقتصاد تدفعه المنافسة

يوافق العديد من علماء الاقتصاد على ان فهم الاقتصاد الأميركي يبدأ بمفهوم آدام سميث المتعلق بما اسماه "اليد الخفية". اعتبر سميث ان علم الاقتصاد يعمل بشكل افضل عندما يسعى المشترون والبائعون للحصول على افضل النتائج لأنفسهم، كما لو ان يداً خفية توجههم. وتؤدي المحصلة الإجمالية لمعاملاتهم المستقلة العديدة إلى الاستعمال الأكثر كفاءة لموارد الدولة، كما اعتقد سميث. ومن خلال وجود أسواق تعمل بحرية تقوم التفاعلات بين المشترين والبائعين بتحديد أسعار السلع والخدمات. كما تولّد المنافسة منتجات افضل وازدهارا أوسع، وسطياً، مما يستطيع اقتصاد تديره الدولة ان ينتجه، كما يشهد على ذلك فشل النظام الشيوعي في روسيا حسب ما يؤكده علماء اقتصاد السوق اليوم.

تطور نمط أميركي للاقتصاد من مبدأ سميث ومن السمات الأخرى للاقتصاد التجاري البريطاني. ويبقى أساس هذا النمط قائما على قاعدة مكونة من القوانين، والمؤسسات، والتقاليد التي أدت إلى صياغة الاقتصاد الأميركي. قال المؤرخ ديفيد مكولوغ، ان واضعي وثيقة استقلال أميركا عن بريطانيا عام 1776، والدستور الأميركي عام 1789، أعطوا الولايات المتحدة الجديدة "نجوماً يهتدون بها"، أي بمعنى انهم

وفروا الحريات السياسية الأساسية كما التقييدات على السلطة الحكومية التي يثمنها الأميركيون -- ولا زالوا يتناقشون حولها -- منذ تأسيس دولتهم.

ولكن يعترف حتى اشد المؤيدين صلابة لرأسمالية السوق بأن ذلك لا يوفر كافة الأجوبة. قال عالم الاقتصاد، إن. غريغوري مانكيو، العضو السابق في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس جورج دبليو بوش، "لا تنجح اليد الخفية أحياناً لأسباب متنوعة". فلن يدفع صاحب المصنع التكاليف البيئية والصحية للتلوث الذي ينبعث من مداخن مصانعه ما لم تفرض عليه الحكومة ان يفعل ذلك. كما يستطيع محتكر، او مجموعة من الشركات المسيطرة، فرض أسعار أعلى مما تسمح بها أي سوق تنافسية. ويقول جوزيف أي ستيغليتز المستشار السابق للبيت الأبيض، والحائز على جائزة نوبل، إن "السبب في أن اليد الخفية تبدو غير منظورة في أحيان كثيرة هو أنها كثيراً ما لا تكون موجودة."

انتج كل جيل من الاميركيين نقادا للترتيبات الاقتصادية في البلاد. كتب المؤرخ هنري ستيل كوماغر، في الخمسينات من القرن العشرين، يقول إن "أي شيء يَعد بزيادة الثروة يعتبر تلقائياً أمراً جيداً، لذلك كان المواطن الأميركي متسامحاً تجاه المضاربات، والإعلانات، وإزالة الغابات، واستغلال الموارد الطبيعية، كما وكان أكثر صبراً تجاه أسوأ مظاهر التصنيع."

وأشار آخرون إلى التناقضات العديدة، المتصورة والحقيقية، في الصيغة الاقتصادية الأميركية: مجتمع يقوده المستهلك مكثر في المادية ومقل في التوفير للمستقبل، دولة تملك موارد طبيعية غزيرة ولكنها في بعض الأحيان تسيء استعمال هذه النعم، نظام سياسي مؤسس على قاعدة المساواة المدنية ولكنه يعتمد على عدم المساواة في المداخيل من اجل تحفيز المواطنين على العمل بجهد وعلى الاستثمار في التعليم، دولة تملك ثروة مدهشة على المستوى الأعلى وفقراً نسبياً اكبر مما يوجد في العديد من الدول الثرية في العالم.

ولكن الغالبية الكبرى من الاميركيين يلتزمون بفكرة الاقتصاد الديناميكي الذي يروج للمنافسة، يدعو إلى الكفاح والابتكار، يغدق المكافآت على الفائزين ويؤمن فرصاً ثانية للذين يفشلون. لقد حققت الولايات المتحدة، مع كافة تناقضاتها، نظاماً اقتصادياً مرناً بدرجة عالية، يقدم، جدلاً، اختيارات وفرصاً اكثر مما يقدمه أي نظام آخر، نظاماً أكد بصورة متكررة قدرته على إصلاح الأخطاء والتكيف مع فترات الركود، والحروب، وحالات الذعر المالي، كما يكتسب قوة من التجارب التي يمر بها. قالت وزيرة الخارجية رايس في أعقاب انتخاب أوباما ان الولايات المتحدة "تستمر في مفاجأة العالم، وتستمر في تجديد ذاتها."

الاقتصاد الأميركي اليوم

حتى خلال الأزمة يظل الاقتصاد الأميركي الأكبر والأكثر تنوعاً في العالم. وصل الناتج الإجمالي للسلع والخدمات الأميركية، أي الناتج القومي الإجمالي، إلى 14 تريليون دولار عام 2007، أي ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الياباني وخمسة أضعاف حجم الاقتصاد الصيني، استناداً إلى الطاقة الشرائية لعملة كل دولة. الولايات المتحدة مسؤولة عن نسبة 20 بالمئة من الناتج الاقتصادي الإجمالي العالمي مع انها تمثل نسبة 5 بالمئة فقط من

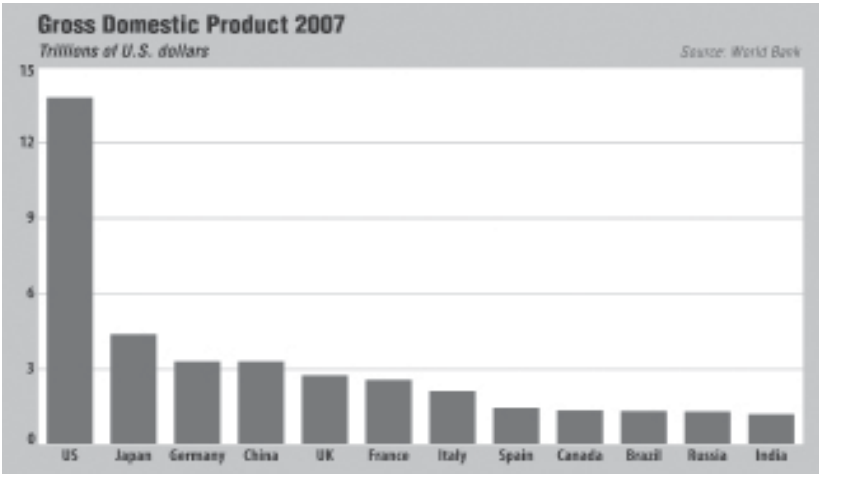

سكان العالم.

بلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد في أميركا حوالي 45 ألف دولار عام 2007 بالمقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 11 آلاف دولار. انتج الاقتصاد الأميركي حوالي 40 بليون دولار يومياً من السلع والخدمات في سنة 2007 غذته مهارة 150 مليون أميركي يشكلون القوة العاملة في البلاد. كما زودت الرساميل وقوداً إضافياً: التمويلات غير الحكومية التي بلغت قيمتها الإجمالية 5.5 بليون دولار استثمرها الأميركيون يومياً في أعمالهم ومنازلهم. وهناك أيضاً موارد البلاد من المعادن، الطاقة، المياه، الغابات، والأراضي الزراعية.

يبقى معدل الإنتاجية للنساء والرجال العاملين الاميركيين بمثابة المعيار لكل العالم. انتج العامل الأميركي بالمتوسط سلعاً وخدمات في عام 2007 تزيد قيمتها عن 92 ألف دولار. يزيد هذا المبلغ بحوالي نسبة 20 بالمئة عن المتوسط في 12 دولة أوروبية رئيسية، ونسبة 85 بالمئة أعلى من المتوسط المسجل في الصين، وذلك استناداً إلى مؤسسة "كونفرنس بورد" الأميركية. توسعت الإنتاجية الأميركية بمعدل 2 بالمئة سنوياً من عام 2000 حتى عام 2006، أي ضعف نسبة التوسع الذي حققته معظم الدول الأوروبية. أكدت دراسة شملت 16 دولة صناعية رئيسية ان كوريا الجنوبية، والسويد، وتايوان فقط تمكنت من تسجيل معدل نمو في الإنتاجية يفوق ما تحقق في الولايات المتحدة خلال هذه السنوات. وقد ساعدت هذه الزيادات في الإنتاجية الولايات المتحدة على المحافظة على معدل منخفض نسبياً في البطالة والتضخم.

المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي تضم مؤتمراته السنوية مجموعة من قادة الحكومات والشركات الدولية، صنف بصورة منتظمة الولايات المتحدة على أنها الاقتصاد الأكثر تنافسيةً في العالم. ظلت شركات أميركية رئيسية في المنزلة الأعلى في الأسواق الدولية من خلال اصرارها المركز على الابتكار، وتخفيض الكلفة، وعائدات الأرباح إلى حاملي أسهمها. كان من بين اكبر الشركات ال 500 في العالم عام 2007، التي أدرجت أسماؤها مجلة فورتشن، 162

شركة توجد مراكزها الرئيسية في الولايات المتحدة. وجاءت اليابان في المركز الثاني مع 65 شركة وفرنسا في المركز الثالث مع 38 شركة.

تستمر القيادة التكنولوجية الأميركية في التوسع من اسسها الحالية القائمة على أجهزة الكمبيوتر، وبرمجياتها، والوسائط المتعددة، والمواد المتطورة، والعلوم الصحية، والتكنولوجيا البيولوجية وصولاً إلى التكنولوجيا النانوية وعلم الوراثة. رغم ان اليورو يكسب الدعم كعملة مختارة، يبقى الدولار الأميركي العملة الرئيسية في التجارة الدولية.

عندما تسلم باراك اوباما زمام السلطة كرئيس للبلاد في كانون الثاني/يناير عام 2009 كانت الأزمة الآنية هي التي سيطرت على برنامج عمله، والأبعد منها كانت التحديات الخطيرة الماثلة على المدى الأطول. ومن المحتمل ان تؤثر على استقرار الدولار حالات العجز القياسية في الموازنة الفدرالية الناتجة عن زيادة الإقراض الحكومي خلال الأزمة الاقتصادية. كما ان قدرة الحكومة الفدرالية على تسديد واجباتها الذاتية سوف توضع على المحك بسبب الالتزامات المتعاظمة لمعاشات التقاعد والعناية الصحية لسكان يميلون نحو نسبة أعلى من المسنين. ومن المحتمل

أعلاه: تحافظ الشركات الأميركية على تفوقها التكنولوجي في مجالات معينة، مثل هذا المركز للتكنولوجيا النانوية في مختبرات بيل في نيوجيرسي.

ان يواجه رجال الأعمال، وحاملو الأسهم، والمستهلكون، تكاليف باهظة في تكييف عملياتهم ومنتجاتهم من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية ومواجهة تحديات تغير المناخ. كما انه من المحتمل ان تزداد التفاوتات في مستويات التحصيل العلمي، ومن المحتمل ان تسبب المنافسة الأجنبية والتغير التكنولوجي زوال عدد أكبر من الوظائف الأميركية.

عالم الاقتصاد في جامعة هارفرد، بنجامين فريدمان وآخرون حذروا من ان الدعم السياسي المستمر من جانب أميركا للتدفق الحر للتجارة والمال، وانفتاحها على العالم سوف يتوقف بصورة حرجة على إمكانية استمرار الازدهار المتواصل للغالبية العظمى من مواطنيها.

أدرك الرئيس أوباما قسوة التحدي في خطاب ألقاه بعد وقت قصير من تسلمه منصبه، ولكنه ذكّر أيضاً الدولة بإرثها وبقواها المتأصلة. قال، "يجب ان لا ننسى أبداً ان عمالنا لا يزالون اكثر العناصر إنتاجية من أي عمال آخرين في العالم. ولا زالت جامعاتنا موضع إعجاب العالم. ولا زلنا موطناً لألمع الأذهان وللمبادرين الأكثر إبداعاً في الاعمال، وللتكنولوجيا وللابتكار الأكثر تقدماً الذي عرفه التاريخ على الإطلاق. ولا زلنا الدولة التي تغلبت على اعظم المخاوف والمخاطر الصعبة غير المتوقعة."

2

الفصل ١

تطور الاقتصاد الأميركي

الاقتصاد توسّع وتغيّر، مسترشدا ببعض المبادئ التي لا تتغير.

Courtesy of Library of Congress

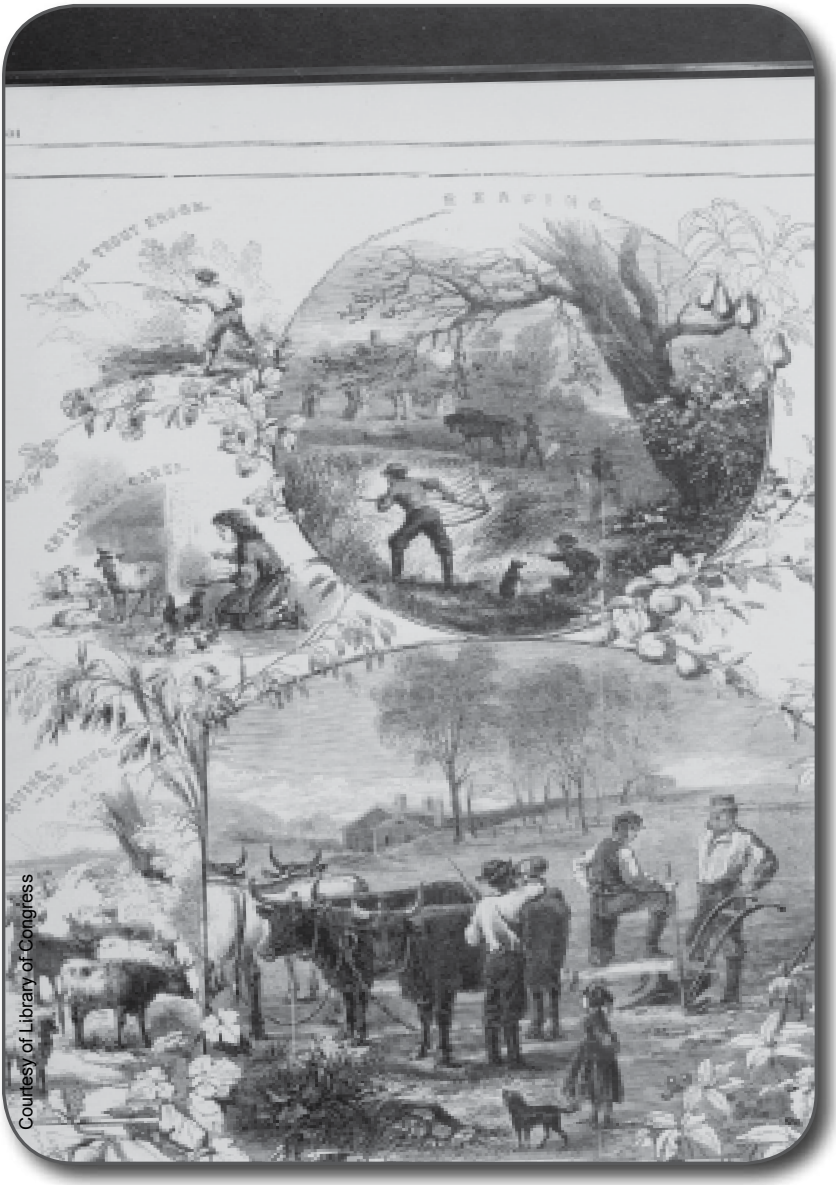

Courtesy of Library of Congress

أعلاه: نشرت مجلة هاربر الاسبوعية لقطات ومشاهد من حياة المزارع الأميركي في ستينات القرن التاسع عشر، حين صارت أميركا مستعدة لتصبح قوة صناعية عالمية. الصورة السابقة: مدينة سالم في ولاية مساتشوستس بمنطقة نيوإنغلاند كانت من أهم الموانئ البحرية في المستعمرات الأميركية زمن الحرب الثورية.

"الذين يكدحون في الأرض هم شعب اللّه المختار، هذا إذا كان له شعب مختار فعلا."

توماس جيفرسون
1787

بحلول وقت تسلّم الجنرال جورج واشنطن سدة الرئاسة كأول رئيس أميركي عام 1789 كان اقتصاد الدولة الفتية قد تَشكّل من مجموعة مركبة من العديد من المهن المتنوعة والاختلافات المحددة بين المناطق.

كانت الزراعة المهنة المسيطرة. عمل 9 من أصل كل 10 أميركيين في المزارع، ومعظمهم في زراعة المحاصيل التي تعتمد عليها أسرهم في معيشتها. وعاش فرد واحد فقط من بين كل 20 في منطقة "حضرية"، وهو ما يعني في تلك الأيام أنه كان يعيش فيها 2500 نسمة أو أكثر. كان عدد سكان أكبر مدينة في البلاد، وهي نيويورك، لا يتجاوز 22 ألفاً، بينما تجاوز عدد سكان مدينة لندن المليون. ولكن في حفنة من المدن الأكبر، كان يعيش سكان من طبقة التجار، وأصحاب المتاجر، والمستوردين، والعاملين في الشحن البحري، والصناعيين، والمصرفيين ممن قد تتعارض مصالحهم مع مصالح المزارعين.

كان توماس جيفرسون، المزارع من ولاية فرجينيا والمؤلف الرئيسي لوثيقة إعلان الاستقلال، يتحدث باسم مجموعة متنفّذة من الآباء المؤسسين للبلاد من بينهم العديد من الجنوب. آمن هؤلاء ان البلاد يجب ان تكون بصورة مبدئية مجتمعاً ريفياً تحتل فيه الزراعة الجزء المركزي مع وجود حكومة تلعب دوراً محدوداً فيه. لم يثق جيفرسون بالطبقات التي تسكن في المدن بعد ان لاحظ ان المدن الكبيرة في أوروبا أصبحت منبتاً لنمو الفساد السياسي. وأعلن جيفرسون في إحدى المرات ان "أولئك الذي يكدحون في الأرض هم شعب الله المختار، هذا إذا كان له شعب مختار فعلا."

الحركة التي عارضت جيفرسون والمؤيدين الآخرين لقيام جمهورية تستند إلى الزراعة هي الحركة السياسية الثانية لناحية نفوذها، وهي حركة الفدراليين، التي كانت تحظى غالبا بتأييد المصالح التجارية الشمالية. كان من بين رؤسائها الكزاندر هاملتون أحد المساعدين العسكريين الرئيسيين لجورج واشنطن خلال حرب الاستقلال الأميركي (1755-1783) التي فازت فيها المستعمرات باعتراف بريطانيا بسيادتها. كان هاملتون مواطناً من نيويورك وأول وزير مالية للولايات المتحدة وآمن بأن الجمهورية الأميركية الفتية المُعرضة للأخطار تحتاج إلى قيادة مركزية وسياسات فدرالية تدعم انتشار الصناعات.

أصبح جيفرسون في عام 1801 ثالث رئيس للولايات المتحدة وترأس الحزب السياسي الديمقراطي-الجمهوري، الذي أصبح لاحقا يحمل اسم الحزب الديمقراطي. في عام 1828 فاز بطل الحرب أندرو جاكسون من تنيسي في الانتخابات كمرشح عن جناح جيفرسون وأصبح أول رئيس للولايات المتحدة ينتمي إلى منطقة التخوم الحدودية. أصبحت مناصرته المتشددة لحقوق الاميركيين "العاديين" موضوعاً رئيسياً في برنامج عمل الحزب الديمقراطي. أعلن في عام 1832 انه عندما يعمل الكونغرس لجعل "الأثرياء أكثر ثراءً والأقوياء أشد قوة، يحق للأعضاء المتواضعين في المجتمع، مثل المزارعين والميكانيكيين والعمال" الذين لا ثروة لهم ولا نفوذ، أن يحتجوا على مثل هذه المعاملة.

أكد هاملتون ان الفرص الاقتصادية غير المحدودة في أميركا لا يمكن توفيرها بدون وجود نظام يوفر الرساميل ويكافئ الاستثمار. تحول الفدراليون إلى حزب الويغ، ومن ثم تحولوا إلى الحزب الجمهوري. هذا الفرع الرئيسي للأحزاب السياسية الأميركية أيّد بصورة عامة سياسات لتحفيز نمو القطاع الصناعي الأميركي: إجراء تحسينات في البنية التحتية الداخلية، رسوم حمائية على استيراد السلع، عمل مصرفي مركزي، وعملة قوية.

موازنة المصالح

سعى الدستور الأميركي، الذي تمت المصادقة عليه عام 1788، إلى تثبيت تجربة الدولة الجديدة في الديمقراطية على أساس تسويات تمّ التوصل اليها بشق الأنفس بين المصالح الاقتصادية والإقليمية المتعارضة.

تقول البروفسورة آن ماري سلوتر من جامعة برنستون، "أراد الذين صاغوا نص الدستور قيام حكومة جمهورية تستطيع ان تمثل الناس، على ان تمثلهم بطريقة تحميهم من حكم الرعاع وتوفر إلى أكبر درجة ممكنة فرص التداول الحذر الهادف إلى تحقيق افضل مصالح البلاد ككل. أصروا على إقامة نظام حزبي متعدد وتبني ميثاق حقوق يحد من سلطة الحكومة ويضمن حرية الكلام وحرية الصحافة، وعلى مجموعة من الضوابط والتوازنات لتعزيز وجود حكومة شفافة تحاسب على أعمالها وحكم قوي للقانون يطبقه نظام قضائي مستقل."

تمّ توزيع سلطة إصدار القوانين بين مجلسين تشريعيين هما مجلس الشيوخ الذي حددت العضوية فيه بشيخين من كل ولاية (وحتى عام 1914، كان اختيارهم يتم من قِبل مجالس الولايات التشريعية وليس بالانتخاب المباشر)، ويفترض فيه أن يعكس مصالح رجال الأعمال وأصحاب الأراضي. وأنشأ المؤسسون مجلس النواب وقسموا عضويته بين الولايات حسب عدد سكان كل ولاية على ان يكونوا منتخبين مباشرة من الشعب من أجل التقيد بصورة أوثق بوجهات نظر الجمهور الأوسع.

كانت هناك سِمة دستورية أساسية أخرى تمثلت في فصل السلطات إلى ثلاثة فروع حكومية: الفرع التشريعي، الفرع التنفيذي، والفرع القضائي. قال جيمس ماديسون، أحد الواضعين الرئيسيين لنص الدستور والذي اصبح في عام 1809 الرئيس الرابع للولايات المتحدة، "ان روح الحرية... تتطلب وجود ضوابط" على سلطة الحكومة. وكتب دفاعاً عن مبدأ الفصل بين السلطات انه "لو كان الرجال ملائكة لما كان من الضروري وجود حكومة". ولكن ماديسون آمن أيضاً بأنه من غير الممكن ان تكون عملية الفصل مطلقة وأنه يجب على كل فرع ان يملك بصورة ملائمة بعض النفوذ على الفروع الأخرى.

وهكذا يعين الرئيس كبار مسؤولي

الحكومة، مثل المدعين العامين الفدراليين الرئيسيين، وكبار الجنرالات والأدميرالات الذين يقودون القوات المسلحة. ولكن يحق لمجلس الشيوخ قبول او رفض هؤلاء المرشحين. ويجوز للكونغرس ان يصادق على قوانين ولكن بإمكان الرئيس استعمال حق النقض (الفيتو) لمنع تطبيق قانون ما لم يقرر الكونغرس بغالبية الثلثين في كل من مجلسيه رفض فيتو الرئيس. المحكمة العليا ادعت لنفسها بنجاح حق إلغاء أي قانون عندما يخالف الدستور، ولكن الرئيس يحتفظ بسلطة تعيين قضاة المحكمة العليا الجدد. يملك مجلس الشيوخ حق الرفض الفعلي لأولئك الذين يرشحهم الرئيس للمحكمة العليا، كما أن الدستور يمنح الكونغرس سلطة تحديد حجم المحكمة العليا وتقييد سلطات الاستئناف للمحكمة.

حدد الدستور دور الحكومة في اقتصاد الجمهورية الجديدة، ونزولاً عند إصرار هاملتون مُنحت الحكومة الفدرالية السلطة الحصرية المنفردة الخاصة بإصدار العملة، لكن الولايات لا تستطيع فعل ذلك. اعتبر هاملتون ذلك على انه مفتاح إيجاد عملة قومية قوية والمحافظة عليها وقيام دولة جديرة بالائتمان تستطيع ان تقترض الأموال للتوسع والنمو.

لن تفرض أية ضرائب داخلية على السلع المتنقلة بين الولايات. تستطيع الحكومة الفدرالية ان تنظم التجارة بين الولايات وان تكون لها السلطة الحصرية لفرض ضرائب على الاستيراد وعلى السلع الأجنبية عند دخولها إلى البلاد. كما تؤمن الحكومة الفدرالية أيضاً سلطة منح براءات الاختراع وحقوق النشر من اجل حماية أعمال المخترعين والكتاب.

جرى تنفيذ التعريفة الجمركية الحمائية الأولية من جانب الكونغرس الأول عام 1789 من اجل جمع الأموال للحكومة الفدرالية وتأمين حماية المصانع الأميركية للزجاج، والفخار والمنتجات الأخرى من خلال رفع أسعار السلع المنافسة الداخلة من الخارج. أصبحت هذه التعريفات على الفور واحدة من المسائل الإقليمية الأكثر إثارة للخلاف بالنسبة للدولة الفتية.

ناصر هاملتون فرض التعريفة الجمركية كحاجز وقائي ضروري ضد المصنعين الأوروبيين الأقوى. شجع هاملتون أيضاً تفويض الحكومة الفدرالية بدور حاسم في مالية البلاد وناصر بنجاح تولي الحكومة الفدرالية المثير للجدل لجميع الديون التي تحملتها الولايات بسبب الحرب الثورية ودفعها بالكامل، وهي الديون التي كانت غالبيتها قد ابتاعها المضاربون بأسعار متدنية خلال الحرب. لاقت هذه الإجراءات شعبية لدى أصحاب المصانع والممولين الأميركيين في نيويورك، وبوسطن، وفيلادلفيا التي وفرت سنداتها نفقات التوسع الصناعي للبلاد.

ولكن التعريفات الجمركية الحمائية أثارت غضب الجنوب الذي تطغى عليه الزراعة. فهي قد رفعت أسعار السلع المصنعة التي كان يشتريها الجنوبيون من أوروبا وشجعت الدول الأوروبية على الانتقام بتخفيض مشترياتها من الصادرات الزراعية من الجنوب. وكما لاحظ المؤرخ روجر ال رانسوم، فقد كانت الولايات الغربية في موقع وسطي بالنسبة لهذا الخلاف، فهي اعترضت على فرض التعريفات الباهظة التي أدت إلى رفع أسعار السلع، ولكنها تمتعت بإيرادات التعريفات الفدرالية التي مولت إنشاء الطرق وخطوط السكك الحديدية والاقنية الجديدة وغير ذلك من مشاريع الأشغال العامة التي كانت مجتمعاتها المحلية بحاجة اليها. فاقمت الحواجز الحمائية العالية في عام 1828، التي وصفها المعارضون الجنوبيون "بالتعريفات المخزية" الغضب الإقليمي في البلاد وساهمت في حدوث توترات قطاعية وصلت في نهايتها إلى عقود اندلاع الحرب الأهلية في الولايات المتحدة.

بحلول عام 1800، كان قد تمّ توزيع المساحات الشاسعة من الأراضي التي كان قد منحها الملوك البريطانيون إلى حكام المستعمرات. وفي حين بقيت ملكيات عقارية واسعة، وبالأخص المزارع في الجنوب، بدأت الحكومة الفدرالية في عام 1796 عمليات بيع مباشرة للعقارات إلى المستوطنين بسعر دولارين للآكر الواحد (5 دولارات للهكتار)، وبدأت بذلك تنفيذ سياسة سوف تكون حيوية للتوسع باتجاه الغرب في أميركا خلال القرن التاسع عشر. الموجة المتصاعدة للمستوطنين دفعت أيضاً السكان الأميركيين الأصليين المحرومين إلى التوجه المتواصل باتجاه الغرب. جعل الرئيس جاكسون من تهجير القبائل الهندية من أراضيهم بمثابة سياسة الحكومة الرسمية من خلال إصدار قانون تهجير الهنود عام 1830، الذي فرض إعادة التوطين القسري لقبيلة شوكتاو في ولاية اوكلاهوما المستقبلية في ما أصبح يعرف "بمسار الدموع".

وجاءت خطوط رسم الحدود الإقليمية مماثلة تقريباً لأنماط استيطان مختلف المجموعات الاثنية من المهاجرين. تبع المستوطنون من إنجلترا خطى جماعات البيوريتان في السكن في منطقة نيو انغلند الواقعة في القسم الشمالي الشرقي من البلاد. وجذبت بنسلفانيا ومستعمرات أخرى في وسط البلاد المهاجرين الهولنديين، والألمان والاسكتلنديين-الايرلنديين. كان المزارعون الفرنسيون موجودين في بعض المستوطنات الساحلية في الجنوب في حين اتجه المستوطنون من إسبانيا إلى كاليفورنيا والجنوب الغربي. ولكن كان الخط الأكثر تحديداً هو الذي رسمه استيراد الأرقاء الأفريقيين الذي بدأ في أميركا عام 1619.

عزز عمل الأرقاء في الجنوب، وجود طبقة من أصحاب المزارع الأثرياء الذين شكلت محاصيلهم، ومنها التبغ أولاً ومن ثم القطن والسكر والصوف والقنب، الصادرات الرئيسية للبلاد. وشكل أصحاب المزارع الصغيرة العمود الفقري للعديد من المستوطنات والمدن الجديدة ورفع جيفرسون وآخرون عديدون من شأنهم واعتبروهم بمثابة رموز "للشخصية الأميركية" التي تجسد الاستقلال والعمل الشاق والاقتصاد في الإنفاق.

خشي بعض الآباء المؤسسين من الاتجاه الذي قد تأخذ فيه غالبية الاميركيين غير المتعلمين، أو "الرعاع المسلحون" كما جاء في وصف شهير أطلقه أحد الكتاب، بلدهم الجديد. ولكن الصورة التي سادت آنذاك كانت صورة "المزارع الوطني" التي التقطها فيلسوف القرن التاسع عشر رالف والدو إيمرسون في تصويره "للمزارعين المستعدين للقتال" الذين تحدوا الجنود البريطانيين والذين أطلقوا "الرصاصة التي سمعت حول العالم"، وأشعلوا فتيل الثورة الأميركية.

ضاعف شراء الرئيس جيفرسون لمقاطعة لويزيانا عام 1803 مساحة الدولة وفتح حدوداً جديدة واسعة جذبت المستوطنين والمغامرين.

الجنوب والاسترقاق

اعتمد استقلال الجنوب على عمل الأرقاء، ومثّل ذلك تناقضاً جوهرياً مع مبدأ المساواة الذي تأسست عليه أميركا. حظر الكونغرس استيراد العبيد في عام 1808 ولكنه لم يحظر نظام الاسترقاق بالذات. واستمر عدد السكان المحليين من الأرقاء في التزايد. سيطر على السياسة الأميركية في نصف القرن الذي سبق الحرب الأهلية (1861 – 1865) الدفاع العنيد للجنوب عن "مؤسسته الخاصة" والطلبات المتنامية للشماليين لحظر الاسترقاق. في عام 1860 في الولايات الإحدى عشرة الجنوبية التي كانت ستقوم بالانفصال عن الاتحاد وإنشاء كونفدرالية خاصة بها وإطلاق الحرب

الأهلية، كان الأرقاء يمثلون 4 من أصل كل 10 أشخاص وكانوا يوفرون الأيدي العاملة لقطاع الزراعة.

محصول واحد وهو القطن كان المحصول رقم واحد بالنسبة إلى جميع المحاصيل الأخرى في المنطقة. أعلن جيمس هنري هاموند، السناتور من ولاية ساوث كارولينا والمدافع عن نظام الاسترقاق في عام 1858، ان "القطن هو الملك". كان القطن أهم صادرات الدولة والمحصول الحيوي لاقتصاديات الشمال والجنوب. استفادت مصانع النسيج الأميركية والبريطانية من الثمن المنخفض للقطن الذي ينتجه الأرقاء وزودت ملابس ارخص ثمناً لسكان المدن. اشترى الجنوبيون إنتاج المصانع الشمالية والمزارعين في الغرب.

وسعت الحرب الأهلية ذات التأثير المدمر التفاوتات بين الشمال المنتصر والجنوب المنهزم. أكد جيل سابق من المؤرخين بأن الحرب نشطت الإنتاج الكبير والتوسع الاقتصادي خلال العقود التي تلت. وشددت أبحاث اكثر حداثة بأنه كان من الممكن ان يتوسع الاقتصاد بدرجة كبيرة بالحرب أو من دونها على كل حال. في أي حال، انتقل الشمال المنتصر إلى ذرى جديدة، وتعثر خلال سلسلة من حالات الذعر المالي ولكنه استعاد عافيته واستمر في التقدم.

تبنى الجنوب بمعظمه نظام المزارع المستأجرة الذي سبب فعلياً انهيار نظام المزارع الذي اعتمد عليه سابقاً اقتصاد المنطقة. وفي حين ان سنوات إعادة الإعمار التي تلت انتهاء الحرب الأهلية شهدت جهوداً حقيقية لتحسين حال الأرقاء السابقين فقد تراجعت الإرادة السياسية في السير قُدماً لإدخال هذه الإصلاحات وبالأخص بعد عام 1877. لم تسلم الحريات السياسية والاقتصادية الموعودة وبدلاً من ذلك، أطبق نظام "جيم كرو" القمعي للتمييز العنصري ضد السود على الجنوب بأكمله، وبنهاية القرن التاسع عشر كان الفقر منتشراً بشكل واسع بين السود وبين العديد من المواطنين البيض من سكان الأرياف.

شكلت الحرب الأهلية أكبر تهديد لبقاء الاتحاد، ولكنها كانت أيضاً فرصة للكونغرس خلال الحرب – في ظل غياب ممثلين عن الولايات الجنوبية المتمردة، ليوسع سلطة الحكومة القومية. تمت المصادقة على أول نظام قومي ضريبي، وصدرت عملة ورقية قومية، وتمّ تمويل الجامعات العامة المبنية على أراضٍ مقدمة لها كمنحة، وبدأ تشييد أول سكة حديد عبر القارة.

روح الابتكار

أشعل تدفق الابتكارات في البلاد حصول زيادات مؤثرة في إنتاج المزارع. جرب جيفرسون بذاته التصاميم الجديدة لشفرات الحراثة التي تستطيع ان تشق الأرض بصورة فعّالة اكثر ولم يتوان أبداً عن الاندفاع إلى تحسين المعدات الزراعية. في فترة رئاسة جيفرسون كان الفلاح يسير خلف محراثه ويستخدم منجله لحوالي 300 ساعة لإنتاج 100 بوشل من الحنطة. وبحلول عشية الحرب الأهلية، كان باستطاعة المزارعين الأثرياء شراء محاريث "جون دير" الفولاذية وحاصدات سايروس ماكورميك التي كانت تقص وتفصل وتجمع حبوب المزارعين بطريقة ميكانيكية. كما توفرت طواحين الهواء المتطورة التي ساهمت في تحسين الري.

خلال السنوات الأربعين التالية ظهرت جرافات تعمل بالبخار، محاريث مركبة، حبوب ذرة هجينة، سيارات شحن مبرّدة، وسياجات من الأسلاك الشائكة للإحاطة بالأراضي الزراعية. في عام 1890، أصبح الوقت المطلوب لإنتاج 100 بوشل من القمح 50 ساعة فقط. وفي عام 1930، اصبح بإمكان المزارع الذي يملك محراثاً

يسحبه جرار، وحاصدة دراسة، وشاحنة ان يقوم بهذا العمل خلال 20 ساعة. هبط هذا الرقم إلى 3 ساعات في الثمانينات من القرن العشرين.

المحلاج الذي ابتكره ايلي ويتني عام 1793 أحدث ثورة في إنتاج القطن من خلال مكننة فصل ألياف القطن عن بذوره القصيرة اللزجة. تصاعد الطلب على القطن ولكن تشغيل محالج القطن ضاعف أيضاً الطلب على العمال الأرقاء. حارب ويتني، الحرفي ورجل الأعمال الخاصة من ولاية مساتشوستس، معركة طويلة محبطة للحصول على حقوق براءة الاختراع وقبض إيرادات من المزارعين الجنوبيين الذين قلدوا اختراعه وكانت هذه المعركة إحدى أوائل المعارك القانونية لحماية اكتشافات المخترع.

نجح ويتني أيضاً على جبهة أخرى بإظهاره كيفية تسريع التصنيع بصورة مؤثرة من خلال استعمال قطع المعدات القابلة للاستبدال. خلال سعيه للحصول على عقد فدرالي لصنع بندقية "الموسكت"، أدهش ويتني، كما جاء في القصة، المسؤولين في واشنطن عام 1801 بسحبه قطعا عشوائية من صندوق لتجميع هذه البندقية. أظهر ان من الممكن استبدال عمل المهنيين المدربين بدرجة عالية على إنتاج قطعة واحدة كاملة في كل مرة بعمليات معيارية تشمل خطوات بسيطة وقطعا مصنوعة بدقة، وهي مهمات يستطيع العمال اليوميون القيام بها. كانت تبصراته هي أساس بروز صناعة الآلات المكتبية وعمليات الإنتاج على نطاق واسع التي مكنت الصناعات الأميركية من الازدهار بحيث تم في نهاية المطاف إنتاج "ماكنة خياطة وساعة جيب في كل منزل، حاصدة في كل مزرعة وآلة طابعة في كل مكتب" كما لاحظ الصحافي هارولد ايفانز.

قدّم القرن التاسع عشر ابتكارات مذهلة اخرى وحقق تقدما في الصناعة والتكنولوجيا بضمنها نظام التلغراف الذي ابتكره صاموئيل مورس الذي ربط كافة أجزاء الولايات المتحدة ومن ثم عبر الأطلسي ببعضها بعضا، وجهاز الهاتف الذي اخترعه الكساندر غراهام بيل الذي جعل الناس يتصلون مباشرة مع بعضهم عبر مسافات طويلة. في عام 1882، أدخل توماس اديسون وفريقه من المخترعين أول محطة معيارية لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية إلى المنازل وشركات الأعمال وإنارة المكاتب على امتداد المنطقة المالية، شارع وول ستريت في نيويورك، مدشناً بذلك عصر الكهرباء.

كما أطلقت ثورة في عالم النقل مع إكمال أول خط سكة حديد عبر القارة عندما التقت خطوط سكة الحديد القادمة من الشرق ومن الغرب في نقطة تجمع في ولاية يوتاه عام 1869.

كتب المؤرخ لويس ميناند يقول: "كان الاقتصاد الأميركي بعد الحرب الأهلية يدفعه توسع خطوط السكة الحديدية". أمّن الكونغرس خلال الحرب 158 مليون فدان (63 مليون هكتار) للشركات التي تبني خطوط سكة حديد. غذى إنشاء خطوط سكة الحديد نمو صناعة الحديد والفولاذ. بعد عملية الوصل الأولى، ربطت خطوط أخرى سواحل البلاد الأطلسية والباسيفيكية ببعضها البعض وخلقت اقتصاداً قادراً على ممارسة التجارة مع أوروبا وآسيا ووسع بدرجة عظيمة الاقتصاد الأميركي والآفاق السياسية الدولية.

تغييرات متشنجة

هزّت الولايات المتحدة التغييرات المتشنجة التي أحدثتها الصناعة والسكن في المدن في نهاية القرن التاسع عشر. بدأ ظهور الحركات العمالية وبدأت تتطلع إلى تولي السلطة، وبدأ المهاجرون يساعدون في تكييف أيديولوجيات الاحتجاج الأوروبية إلى أشكال أميركية.

بحلول الثمانينات من القرن التاسع عشر، كانت الصناعة والتجارة قد تفوقتا على إنتاج المزارع من حيث القيمة. انتشرت صناعات جديدة وخطوط سكك حديدية جديدة، بدعم حيوي من ممولين أوروبيين. ازداد حجم المدن الأميركية الرئيسية، لتي جذبت عائلات المهاجرين والهجرة من المزارع. هزت البلاد حالة ركود اقتصادي مدمر خلال النصف الأول من التسعينات من القرن التاسع عشر وتسببت في إفلاس حوالي 16 ألف شركة في عام 1893 وحده. في السنة التالية، أضرب ما يزيد عن 750 ألف عامل ووصلت معدلات البطالة إلى 20 بالمئة. قام المزارعون من الجنوب والغرب الذين تعرضوا لضربة قوية بسبب تقييد الائتمان وهبوط أسعار السلع، بتشكيل منظمة سياسية قومية ثالثة، وهي الحزب الشعبوي الذي صب جام غضبه على أصحاب المصارف والممولين وأصحاب خطوط السكة الحديدية. طالب برنامج عمل الحزب الشعبوي الحصول على ائتمان مالي اكثر سهولة واتباع سياسة عملة تساعد المزارعين. في انتخابات عام 1894 حصل مرشحو الحزب الشعبوي على نسبة 11 بالمئة من جميع أصوات المقترعين.

لكن السياسة الأميركية تجمعت تاريخياً حول حزبين كبيرين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي اللذين شغلا هذا الدور منذ منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر. خدمت تجمعات سياسية اصغر حجماً بصورة رئيسية لحقن قضاياها في مرشح واحد من مرشحي الحزبين الرئيسيين أو كليهما. وكان ذلك المصير النهائي للحزب الشعبوي في تسعينات القرن التاسع عشر. بحلول عام 1896، كان الحزب الجديد قد اندمج بالحزب الديمقراطي، ولكن وجدت أجزاء مهمة من برنامج عمل الحزب الشعبوي طريقها بالتالي إلى القوانين من خلال الحركة التقدمية عبر الأحزاب التي برزت في أول عقدين من القرن العشرين.

كان من بين الابتكارات الانتخاب الشعبي المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ وفرض ضريبة دخل قومية تقدمية.

عكست التقدمية الأميركية شعوراً متنامياً بين العديد من الأميركيين انه، وحسب كلمات المؤرخ كارل ديغلر، "لم يعد المجتمع الأهلي وسكانه يتحكمون بمصيرهم الذاتي". اعتمد التقدميون على خبراء مدربين في العلوم الاجتماعية وفي حقول اخرى من أجل تصميم سياسات وأنظمة للسيطرة على ما اعتبروها تجاوزات لشركات الائتمان القوية والمصالح التجارية الأخرى. في العام 1909 كتب هربرت كرولي، مؤلف الكتاب الهائل النفوذ "وعد الحياة الأميركية" وأول رئيس تحرير لمجلة "نيو ريبابليك" (الجمهورية الجديدة) عن عقيدة التقدميين بالقول: "يجب أن تتدخل الحكومة القومية وأن تميز، ليس نيابة عن الحرية والفرد الخاص بل نيابة عن المساواة والفرد العادي."

نما نفوذ الفكر التقدمي بسرعة بعد اغتيال رئيس الجمهورية وليام ماكنلي عام 1901 ودخول نائب الرئيس ثيودور روزفلت إلى البيت الأبيض. روزفلت، الذي لقب بـ "تيدي" الذي كان مغامرا، وعالما طبيعيا ووريث عائلة ثرية، آمن بأن جبابرة الشركات القوية يخنقون المنافسة. وأكد هو وحلفاؤه على ضرورة تقييد أسوأ التجاوزات خوفاً من ان يستدير الشعب ضد النظام الرأسمالي الأميركي.

نشرت صحيفة نيويورك وورلد التي يملكها الناشر المتنفذ جوزيف بوليتزر افتتاحية جاء فيها: "لم تكن الولايات المتحدة اقرب أبداً من ثورة اجتماعية مما كانت عليه عندما اصبح ثيودور روزفلت رئيساً للبلاد." رد روزفلت على هذه الافتتاحية بفرض الأنظمة ورفع قضايا منع الاحتكار الفدرالية لكسر أكبر تجمعات القوة الصناعية. كانت قضية مكافحة الاحتكار التي رفعتها إدارته ضد أكبر شركة محتكرة

أغنى رجل في العالم

أندرو كارنيغي1886

خلال "العصر الذهبي" الذي جاء في أعقاب الحرب الأهلية، برز جيل من الصناعيين الفائقي الثراء إلى مركز الصدارة. رحّب بهم المعجبون "كزعماء للصناعة" ووصفهم المعارضون على أنهم "أمراء الصوصية". سيطر هؤلاء العمالقة على قطاعات كاملة من الاقتصاد الأميركي، فبحلول نهاية القرن التاسع عشر كان رجل صناعة النفط البارز هو جون دي روكفللر، والمال هو جي بيربونت مورغان وجي غولد، والتبغ جيمس بي ديوك وآر جي رينولدز. وبرز آخرون كثيرون إلى جانب هؤلاء، بعضهم كان ولد في عائلات ثرية فيما كان بعضهم الآخر مجموعة من الرجال العصاميين الذين بنوا أنفسهم بأنفسهم.

لكن أحدا من هؤلاء لم يصل إلى مرتبة أعلى من أندرو كارنيغي. كان كارنيغي ابن عامل نسيج اسكتلندي عاطل عن العمل هاجر مع عائلته إلى الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر على أمل الحصول على فرص أفضل في الحياة. تحوّل كارنيغي، من هذه البداية، ليصبح "أغنى رجل في العالم"، حسب أقوال مورغان، الذي سوف يشتري لاحقا، سوية مع شركائه في العام 1901، ما كان سيصبح شركة يو إس ستيل. بلغت الحصة الشخصية لكارنيغي من عملية البيع قيمة مذهلة قدرها 226 مليون دولار، أي ما يعادل مبلغ 6 بلايين دولار في يومنا هذا، بعد تعديل المبلغ على أساس التضخم، ولكنه يساوي أكثر بكثير من ذلك كنسبة مئوية من كامل الاقتصاد الأميركي آنذاك.

تُجسّد حياة كارنيغي الكيفية التي خلقت فيها عملية التصنيع في الولايات المتحدة فرصاً لأولئك الذين تمتعوا بالذكاء والحظ الكافي لاستغلالها. كمراهق في بنسلفانيا، تعلّم كارنيغي بنفسه نظام رموز مورس، وأصبح عامل تلغراف ماهرا. قاده ذلك إلى إشغال وظيفة كمساعد لتوماس أي سكوت، المسؤول التنفيذي الصاعد في شركة خطوط سكة حديد بنسلفانيا، إحدى شركات خطوط سكك الحديد الأكثر أهمية في البلاد. ومع تقدم سكوت، ليصبح أعظم زعماء خطوط سكك الحديد نفوذاً في البلاد، تقدم مساعده المعزّز كارنيغي أيضاً، بحيث شارك في الاستثمارات المالية المربحة مع سكوت، قبل ان يؤسس شركته الخاصة لبناء جسور لخطوط السكك الحديدية. وفي سن الثلاثين أصبح كارنيغي رجلاً ثرياً.

بعد تركه قطاع سكك الحديد، عرف كارنيغي أيضاً الازدهار في قطاع تطوير النفط، وأسس شركة لإنتاج الحديد والفولاذ حيث ركّز اهتمامه بدهاء على القضبان الفولاذية للسكك الحديدية وروافد الإنشاء الفولاذية، مستغلاً التصاعد الهائل في وتيرة مد خطوط السكة الحديدية وإنشاء مباني المكاتب والمصانع. حددت عملياته في التصنيع معايير النوعية، والأبحاث، والابتكار، والكفاءة. كما استفاد كارنيغي من تحالفات سرية ومعرفة مسبقة بقرارات شركات الأعمال، وهي ممارسات تحرمها قوانين اليوم للأوراق المالية، لكونها معلومات "داخلية"، ولكنها كانت قانونية في زمن كارنيغي.

شكلت حياة أندرو كارنيغي دراسة في التناقضات. حارب إنشاء النقابات العمالية في مصانعه، وكما فعل زعماء صناعيون آخرون، فرض كارنيغي ظروف عمل خطرة على عماله. مع ذلك كان اهتمامه بالناس الأقل حظاً اهتماماً حقيقياً، واستثمر ثروته الهائلة لتأمين الفائدة للمجتمع، فموّل إنشاء حوالي 1700 مكتبة عامة واشترى آلات الأورغون الكنائسية للآلاف من الأبرشيات، وخصص منحاً لمؤسسات الأبحاث، ودعم جهود تعزيز السلام الدولي. وعندما وجد كارنيغي أن ثروته كانت بحجم لا يستطيع إنفاقها في حياته، ترك مهمة إنفاقها إلى مؤسسة أنشأها وساعد من خلالها على تأسيس ذلك التقليد الأميركي في عمل الخير الذي لا يزال مستمراً حتى يومنا الحاضر.

أعلاه: صورة بانورامية التقطت سنة 1910 لمصنع كارنيغي للحديد والفولاذ في يانغستاون بولاية أوهايو.

للسك الحديدية في البلاد، وهي شركة "نورذرن سيكيوريتز كومباني"(شركة الضمانات الشمالية)، بمثابة هجوم مباشر على أبرز رأسمالي في البلاد حينئذ وهو جي بي مورغان. قال مورغان لروزفلت "لو كنا ارتكبنا أي خطأ، فلتقم بإرسال ممثلك للتحدث إلى ممثلنا فيستطيعان تسوية الأمر بينهما". وكان جواب روزفلت "لا يمكن فعل ذلك". كان القرار النهائي الذي أصدرته المحكمة العليا ضد شركة نورذرن سيكيوريتز رأس الجسر في حملة الحكومة لتقييد سيطرة اكبر الشركات على الاقتصاد.

ظهور اقتصاد حديث

اندفعت الطاقة الكهربائية عبر الاقتصاد الأميركي خلال العقود الأولى من القرن العشرين وحلت نهائياً محل الطاقة البخارية والطاقة المائية في المصانع. وقد أضاءت الكهرباء المكاتب والمنازل وأنارت المتاجر الكبرى ودور السينما. وأعادت تشكيل المدن والمصاعد في ناطحات السحاب الجديدة وزودت الطاقة للحافلات (الأتوبيسات) الكهربائية والقطارات تحت الأرض التي مكنت الناس من العمل بعيداً عن منازلهم. بحلول عام 1939، زودت الكهرباء 85 بالمئة من الطاقة الأولية للصناعات الأميركية. وحفزت القدرة على نقل الطاقة الكهربائية بسهولة عبر أسلاك كهربائية رخيصة عمليات تصنيع جديدة كلياً تستعمل فيها المكننة وقطع متخصصة وعمّال مهرة.

ولكن الكساد الاقتصادي الكبير الذي حصل في ثلاثينات القرن العشرين أوقف التوسع الاقتصادي بصورة مدمرة. كانت أسباب حصول هذا الكساد معقدة. فبعد عقد من المضاربات المتهورة على الأسهم، أدّى انهيار سوق الأسهم إلى إفلاس ملايين المستثمرين وشل الثقة بين المسؤولين التنفيذيين في شركات الأعمال والمستهلكين.

خاضت الولايات المتحدة والقوى الاقتصادية الأخرى معركة مدمرة بسبب التجارة ورفعت حواجز التعرفة الجمركية على استيرادات بعضها البعض وخفّضت قيمة العملة في محاولة منها غير ناجحة لجعل صادراتها أكثر تنافسية. انهارت الأسعار، وهو ما أدى إلى إفقار شركات الأعمال والأسر. أدّى الجفاف والممارسات الزراعية السيئة إلى بروز عواصف غبار في قلب المنطقة الزراعية الأميركية ودفعت الآلاف من المزارعين إلى الخروج من منازلهم. أقفلت أسوأ أزمة مصرفية حوالي 40 بالمئة من المصارف التي كانت تعمل عند بداية فترة الكساد الاقتصادي الكبير وتجاوزت نسبة البطالة 20 بالمئة.

نظر بعض الاميركيين اليائسين والمحبطي الآمال إلى الشيوعية والاشتراكية كبديلين أفضل، وتطلع آخرون بعطف إلى النظام البديل الفاشستي الذي قاده في إيطاليا بنيتو موسوليني، وخشي الكثيرون من أن الولايات المتحدة بدأت تقترب من نقطة الانهيار السياسي.

الصفقة الجديدة

مهد عجز الرئيس هربرت هوفر (1929-1933)، عن تلبية طلبات الغوث الاقتصادي السبيل لانتخاب الرئيس الديمقراطي فرانكلن دي روزفلت عام 1932 وإصداره في السنة التالية أول برنامج من برامجه الاقتصادية لبرنامجه الأوسع الذي عرف بـ "الصفقة الجديدة." الرئيس الذي عرف بالأحرف الأولى من اسمه أف دي آر كان رجلاً ثرياً من أشراف ولاية نيويورك يملك موهبة لإيصال رسالته إلى الاميركيين في تلك الأوقات الصعبة. استعمل الوسيلة الجديدة "الإذاعة" لنقل ذلك مباشرة. طمأن روزفلت في خطابه الافتتاحي عند توليه منصب رئاسة البلاد "بأن الشيء الوحيد الذي يجب ان نخاف منه

هو الخوف نفسه."

أطلق روزفلت بعد ذلك سلسلة من القوانين والبرامج الجديدة لوقف الأزمة المصرفية المشلّة وإيجاد فرص العمل. وظفت وكالات جديدة، مثل فيلق المحافظة المدنية، إدارة تقدم الأشغال، وإدارة الأشغال العامة الملايين من الاميركيين العاطلين عن العمل للعمل في مشاريع حكومية. عملت إدارة التعديل الزراعي على دعم أسعار المنتجات الزراعية من خلال تخفيض إنتاجها وتغريم المزارعين في بعض الحالات لزيادتهم الإنتاج. بصورة إجمالية، أشارت البرامج إلى "عودة الأمل"، كما قال العضو الديمقراطي في الكونغرس منذ فترة طويلة إيمانويل سيلر من نيويورك.

يتفق المؤرخون على أن اف دي آر كان ارتجالياً أكثر منه رجلا إيديولوجيا. كانت سياسات الموازنة التي طرحها غير متماسكة: ربما أدّى تقليص الإنفاق في منتصف سنوات رئاسته إلى تمديد فترة الكساد الاقتصادي الكبير. أثبتت بعض إجراءات الصفقة الجديدة أنها متناقضة أو مثيرة لخلاف كبير. تفاوضت الإدارة القومية للنهوض الاقتصادي حول سلسلة من القوانين التي تغطي القطاع الصناعي، محددة الحد الأدنى للأسعار والأجور ومسائل تفصيلية أخرى. اشتكت شركات أعمال صغيرة عديدة بأن القوانين هي لصالح المنافسين الكبار. ورأى آخرون في العلاقات الوثيقة التي ولدتها إدارة النهوض الاقتصادي القومية بين الحكومة وشركات الأعمال الكبرى أنها نظرة "شركاتية" تتعارض في الأساس مع الترتيبات الاقتصادية الأميركية، التي هي في العادة ترتيبات فضفاضة وحرة الحركة أكثر. وافقت المحكمة العليا على ذلك، وأعلنت ان القانون الذي تأسست بموجبه الإدارة القومية للنهوض الاقتصادي غير دستوري، وهو يُشكّل ممارسة للكونغرس يفوض بموجبها الرئيس سلطات تتجاوز تلك التي تمنحها فقرة التجارة في الدستور.

ولقد أثبتت إجراءات أخرى للصفقة الجديدة أنها ستعمر طويلاً. شددت الحكومة الفدرالية الأنظمة على المصارف والسندات وقدمت ضماناً اجتماعياً للبطالة ومنحت مخصصات للتقاعد، والإعاقة والوفاة للعمال الأميركيين بموجب برنامج ضمان اجتماعي ممول من الضرائب المفروضة على رواتب الموظفين وأصحاب العمل. أوجد برنامج الصفقة الجديدة شبكة أمان اجتماعية فدرالية ساعدت الاميركيين على اجتياز الأوقات الصعبة، ولكن تكاليفها في اليوم الحاضر تُشكّل تحديات مالية مستقبلية هائلة للحكومة.

قبل إدارة الرئيس فرانكلن روزفلت، كانت الحكومة الفدرالية قد اتخذت موقف عدم التدخل في الشركات فيما عدا تنظيمها العمل المصرفي وخطوط السكك الحديدية وقيامها بالحملات ضد الشركات الاحتكارية. نقل الرئيس روزفلت البلاد مسافة بعيدة في الاتجاه الآخر وأدخل الحكومة الفدرالية في نشاطات اقتصادية كانت تعتبر في السابق من مجال القطاع الخاص. أحد الأمثلة الملحوظة على ذلك كان إنشاء هيئة تنيسي فالي (وادي تنيسي) في العام 1933، وهي شركة تابعة للحكومة الفدرالية تأسست للسيطرة على الفيضانات وتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة فقيرة من الجنوب.

اعتبر روزفلت ومؤيدوه ان هيئة تنيسي فالي التي تديرها الحكومة كانت طريقة لوضع معيار للتسعير العادل لأسعار الكهرباء لإظهار ما إذا كانت شركات تزويد الطاقة الكهربائية تفرض رسوماً باهظة على المستهلكين. رمزت هيئة تنيسي فالي إلى ثقة الصفقة الجديدة بدور الحكومة في تحديد وحل مشاكل المجتمع. قال ديفيد ليلينثال، الذي عينه روزفلت مديراً لهيئة تنيسي فالي وأصبح في ما بعد رئيساً لمجلس إدارتها "لا يوجد أي شيء تقريباً مهما كان ضخماً

Courtesy of Library of Congress

أعلاه: كان نظام مخصصات التقاعد المبنية على برنامج الضمان الاجتماعي، جزءاً من برنامج "الصفقة الجديدة" الذي أطلقه الرئيس فرانكلن دي روزفلت.

لا يستطيع أن ينفذه فريق من المهندسين والعلماء والإداريين."

كانت هيئة تنيسي فالي في نظر معارضيها عملاً اشتراكياً ينتهك المبادئ الأساسية للمشاريع التجارية الحرة. كان سلف روزفلت الجمهوري هربرت هوفر قد عارض سابقاً مقترحات إنشاء مشاريع طاقة حكومية وتنفيذ برامج تنمية اقتصادية في تنيسي فالي قائلاً إن ذلك "يدمر روح المبادرة والمغامرة لدى الشعب الأميركي... إنه إنكار للمثل العليا التي بُنيت عليها حضارتنا."

اختلف الأميركيون أيضاً حول مسائل عملية أكثر. كيف تستطيع أي شركة طاقة خاصة أن تنافس الموارد غير المحدودة فعلياً للحكومة الفدرالية؟ وبعد أن تقرر وكالة فدرالية ان تعمل فما الذي يضبط سلطتها؟ نفس اليد الحكومية التي بنت السدود لإنتاج الطاقة والحد من الفيضانات اقتلعت الآلاف من الناس من مزارعهم. ورغم أن مجمع السدود التابع لهيئة تنيسي فالي بقي وبقيت هيئة تنيسي فالي أكبر هيئة عامة منتجة للطاقة في البلاد، فقد تم تأجيل تنفيذ جهود روزفلت لتبني نموذج هيئة تنيسي فالي في أقسام أخرى من البلاد بسبب المعارضة السياسية المتنامية وبسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

احتشدت الصناعة والمكاتب الأميركية لمحاربة ألمانيا، واليابان والقوى الأخرى التابعة للمحور خلال الحرب العالمية الثانية. كانت آخر سيارة صنعت في الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب قد خرجت من مصنعها في شباط/فبراير 1942. وبدلا من ذلك أنتجت المصانع الأميركية 30 ألف دبابة في عام 1943 وحده، أي ثلاث دبابات في كل ساعة على مدار الساعة، وهو أكثر مما تستطيع ألمانيا صنعه خلال كامل سنوات الحرب. وقام مصنع مختص بصنع البيانوهات بإنتاج البوصلة بدلا من ذلك، وأنتجت شركة أواني منزلية بنادق آلية وشركة أخرى لصنع الآلات الكاتبة قامت بإنتاج المدافع الآلية، كما لاحظ ذلك الكاتب ريك اتكنسون. لم يكن ممكناً مقاومة ثقل القوة الصناعية الأميركية. زودت المصانع الأميركية تجهيزات للقوات المسلحة في مسارح القتال في أوروبا والمحيط الهادئ وقدمت المزيد من هذه التجهيزات إلى الجيوش البريطانية والسوفياتية وجيوش الحلفاء الأخرى.

في نهاية الحرب، كانت معظم مناطق أوروبا وآسيا مدمرة وخرجت أميركا وحدها كقوة اقتصادية عظمى في العالم.

العمالة المنظمة: الازدهار والنزاع

أطلقت نهاية الضوابط الاقتصادية التي وضعت خلال فترة الحرب العنان لمطالب العمال الأميركيين التي كانت مكبوتة سابقاً والمتمثلة في الحصول على أجور أفضل، وهو ما أدى إلى حصول سلسلة من الإضرابات العمالية الرئيسية التي استقطبت المواقف الأميركية تجاه النقابات، كما حصل في تسعينات القرن التاسع عشر. في عام 1935، صادق الكونغرس الذي كان الديمقراطيون يسيطرون عليه على القانون القومي للعلاقات العمالية عام 1935 الذي نص على حق عمال القطاع الخاص بتشكيل النقابات، وبالتفاوض مع إداراتهم حول الأجور وظروف العمل، وبالإضراب لتحقيق مطالبهم. تمّ تأسيس وكالة فدرالية هي المجلس القومي للعلاقات العمالية للإشراف على الانتخابات النقابية ومعالجة الشكاوى التي تتعلق بالعمل غير العادل. وضع قانون المعايير العادلة للعمال عام 1938 حداً أدنى للأجور يسري على مستوى البلاد كلها وحظر عمالة الأطفال "القسرية" ونص على دفع أجور ساعات عمل إضافية في مهن محددة. أعلن القانون هدف تأمين "المستوى الأدنى للعيش الضروري للمحافظة على الصحة،

والكفاءة والرفاه العام للعمال." ولكنه سمح أيضاً لأصحاب العمل باستبدال العمال المضربين.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، صادق الكونغرس الذي كان حينها خاضعا لسيطرة الجمهوريين على قانون تافت-هارتلي في العام 1947 الذي خفّض من سلطات الاتحادات العمالية في تنظيم النزاعات وعزز حقوق الموظفين الذين لا يرغبون في الانضمام إلى اتحاد عمالي، وسمح للرئيس بإصدار الأوامر إلى العمال المضربين باستئناف العمل لفترة "تهدئة" مدتها 80 يوماً في حال قرر ان الإضراب قد يلحق الضرر بالصحة او السلامة القومية. أطلق رئيس نقابة عمال المناجم الموحدين جون أل لويس على هذا القانون نعت "قانون عمل الأرقاء". اعترض الرئيس هاري اس ترومان على إصداره ولكن تم تجاوز اعتراض الرئيس بأغلبية ثلثي أعضاء الكونغرس المطلوبة.

حدد قانون معايير العمل العادلة مع قانون تافت-هارتلي المعالم القانونية العريضة التي تنافست من خلالها النقابات العمالية المنظمة مع قادة الأعمال ومعارضي الاتحاد للحصول على نفوذ اقتصادي وسياسي. في عام 1950، عندما كانت شركات صناعة السيارات الأميركية تتمتع بحصة كبيرة في السوق العالمية للسيارات، تفاوضت شركة جنرال موتورز واتحاد عمال السيارات الموحدين حول عقد يمنح العمال فوائد واسعة في مجال العناية الصحية والتقاعد. من وجهة نظر صاحب العمل، ضمنت الأجور والفوائد السخية التحرر من الإضرابات وحفزت الموظفين. قدرت الشركات ان كلفة هذه الفوائد يمكن تحميلها إلى المستهلكين. ومع زيادة المنافسة مع شركات يابانية وأوروبية وأجنبية أخرى لصنع السيارات، أصبحت الصناعة الأميركية اقل رغبة او قدرة على تحميل أكلاف العمال هذه إلى المستهلكين.

لعبت هذه المسائل دوراً نشطاً في الميدان السياسي أيضاً. وعلى سبيل التعميم، دعمت الاتحادات العمالية بمعظمها المرشحين الديمقراطيين بالمال والأيدي العاملة، في حين دعمت الشركات ومصالح الأعمال المرشحين الجمهوريين. أمل كل جانب ان تؤمن الانتصارات الانتخابية معاملة أفضل لفريقه. لكن التطورات الاقتصادية العالمية تدخلت. ومع نهوض القطاع الصناعي في دول أخرى، هبط بصورة عامة عدد العمال في الاتحادات الصناعية الأميركية. في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان ثلث العدد الإجمالي للقوى العاملة ينتمي إلى اتحادات عمالية. وفي عام 1983، بلغت هذه النسبة 20 بالمئة وبحلول عام 2007 هبطت هذه النسبة ثانية إلى 12 بالمئة، وبلغ إجمالي عدد العمال المنتمين إلى نقابات حينها 15.7 مليون شخص.

زيادة أعداد الاتحادات العمالية في يومنا هذا توجد في مجالات معرّضة بدرجة اقل للمنافسة الأجنبية، مثل قطاع الخدمات، وبالأخص بين موظفي الخدمات العامة كالمعلمين وضباط الشرطة والاطفائيين. في عام 2007، كان أكثر من ثلث عدد عمال الخدمات العامة ينتمون إلى نقابات وكانت نسبة 7.5 بالمئة فقط من عمال القطاع الخاص تنتمي إلى نقابات، أما نسبة الأعضاء المنتمين إلى اتحاد ممن هم دون سن 24 سنة فكانت أقل من 5 بالمئة.

أحد الأحداث البارزة التي أشارت إلى التراجع النسبي لسطوة النقابات العمالية جاء عام 1980، عندما أمر الرئيس رونالد ريغان بطرد مراقبي حركة الطيران الجوي المضربين عن العمل. نعم موظفو القطاع العام، مثل مراقبي حركة الطيران الجوي، بضمانات الأمن الوظيفي، ولكنهم بالمقابل منعوا من الإضراب "ضد الجمهور". وهذا لا يعني ان موظفي القطاع العام لم يعلنوا الإضراب أبداً، لأنهم فعلوا ذلك أحياناً، وعادة ما كانت عدم شرعية الإضراب

تضم كجزء من التسوية لإنهاء الإضراب. ولكن ليس هذه المرة. أمر ريغان المراقبين بالعودة إلى عملهم مشيراً إلى القانون الفدرالي ضد إضرابات موظفي الدولة، بعد ذلك تمّ طرد 11 ألف مراقب رفضوا العودة إلى العمل وجرى استبدالهم بعمال جدد، وهو ما أدى إلى القضاء على الاتحاد العمالي لهؤلاء.

حتى عندما كانت الاتحادات النقابية تكتسب النفوذ والقوة ثم لا تلبث أن تخسرهما، ساعدت تيارات رئيسية في تشكيل القوى العاملة الأميركية لما بعد الحرب، وتأسست حركة الحقوق المدنية في منتصف الخمسينات من القرن العشرين وتقدمت بطلبات لإبطال مفعول قوانين الولايات والقوانين المحلية في الجنوب التي كانت تفصل عنصرياً المدارس والمرافق العامة ووسائل النقل العام، كما وكانت تفصل بين السود والبيض وتفرض القيود على حقوق التصويت للأميركيين الأفريقيين. بعد انتهاء عقد كان طافحاً بالنزاعات، أدّت الحملة غير العنيفة التي أطلقها الدكتور مارتن لوثر كنغ جونيور إلى المصادقة على قوانين فدرالية لمحاربة التمييز العنصري والفقر. تبعت ذلك سلسلة واسعة النطاق من القوانين التي أطلق عليها الرئيس الديمقراطي ليندون جونسون اسم برنامجه "للمجتمع العظيم". توسعت فرص العمل والتعليم أمام أفراد الأقليات. وبينما كان الأميركيون يتجادلون حول عدالة أفضليات قانون "الفعل الإيجابي" للأقليات في التوظيف والقبول في الكليات، شرعت قوانين الستينات من القرن العشرين الباب واسعاً أمام فرص العمل للأقليات.

كما قادت أيضاً حركة الحقوق المدنية في الستينات من القرن العشرين إلى صدور قوانين تحظر التمييز في توظيف النساء، وهي قوانين برزت من حركة أوسع تأثيرا كانت أسستها النساء للحصول على وضع متساوٍ مع الرجال في الاقتصاد والمجتمع. كان ثلث عدد النساء الراشدات فقط يشغلن وظائف في عام 1950، لكن بنهاية القرن كانت ثلاث من كل خمس سيدات يعملن. قادت مسؤولات تنفيذيات رئيسيات شركات رئيسية مثل عملاقة التكنولوجيا شركة هيولت باكارد وشركة أوغلفي أند ماذر للإعلانات.وقامت نساء أخريات ببناء حياة مهنية لهن في كل ميدان عمل تقريباً من التعليم في الجامعات، إلى السياسة والطب والتصنيع وأعمال الإنشاء والجيش. تتقلص فجوة الرواتب بين النساء والرجال ولكنها لا زالت باقية. في عام 2000 كسبت المرأة العاملة 77 سنتاً مقابل كل دولار يدفع للرجل في القوة العاملة الأميركية، بينما قبل عشرين سنة كانت النساء يحصلن على ثلثي الأجور فقط التي يحصل عليها الرجال.

شكل قدوم جيل طفرة الولادات [بعد الحرب العالمية الثانية] تأثيراً آخر على القوة العاملة. ولد حوالي 76 مليون أميركي بين نهاية الحرب العالمية الثانية وعام 1964، وهذه موجة لم يسبقها مثيل وعكست ربما التفاؤل الذي ساد البلاد ما بعد الحرب. هذا التضخم السكاني في خضم فترة هبوط اقتصادي طويل حفز ازدهاراً مستداماً في بناء المساكن وأحدث توسعا في الاقتصاد يرتكز على المستهلك.

تأرجح عقارب الساعة السياسية

كانت تشريعات المجتمع العظيم التي صدرت في ستينات القرن العشرين، المؤلفة من 84 قانوناً جديداً مختلفاً، تمثل ذروة موجة من العمل السياسي الذي بدأه فرانكلن روزفلت باستعمال السلطة الحكومية لفرض أجندة عمل اقتصادية واجتماعية. عالجت القوانين الجديدة حقوق التصويت للاقليات، فرص العمل، التعليم العام، سلامة المستهلك وسائقي السيارات، حماية البيئة والضمان الصحي للكهول والفقراء.

استند تبني برنامج عمل ليندون

جونسون على فوزه الكاسح في الانتخابات الرئاسية عام 1964 والأغلبيات الحاسمة التي حققها حزبه الديمقراطي في الكونغرس في تلك السنة. لكن سياسة جونسون نشّطت المعارضة من جانب المحافظين الذين شعروا بأن الحكومة تدخلت أكثر من اللازم في حياة المواطنين الشخصية وأنها وضعت عبئاً كبيراً على أصحاب العمل وهددت حيوية الاقتصاد. أثارت إجراءات الحقوق المدنية التي ناصرها جونسون غضب العديد من البيض الجنوبيين الذين حولوا ولاءهم إلى الحزب الجمهوري.

كانت سبعينات القرن العشرين عقداً عصيباً بالنسبة للاقتصاد الأميركي. واجه الرئيس ريتشارد نيكسون في منتصف فترة رئاسته الارتفاع السريع للأسعار الذي حفزته جزئياً أكلاف حرب فيتنام التي خيضت خلال ولايته وخلال ولاية جونسون. خرج نيكسون عن دعم حزبه الجمهوري التقليدي لموازنات متوازنة لتسريع الإنفاق الفدرالي من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، رغم أن هذا الأمر قد ساهم في تضخم الموازنة الفدرالية.

تبنى نيكسون بصورة مماثلة وضع ضوابط على الأجور والأسعار في جهد لوقف مسيرة الدورة التضخمية حيث دفعت الأجور المرتفعة الشركات إلى رفع أسعارها ومن ثم أدّت الأسعار المرتفعة إلى مطالبة العمال برفع أجورهم. قال نيكسون في عام 1971، "أصبحت الآن من اتباع عالم الاقتصاد كينز"، واضعاً نفسه في المعسكر الاقتصادي البريطاني لجون ماينرد كينز الذي نادى بضرورة الإنفاق المؤدي إلى عجز الميزانية خلال فترات تباطؤ الاقتصادي.

فشل برنامج نيكسون بوضع الضوابط على الأجور والأسعار. على سبيل المثال، لم يتم ضبط أسعار القطن بسبب النفوذ السياسي لمزارعي القطن. لكن سعر النسيج القطني البسيط اخضع للتنظيم، وعندما كانت تتأثر أرباح أصحاب مصانع النسيج، كان هؤلاء يلجأون إلى خفض الإنتاج مسببين بذلك حالات نقص في العرض، كما أشار آلان غرينسبان رئيس بنك الاحتياط الفدرالي السابق.

كان الدرس الذي جرى تعلمه من تجربة نيكسون دائم الحضور والتأثير: الاقتصاد الأميركي شديد التعقيد، فوضوي وسريع الحركة بدرجة تتعذر معها إدارته بأي صورة مفصلة من قبل المسؤولين الحكوميين. حصل إجماع جديد على ان أدوات الضبط لا تستطيع التغلب على قوى التضخم بل أنها تخنق الابتكار وركوب المخاطر والمنافسة.

ضربت صدمتان سببهما ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1973 والثورة الإسلامية في إيران عام 1979 الأداء الاقتصادي الأميركي. ارتفعت أسعار النفط ثلاثة أضعاف وتشكلت صفوف طويلة أمام محطات بيع المحروقات. في نهاية العقد سجل التضخم اعلى نسبة في أي وقت منذ الحرب العالمية الأولى وقفزت نسبة البطالة إلى أكثر من 9 بالمئة. ضرب هذا التأثير بأشد قوته خلال إدارة الرئيس جيمي كارتر، الديمقراطي الذي انتخب في عام 1976. أصيب الاقتصاد الأميركي "بضيق" كما قال مستشارو كارتر، ولم يبد أي شيء فعلته الحكومة على أنه قدم جواباً شافيا لمشاكل البطالة العالية والأسعار العالية وأسواق الأسهم الراكدة.

في حالات المخاض الاقتصادي، كان الأميركيون في أحيان كثيرة يعاقبون الحزب الموجود في السلطة وكان عام 1980 مثالا على ذلك. أظهرت استفتاءات الرأي التي نفذت في تلك السنة ان ثلثي الشعب الأميركي يعتقدون ان البلاد تسير في اتجاه سلبي. سعى أميركيون عديدون إلى إحداث تغيير في الاتجاه فوجدوه في المرشح رونالد ريغان، الحاكم الجمهوري

السابق لولاية كاليفورنيا. في المناظرة الوحيدة المتلفزة خلال الحملة الانتخابية، سأل ريغان المشاهدين ببساطة: "هل انتم الآن افضل حالاً مما كنتم عليه قبل أربع سنوات؟" أطلق المحللون على هذا السؤال ضربة ريغان القاضية.

كان انتخاب ريغان لمنصب الرئاسة يرمز إلى تغيير بارز آخر في الاتجاه حول دور الحكومة في الاقتصاد. أعلن ريغان في خطاب تنصيبه الرئاسي عام 1981 انه "في هذه الأزمة الحالية لا تُشكّل الحكومة الحل لمشاكلنا، لأن الحكومة هي المشكلة. لقد حان الوقت لوقف وعكس تضخم حجم الحكومة."

الاقتصاد "الريغاني" سعى إلى تخفيض معدلات الضريبة حتى ولو أدى ذلك إلى عجز في الموازنة الفدرالية. احتج النقاد بالقول ان هذا العمل هو طريقة غير مباشرة لفرض تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي المحلي وفي البرامج التي لا توافق عليها الحكومة الجديدة.

أكد ريغان ومستشاروه بأن معدلات ضريبة هامشية أدنى قد تنعش الاقتصاد. واعتقدوا ان من الأفضل ترك أموال أكثر بين أيدي رجال الأعمال والمستهلكين الذين قد تولّد مدخراتهم وإنفاقهم وخياراتهم في الاستثمار بصورة جماعية نمواً اقتصادياً أكثر مما قد يولده الإنفاق الحكومي. شددت هذه النظرية، التي سميت نظرية اقتصاد جانب العرض، على ان النمو الاقتصادي الناتج قد يولد أيضاً إيرادات أكثر مما قد يخسر من خلال فرض معدلات ضريبة أدنى وانه وفقاً لهذه الطريقة يمكن تحقيق التوازن في الميزانية الفدرالية.

ساعدت التخفيضات الضريبية لريغان في إنعاش الاقتصاد الأميركي، ولكن بعكس تكهنات مؤيدي جانب العرض، استمر العجز في الميزانية الفدرالية ونما لكن كانت "ثورة ريغان" نقطة تحول سياسي تجاه حكومة أصغر وفردانية أكبر، وغادر ريغان منصب الرئاسة كأحد أكثر الرؤساء الأميركيين شعبية.

إلغاء الأنظمة المتعلقة بالأعمال التجارية

كانت التخفيضات الضريبية في ثمانينات القرن العشرين جزءاً واحداً فقط من حركة أوسع لتقليص الدور الاقتصادي للحكومة. الجزء الآخر كان إلغاء الأنظمة.

خلال سبعينات القرن العشرين، عزا عدد من المفكرين بعض التباطؤ الاقتصادي في البلاد إلى شبكة القوانين والأنظمة التي يفرض تطبيقها على شركات الأعمال. كانت هذه الأنظمة قد وضعت لأسباب سليمة: منع إساءة استعمال السوق الحرة، وبصورة عامة، تحقيق عدالة اجتماعية أكبر ولتحسين نوعية الحياة الإجمالية في البلاد. ولكن أكد النقاد بأن التنظيم كان له ثمن، يقاس بالعدد الأقل من المتنافسين في صناعة معينة، وبارتفاع الأسعار وبانخفاض النمو الاقتصادي.

خلال السنوات المرهقة اقتصادياً في السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين أصبح العديد من الأميركيين أقل رغبة في دفع ذلك الثمن. اعتقد الرئيس جيرالد فورد، الجمهوري الذي خلف ريتشارد نيكسون عام 1974، ان إلغاء الأنظمة المتعلقة بالشاحنات، الخطوط الجوية وخطوط السكة الحديدية قد يعزز المنافسة ويقيّد التضخم بصورة فعالة أكثر من الإشراف والتنظيم الحكومي. اعتمد خليفة فورد الديمقراطي جيمي كارتر بقوة على مستشار رئيسي مؤيد لإلغاء التنظيم، وهو ألفريد كاهن. وقّع كارتر بين عام 1978 وعام 1980 قوانين مهمة حققت إلغاء التنظيم في صناعات النقل. وتسارع هذا الاتجاه خلال إدارة الرئيس ريغان.

لم تكن الاتجاهات الفكرية والسياسية المؤيدة لإلغاء التنظيم محصورة بالولايات

المتحدة. اكتسبت حركات تمكين شركات الأعمال الخاصة وتقليص تأثير الحكومة زخماً في بريطانيا وأوروبا الشرقية وأجزاء من أميركا الجنوبية. في الولايات المتحدة، استمرت المحاكم والهيئات التشريعية في إلغاء الأنظمة الحكومية في صناعات مهمة بضمنها الاتصالات وتوليد الطاقة الكهربائية.

كانت الخطوة الأكثر درامية هي تفكيك الشركة الأميركية للهاتف والتلغراف (AT&T)، وهي الشركة التي احتكرت الهاتف على مستوى البلاد. قبل قيام الحكومة بتقسيمها، كانت الشركة تسيطر على جميع خدمات الهاتف، في مجال الاتصالات المحلية والبعيدة المدى، وأكدت بأن قبول شركات خدمات جديدة قد يهدد اعتمادية الشبكة. أجبرت هذه الشركة الأميركيين على استئجار أجهزتهم الهاتفية من شركة وسترن الكتريك التابعة لها، وهو احتكار خنق تطور أنواع وطرازات مبتكرة من أجهزة الهاتف. وجادلت شركة منافسة أصغر حجماً بكثير، وهي شركة أم سي آي للاتصالات، بأن التطورات التكنولوجية قد تمكن المنافسة من الازدهار الأمر الذي يستفيد منه المستهلكون.

دعمت الحكومة قضية أم سي آي ورفعت قضية أمام المحاكم وطلبت من أحد القضاة الفدراليين ان يضع حداً لاحتكار شركة أيه تي أند تي. أذعنت هذه الشركة ووافقت على تجزئة خدمات الهاتف المحلي التي تقوم بها إلى سبع شركات هاتف إقليمية جديدة.

أطلق هذا العمل عصراً اتسم بالمنافسة المكثفة والابتكار المكثف في ميدان أجهزة الهاتف، أجهزة الكمبيوتر، الإنترنت والاتصالات. (احتفظت شركة أيه تي أند تي بشبكتها للاتصالات البعيدة المدى ولكن في عام 2005 اشترت هذه الشركة إحدى الشركات السابقة التابعة لها لخدمات الهاتف المحلية). وفي حين ان العديد من المستهلكين الأميركيين وجدوا التغييرات في خدمة الهاتف مربكة فقد تلقفوا بحماسة العروض السريعة لأجهزة الاتصالات الجديدة.

كان تخفيف الأنظمة المفروضة على خدمة الطاقة الكهربائية في تسعينات القرن العشرين أكثر إثارة للخلاف، وكانت فوائد ذلك موضع جدل. بعد انقضاء قرن على عصر توماس أديسون كان معظم الأميركيين يشترون الكهرباء من شركات كانت تديرشركات احتكار قانونية في مناطقهم. نظمت هيئات الولايات الأسعار المحلية لهذه الشركات الخدماتية، بينما اشرف منظمون فدراليون على المبيعات الإجمالية عبر حدود الولايات. استندت الأسعار بصورة عامة إلى تكاليف توليد الطاقة الكهربائية بعد إضافة هامش ربح "معقول" للشركة.

اختار حوالي نصف عدد الولايات الأميركية فتح الخدمة الكهربائية أمام المنافسة على أمل ظهور منتجات جديدة وأسعار منخفضة. لكن هذه التحركات تزامنت مع حصول زيادات حادة في أسعار الطاقة ابتداءً من عام 2000. نشأت نتيجة ذلك ردة فعل سياسية ضد إلغاء أنظمة الكهرباء، وزادتها سوءاً فضيحة أحاطت بإفلاس شركة إنرون، وهي شركة طاقة كان مقرها الرئيسي ولاية تكساس وكانت مدافعة رئيسية عن المنافسة في أسواق الكهرباء.

توقفت حركة إلغاء التنظيم في منتصف مسارها بعد عام 2000، تاركة صناعة الكهرباء منظمة جزئياً وغير منظمة جزئياً، ومقسمة ببرامج عمل إقليمية متباينة. اعتمد بعض المناطق في البلاد على الفحم لتوليد الطاقة الكهربائية. وفي أماكن أخرى تمثل التوربينات العاملة بالغاز الطبيعي أو السدود المائية أو المحطات النووية مصدراً مهماً للكهرباء، وبدأت تنمو في القرن الواحد والعشرين الطاقة التي تولدها الرياح.

أبطأت هذه المصالح الإقليمية المختلفة التحرك نحو استجابة قومية تجاه مسائل تغير المناخ، بضمنها الإجراءات المحتملة مثل تطوير مصانع لتوليد طاقة كهربائية متجددة وإنشاء شبكة نقل موسعة للكهرباء. وبدلاً من ذلك كانت حكومات الولايات هي المبتكرة الرئيسية للسياسة.

الاضطراب الذي أحدثته التكنولوجيا

تساهم التكنولوجيا في تغيير أسس المنافسة الاقتصادية، وفي أحيان كثيرة بشكل أسرع من أن تتمكن الحكومة والقادة السياسيون والناس من اللحاق بها. نشأ عصر الكمبيوتر من احتشاد اكتشافات على جبهات عديدة، منها المعالج الصغري الأولى للكمبيوتر الذي تمّ اختراعه في عام 1971. هذا الاختراق دمج وظائف أساسية لعمليات المعالجة المنفصلة التي يقوم بها الكمبيوتر، مثل نقل البيانات والتعليمات دخولا وخروجا والتخزين الإلكتروني للنتائج، على رقاقة سيليكونية واحدة ليست أكبر من ظفر إصبع الإبهام. كان هذا من إنتاج العلماء في شركة إنتل، شركة التكنولوجيا الجديدة التي لم يكن عمرها يزيد عن ثلاث سنوات حينها والتي اجتذبت دعم الرأسماليين المغامرين الأغنياء المستعدين للمراهنة باستثمارات كبيرة ومنحها إلى أصحاب المبادرة الجدد الذين لم يبرهنوا بعد عن مهاراتهم. أعطت المادة الخام التي تصنع منها أشباه الموصلات اسم سيليكون فالي على المنطقة الجنوبية لسان فرانسيسكو في كاليفورنيا التي أصبحت مركز ابتكارات الكمبيوتر الأميركية.

قبل اختراع رقاقة الكمبيوتر السيليكيونية، كانت أجهزة الكمبيوتر آلات ضخمة تخدم الوكالات الحكومية وشركات الأعمال الكبيرة ويشغلها أخصائيون. ولكن في عام 1976، قام تلميذان لم يكملا المدرسة الثانوية، وهما ستيف جوبس وستيف ووزنياك، بتطوير جهاز كمبيوتر صغير كامل مع معالج صغري، ولوحة مفاتيح وشاشة وأطلقوا عليه اسم أبل 1، وبدأ عصر الكمبيوتر الشخصي وانتشار قوة الكمبيوتر إلى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد.

أصبح الكمبيوتر الشخصي بسرعة أداة اتصالات وتسلية ومعرفة لا يمكن الاستغناء عنها. أنتجت شركة آي بي أم، عملاقة الكمبيوتر التي سيطرت على أجهزة خوادم الكمبيوتر القوية الكبيرة منذ خمسينات القرن العشرين، كمبيوترا شخصيا في ثمانينات القرن العشرين احتل بسرعة مركز الصدارة مكان أبل. لكن شركة آي بي أم بدورها أخرجت من صناعة أجهزة الكمبيوتر الشخصية من قبل منافسين في الولايات المتحدة وآسيا الذين عهدوا بتصنيع العناصر المكونة للكمبيوتر إلى المصنعين الأدنى كلفة، وخفضوا من تكاليف إنتاج سلعة كان هامش الربحية فيها يتناقص باطراد.

الرابح الأكبر في هذه المنافسة كانت شركة مايكروسوفت الجديدة، ومقرها ولاية واشنطن، المتخصصة بالبرمجيات وليس بتصنيع الأجهزة. اغتنم مؤسسها بيل غيتس أهمية السيطرة على برمجيات التشغيل الداخلية التي تشغل الكمبيوتر الشخصي. ومع إسراع شركات تصنيع الكمبيوتر المنافسة إلى استنساخ نموذج أي بي أم، أصبحت برمجيات مايكروسوفت المقياس المعتمد لهذه الآلات، وربحت بصورة ثابتة حصة في السوق على حساب باعة أنظمة التشغيل الأخرى. وانتهى الأمر بشركة غيتس جامعة نصف كل دولار من المبيعات التي تحققها صناعة الكمبيوتر الشخصي.

انتقل غيتس إلى مستوى ثروة تقارن بثروة جون دي روكفلر وأندرو كارنيغي، وهما عملاقان من عصر سابق من النمو الاقتصادي الدينامي في الولايات المتحدة. ومثل الشركتين اللتين سبقتاه، تعرضت شركة مايكروسوفت للهجوم من قبل المنافسين والحكومات بسبب سيطرتها على

السوق. ومثل روكفلر وكارنيغي، أصبح غيتس أحد رجالِ الخير الأكثر سخاءً في التاريخ، متبرعاً ببلايين الدولارات إلى حملات طويلة المدى لمكافحة الأمراض في أفريقيا وتحسين التعليم في أميركا ودعم القضايا الإنسانية الأخرى. حصل اختراق آخر في تلك الفترة الزمنية، ضاهى أثر الكمبيوتر الشخصي. سرّعت الإنترنت، بما في ذلك شبكة الإنترنت العالمية الممكن البحث فيها، التقاسم العالمي للمعلومات مهما كان شكلها، من تكنولوجيات الإنقاذ من الموت إلى خطط الإرهابيين، ومن خدمات المواعدة إلى المعاملات المالية الأكثر تطوراً.

ومثل الكثير من الابتكارات الأميركية، تعود جذور الإنترنت إلى سياسة العلوم التي اتبعتها الحكومة الأميركية. ففكرة الشبكة المتوفرة دائماً القائمة بحد ذاتها لوصل أجهزة الكمبيوتر كان ينظر اليها كطريقة للدفاع عن أجهزة كمبيوتر الحكومة ومؤسسات الأبحاث ضد هجوم نووي متخوف منه على الولايات المتحدة.

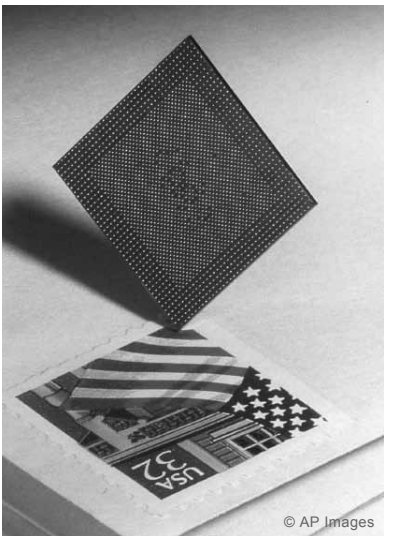

يتميز الميكروبروسيسور بأنه يجمع بين جمع المعلومات وتحليلها وتخزين النتائج على رقاقة إلكترونية واحدة.

لكن رغم ارتباطاتها مع الحكومة، حققت الإنترنت وصولها العالمي بفضل العلماء الرواد، مثل السير تيم برنرز-لي وفينتون سرف، اللذين أصرا على أنه يجب أن تكون الإنترنت وسيلة مفتوحة يمكن تقاسمها من الجميع.

الاقتصاد الجديد

كانت أجهزة الكمبيوتر الشخصية وشبكة الإنترنت بمثابة كتل بناء الاقتصاد الجديد الذي أخذ شكله في التسعينات من القرن العشرين. إمكانية التكنولوجيا في إيجاد أسواق عالمية، وجعل الإنتاج والتوزيع أعلى كفاءة، وتوسيع التدفقات المالية، اجتذبت جحافل المستثمرين. في بادئ الأمر، لم يؤد اعتماد تكنولوجيا الكمبيوتر من قبل الشركات إلى تحقيق زيادة ذات شأن في الإنتاجية الاقتصادية الأميركية، مما حير صانعي السياسة الحكوميين. ولكن في نهاية التسعينات من القرن العشرين، بدأت الإنتاجية بالازدياد مما أعطى أملاً ببروز فترة جديدة دائمة من النمو الاقتصادي بالنسبة لمعظم الأميركيين.

قام شعور التفاؤل بشكل أساسي على الأرباح المدهشة التي حققتها شركات التكنولوجيا في أسواق البورصة الأميركية، خاصة الشركات الجديدة المرتبطة بالتجارة على الإنترنت. دفع المستثمرون الأميركيون والأجانب بالمال على شركات الإنترنت غير المختبرة في نهاية التسعينات من القرن العشرين بحثاً عما سماه مايكل لويس "الشيء الجديد، الجديد."

قد يقرر أصحاب المشاريع الخاصة الذين يلاحظون وجود مكان مناسب لاستراتيجية برمجيات او منتجات جديدة تأسيس شركة لتلبية الطلب. وقد يضعون التكاليف الأولية على بطاقاتهم الائتمانية الشخصية. ويطلبون من الأصدقاء وأفراد العائلة تقديم المساعدة. ومن خلال الصلات

الصحيحة، مثل شهادة من جامعة أميركية رائدة، يمكن ان يحصل أصحاب المشاريع الشخصية على اجتماع مع بعض من مجموعة الممولين الصغيرة النافذة التي تدعى "الرأسماليين المغامرين". حقق هؤلاء المستثمرون ثروات طائلة من نجاحات سابقة في أسواق التكنولوجيا وهم يبحثون عن إمكانيات جديدة. فإذا أحبوا فكرة صاحب مشروع خاص جديد، فهم يستثمرون ملايين الدولارات في تمويله مقابل جزء من ملكية الشركة. وإذا استمرت الأمور تجري بصورة حسنة، يتم إطلاق الشركة، وفي حال حققت نجاحاً مبكراً، او حتى إذا تمّ فقط ترويجها جيداً، يمكن ان يتمكن صاحب المشروع والداعمون الماليون من جعلها "شركة عامة"، فيبيعون أسهمها إلى الناس في سوق البورصة عبر طرح أسهمها للتداول.

ساعدت معدلات الفائدة المنخفضة الشركات الجديدة في تحقيق التقدم. خلقت قصص النجاح الرائعة، مثل بروز شركات مايكروسوفت، أبل، أميركا أون لاين، ولاحقاً إي باي، ياهو، وغيرها من شركات الدوت كوم (تسمى كذلك بسبب كلمة "كوم" التي تضاف إلى عنوان الإنترنت التجاري)، مزاجاً متفائلاً بين المستثمرين الذين بدوا مستعدين للرهان على أية استراتيجية معقولة "للتجارة الإلكترونية"، مهما كانت تعتمد على الحظ.

حذر رئيس مجلس إدارة الاحتياط الفدرالي السابق آلان غرينسبان من "الحماسة غير المنطقية"، ولكن هذا التحذير لم يؤد إلى تنفيس فقاعة سوق بورصة شركات الدوت كوم. في آذار/مارس 2000، حلّق مؤشر نازداك، الذي هو مقياس لسوق الأسهم الأميركية المتخصصة

أعلاه، الى اليسار: الرائد في صناعة الكمبيوتر الخاص، ستيف جوبز صاحب شركة آبل للكمبيوتر، في صورة تعود لسنة 1984.- تنافست شركة آي بي أم لصناعة الكمبيوتر مع صناعة الكمبيوتر الخاص لفترة قصيرة.

في إدراجات أسهم التكنولوجيا، ووصل إلى أعلى من 5,000، أي ضعفي مستواه في السنة السابقة. أحد النماذج الجديدة من الشركات التكنولوجية الجديدة كانت تدعى بيتس دوت كوم، التي قدمت أسعاراً منخفضة إلى المستهلكين الذين يشترون طعام حيواناتهم الأليفة على الإنترنت، آملة في أن تؤدي الأعداد المتزايدة التي يقوم بها المستهلكون لموقعها على شبكة الإنترنت إلى اجتذاب المعلنين الذين يدفعون ثمن إعلاناتهم.

الانتهازية والسذاجة

شكل ازدهار شركات الدوت كوم تعبيراً انتهازياً مميزا للتفاؤل والسذاجة الاقتصادية الأميركية. لم يكن افتتان الأميركيين باحتمال الكسب المفاجئ في سوق البورصة ظاهرة جديدة. فقد اعتمد الآباء المؤسسون على اليانصيب لجمع المال للجيش القاري، واليوم يراهن الأميركيون بأكثر من 50 بليون دولار شهرياً في العاب اليانصيب التي تديرها الولايات وتساعد عائداتها في تمويل التعليم والبرامج الأخرى. هوس الاستثمار هذا كان موجودا في كل جيل، بدءاً بالمضاربة بالأراضي القارية، ومروراً بالسكك الحديدية في القرن التاسع عشر، والتكنولوجيا البيولوجية والكمبيوتر في أواخر القرن العشرين.

لكن، في آذار/مارس 2000، انفجرت فقاعة الإنترنت. والسبب المباشر لا زال محل جدل، رغم ان معدلات الفائدة المرتفعة وتراجع الشركات الكبرى عن الاستثمار في التكنولوجيا كانت كلها مؤذية للمناخ الاستثماري. تعرضت ثقة المستثمرين لضربة قوية من جراء التحقيقات التي أظهرت أن بعض خبراء السندات البارزين في وول ستريت قد ضللوا المستثمرين بشأن احتمالات الربح لبعض أسهم الإنترنت. انخفض مؤشر نازداك إلى حوالي 1000 نقطة في العام 2002، ومحى معه 5 تريليون دولار من الأرباح "الورقية" للمستثمرين. انخفضت قيمة سهم شركة بتس دوت كوم (Pets.com) من 11 دولارا للسهم في شباط/فبراير 2000 إلى 0.19 دولار (19 سنتا فقط) في اليوم الذي أغلقت فيه الشركة أبوابها في نهاية تلك السنة.

وقعت ضحية هذا السقوط شركتان من أنجح الشركات التي كانت في الذروة في ذلك الوقت. إحداهما كانت وورلدكوم، التي استخدمت استراتيجية شراء جريئة ممولة بإصدارات أسهم لاحتلال دور طليعي في سوق الاتصالات، واستحوذت على منافسين لها مثل أم سي آي. أما الشركة الأخرى فهي شركة إنرون، التي كانت أصلاً شركة مقدمة لخدمات الغاز الطبيعي والكهرباء، وأصبحت لاحقاً تتاجر على الإنترنت بخدمات وسلع الطاقة. قادت تحريات الحكومة إلى محاكمة وإدانة مسؤولين كبار في الشركتين للاحتيال على المستثمرين عبر إصدار معلومات مالية خاطئة.

تبعت ضربة سوق الإنترنت موجة عارمة أخرى من الاستثمار المضارب في سوق العقارات الأميركية وفي سوق رهونات المنازل. تملك نسبة الثلثين من العائلات الأميركية منازلها الخاصة والتي تُشكِّل أهم استثماراتها، وتمتص ثلث نفقاتها، وتوفر ما معدله 75,000 دولار من ممتلكات كل صاحب منزل، مما يُشكِّل سنداً مهماً لهؤلاء عند التقاعد. شكلت ملكية المنازل جزءاً حيوياً من الحلم الأميركي بتشجيع من القادة الحكوميين عبر كل الطيف السياسي.

شجعت معدلات الفائدة المنخفضة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حصول اندفاعة قوية في الإقراض لدى المصارف وشركات الرهونات غير المصرفية وفي الاقتراض لدى من يريدون شراء المنازل. حثت الحكومة الأميركية

استغلال فوائد الإنترنت

في العام 1998 اعتقد طالبا دراسات عليا في جامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا أنهما يعرفان كيفية استغلال عالم معلومات الإنترنت المتوسع بسرعة. وبعد عقد من الزمن أصبح "غوغل"، الاسم الذي أطلقاه على اختراعهما، محرك البحث المسيطر على الإنترنت في معظم دول العالم. فاقت إيرادات هذا الاختراع مبلغ 20 بليون دولار في العام 2008، جاء نصفها من خارج الولايات المتحدة، وبلغ عدد موظفي الشركة أكثر من 20 ألف فرد. أصبحت الكمبيوترات التي تستعمل نظام "غوغل" تستطيع ان تخزن، وتفهرس، وتبحث في أكثر من تريليون صفحة على شبكة الإنترنت. تعاظمت شهرة محرك البحث المنتشر في كل مكان هذا بحيث ان اسمه بالذات تحول إلى فعل في اللغة الإنجليزية: عندما يريد معظم الناس إيجاد شيء على الإنترنت فانهم "يغوغلونه".

رغم هذا النجاح المذهل الذي لم يضاهه شيء إلا نادراً، فإن مكوناته تمثل فصلاً مألوفاً في قصة الاقتصاد الأميركي. فيظهر ابتكار غوغل كيف تستطيع الأفكار، وطموح الأعمال الحرة، والبحث الجامعي، والرأسمال الخاص ان تخلق سوية ابتكارات خارقة.

بدأ مؤسسا شركة "غوغل"، سيرغي برين ولاري بيج، عملهما متمتعين بأفضليات خاصة. برين، الذي ولد في موسكو، وبيج الذي ولد في ولاية في الغرب الأوسط، كانا ابنين لأستاذين جامعيين ومهنيين في مجال الكمبيوتر. يقول ديفيد فايز، مؤلف كتاب "قصة غوغل" ان "الاثنين ترعرعا في كنف عائلتين كان الكفاح الفكري فيهما يُشكّل جزءاً من غذائهما اليومي". تقابلا صدفة في العام 1995 في حفلة توجيه لطلاب الدكتوراه الجدد في كلية الدراسات العليا بجامعة ستانفورد، وبحلول السنة التالية أصبحا يعملان سوية في مركز علوم جديد للكمبيوتر في ستانفورد أنشئ بفضل منحة بقيمة 6 ملايين دولار من مؤسس شركة مايكروسوفت، بيل غيتس.

وكما حصل مع مستعملين آخرين للإنترنت، شعر برين وبيج بالإحباط لعجز برامج البحث الموجودة على الإنترنت عن تزويد فرز مفيد لآلاف المواقع التي يتم تحديدها عبر طلبات البحث الموجهة إلى الشبكة. طرحا على نفسيهما السؤال التالي: هل من الممكن تصنيف نتائج البحث بحيث تدرج أولاً الصفحات التي تبدو موضوعياً الأكثر أهمية، ثم تتبعها الصفحات التالية من حيث الأهمية، وهكذا دواليك؟ استند الحل الذي قدمه بيج إلى المبدأ الذي ينص على وجوب ان تقع المواقع على الشبكة التي هي موضع الزيارات الأكثر من المستعملين في رأس تقارير البحث. كما طور أيضاً طرقاً لتقييم المواقع التي تحظى بأهمية أكبر بصورة أصلية.

عند هذه النقطة تدخلت جامعة ستانفورد بتقديم مساعدة حاسمة. فالجامعة تشجع طلاب شهادات الدكتوراه

فيها على استعمال مواردها لتطوير منتجات تجارية. دفع مكتب الترخيص للتكنولوجيا رسم تسجيل براءة اختراع غوغل. وجاءت أولى التمويلات لشراء الكمبيوترات التي تستعمل للقيام بالأبحاث باستعمال محرك غوغل من مشروع مكتبة رقمية في ستانفورد، وكان أول المستعملين طلاب وأفراد من هيئة التدريس في جامعة ستانفورد.

لا تزدهر الروابط دائماً بين البحث الجامعي والابتكار التجاري الناجح في مناطق لا تكون فيها الصناعات التكنولوجية متجذرة وراسخة. ولكن ستانفورد الواقعة في بالو التو، بولاية كاليفورنيا، توجد في وسط وادي سيليكيون، حيث موطن العديد من شركات التكنولوجيا، وصناديق الاستثمار، والأفراد الذين يملكون ثروات شخصية هائلة تطورت خلال عقود من تطور صناعة الكمبيوتر.

في العام 1998، قابل برين وبيج، اندي بيكتولشايم، المؤسس المشارك في شركة صنّ مايكروسيستمز، الشركة الرائدة الراسخة الجذور في وادي سيليكون. اعتقد بيكتولشايم ان باستطاعة برين وبيج ان يحققا النجاح وساعد تمويله الشخصي بقيمة مئة ألف دولار الاثنين على بناء شبكة الكمبيوتر العائدة لهما وعززا بذلك مصداقيتهما. وبعد مرور سنة واحدة كان نظام غوغل يعالج 500 ألف طلب بحث يومياً ويكسب الاعتراف المتزايد من مجتمع مستعملي الإنترنت. المزايا الواضحة لآلية البحث غوغل التي جعلتها تتفوق على منافسيها، إضافة إلى جهود مخترعيها، جذبت مبلغ 25 مليون دولار بمثابة دعم من أكبر صندوقين للرأسمال المغامر في وادي سيليكون. وحصل المؤسسان على المال بدون أن يتنازلا عن سيطرتهما على الشركة.

بعد انقضاء عقد على تأسيس شركة غوغل، اتسع نطاق أهدافها بدرجة لا تصدق. وكما شرح المؤلف راندال ستروس، مؤلف الكتاب "بلانيت غوغل" (كوكب غوغل)، تهدف الشركة إلى "تنظيم كل شيء نعرفه". وتشمل مبادراتها جهداً للتحويل الرقمي لنص كل كتاب منشور في العالم.

برزت شركة غوغل بمثابة انعكاس مجازي لانفتاح وإبداعية الاقتصاد الأميركي، كما جسدت النفوذ الأميركي الواسع المدى الذي يقلق النقّاد الأجانب إلى درجة كبيرة. ندّد أنصار حقوق الإنسان وصحافيون بالاتفاق الذي وقعته شركة غوغل عام 2006 الذي نص على إخضاع محرك البحث لديها إلى الرقابة الذاتية في الصين نزولاً عند توجيهات حكومة بكين. تجيب شركة غوغل على ذلك بأن هذه الأشكال من التقييدات سوف تزول مع انتشار الديمقراطية والحريات الفردية. فإذا ثبتت صحة ذلك، فإنه سوف يعني ان هذا المثال على روح المغامرة التجارية الأميركية سوف يكون عاملاً في إحداث ذلك التغيير.

أعلاه: الاتفاقية التي تعهدت بها شركة غوغل بفرض الرقابة الذاتية على محركها للبحث في الصين، أثارت معارضة مجموعات حقوق الانسان.- في الصفحة المقابلة: شعار شركة "غوغل" وقد جرى تطعيمه بصورة ملكة بريطانيا اليزابيث الثانية بمناسبة زيارتها لمكاتب غوغل في لندن.

المصارف على توفير المزيد من الرهونات إلى العائلات المتدنية الدخل مما أدى إلى زيادة المخاطر المالية بالنسبة للدائنين والمقترضين. كانت الرهونات المباعة إلى هذه الأسر من ذوي الدخل الأدنى من المعدل أو التي لها تاريخ مالي مهتز تعد رهونات بمعدلات فائدة أقل من سعر الحسم (مقارنة بالقروض المعيارية أو القروض المقدمة بسعر الحسم إلى الأسر ذات المركز المالي المتوسط أو أعلى). في ربع القرن الذي سبق عام 2007، ارتفعت ديون الأسر الأميركية بما في ذلك الرهونات من 45 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي إلى 98 بالمئة.

لكن الحكومة الأميركية لم تتخذ الإجراءات الحازمة لتنظيم الاندفاعة القوية في قروض الرهونات التي تبعت ذلك. ولم يتحرك المنظمون لكبح أساليب البيع المتعسفة التي اتبعها المقرضون مما أوقع مشتري المنازل البسطاء في شرك قروض لا يستطيعون تحملها. كانت القروض السكنية تباع من جانب الوسطاء الماليين الذين كانت ترتفع رسومهم مع كل عملية بيع، مما حثهم على دفع الأسر الأميركية المنخفضة الدخل إلى شراء منازل تُجهد وضعهم المالي إلى الحد الأقصى. كانت معدلات الفائدة "المغرية" المنخفضة في أحيان كثيرة تقدم للعام الأول من الرهن، لكن المعدلات تعود وترتفع بدرجة دراماتيكية في السنوات اللاحقة. أظهرت الدراسات لاحقاً أن العديد من مشتري المنازل الجدد لم يفهموا المخاطر المالية التي كانوا يتخذونها.

سعت صناعة الرهونات إلى إدارة هذه المخاطر عبر عملية تدعى "التسنيد" [تحويل القروض إلى سندات مالية]. وفي هذه العملية تم دمج القروض الأعلى خطورة مع القروض السكنية التقليدية في مجموعات وتقسمها إلى وحدات تباع إلى المستثمرين مثل السندات. كانت هذه السندات المدعومة برهونات عقارية تدفع فائدة أعلى من الفائدة المعتمدة لأنها تنطوي على مخاطر أعلى، وكان المستثمرون في الولايات المتحدة، ولاحقاً حول العالم، يلتقطونها بسرعة وحماسة. فعلى سبيل المثال، تخطت مبيعات السندات المدعومة برهونات عقارية التريليون دولار في العام 2005. طور المهندسون الماليون في وول ستريت سلسلة من الاستثمارات المضاربة الأكثر تعقيداً المرتبطة بالسندات المدعومة بالرهونات. ولاقت هذه أيضاً مبيعات جيدة لدى المستثمرين وأسفرت النتيجة عن توسع عالمي حاد للاستثمارات المضاربة الممولة بكثافة بالدين.

وطالما ظل ارتفاع قيم المساكن مستمرا، واصلت العملية سيرها، وازدهرت مبيعات المساكن ليس فقط في الولايات المتحدة بل أيضاً في بريطانيا وإسبانيا ودول أخرى. ولكن عندما انهارت سوق المساكن المتخمة في الولايات المتحدة، وجد العديد من أصحاب المنازل أنفسهم مدينين بالمال مقابل رهنهم البالغ اكثر مما يستحق منزلهم. انقضت فترات معدلات الفائدة المغرية، وواجه المقترضون دفع أقساط شهرية أعلى بكثير، وأعلى مما يستطيعون تحمله في حالات عديدة. فعندما كانت تبدو أسعار المنازل وكأنها ستستمر بالارتفاع من دون حدود، كان المقترضون يتحملون طوعياً هذه الديون، وهم كانوا واثقين بسبب اعتقادهم بانه يمكنهم دائماً بيع المنزل وتحقيق ربح أو الحصول على إعادة تمويل مقابل زيادة قيمة المنزل. لكن عندما بدأت أسعار المنازل بالانخفاض، انكشفت هذه الحسابات مثلها مثل الخسارة في المقامرات.

وقد تمّ جمع ديون الرهونات الفردية وحزمها في سندات متزايدة الغرابة وجرى بيعها في سائر أنحاء العالم، مما أدّى إلى جعل أزمة الرهونات وباء عالمياً. ضخت الولايات المتحدة والبلدان

الأوروبية والآسيوية الكبرى تريليونات الدولارات لإنقاذ المصارف وصناديق الاستثمار المتضررة. ولخوفهم كالعادة، توقف المقرضون الذين ينقصهم النقد عن تقديم القروض حتى القصيرة الأمد، او لفترة ليلة واحدة، تلك القروض المرتبطة بعمق بالأعمال اليومية للاقتصاد العالمي. وأصبحت خزانات الحكومة والمصارف المركزية الملجأ الاخير للاقراض على نطاق هائل، فتصب دولارات الضرائب في قطاع مالي متصدع، ومن ثم تسيطر بصورة مباشرة او تحصل على أسهم ملكية كبيرة في المصارف والصناديق، وذلك فيما مثل مسارا مذهلا عكس عقودا من إزالة الأنظمة والاعتماد على السوق الحرة.

بالنسبة لبعض الخبراء، كان الانعطاف المدمر للأحداث مألوفاً في التسلسل التاريخي الاقتصادي الأميركي. فقد لاحظ عضو مجلس إدارة الاحتياط الفدرالي إدوار أم غراموليش أن دورات "فورات الإزدهار والانتكاس الاقتصادي تلعب دوراً بارزاً" عبر التاريخ الأميركي. في القرن التاسع عشر، استفادت الولايات المتحدة من فورة الازدهار الأمنية، فورة ازدهار السكك الحديدية، فورة ازدهار المعادن وفورة الازدهار المالي. وشهد القرن العشرون فورة ازدهار مالية أخرى، فورة في سوق البورصة، فورة ما بعد الحرب وفورة في سوق شركات الدوت كوم.

وقال غراموليش: "التفاصيل تختلف، لكن تتميز كل واحدة من هذه الحالات باكتشافات واختراقات أولية، وتبنيها على نطاق واسع، واستثمار واسع النطاق، ثم انهيار عندما لا تتمكن الأسعار من اللحاق بهذه الموجة ويخسر العديد من المستثمرين الكثير من المال." وأضاف: و"عندما ينقشع الغبار، تجد مجزرة مالية، (ولكن) الاقنية والسكك الحديدية تكون ما زالت هناك وهي تعمل، ويتم الاكتشاف بأن المعادن موضوعة قيد الاستعمال، وتبقى الابتكارات المالية، وستكون هناك شبكة إنترنت وجميع إمكانياتها".

وصلت مجزرة الأزمة المالية التي حصلت عام 2008 إلى حدود مذهلة وأدت إلى انطلاق دعوات واسعة إلى الحكومة مطالبة إياها بإجراء تنظيم أوثق لأسواق الإقراض والأوراق المالية، وكشف المخاطر الاستثمارية بطريقة مسؤولة أكثر بكثير. ألّح القادة الأوروبيون والآسيويون ان تكون الرقابة على القطاعين المصرفي والمالي الأميركي وغيره مسؤولية عالمية. من المستحيل الآن تحديد كيف ستحل الولايات المتحدة والدول الأخرى هذه المسائل. لكن التاريخ الأميركي يروي جدلاً مستمراً حول التنظيم. يجب على الاميركيين اليوم وغداً أن يحددوا كيف يقومون على افضل وجه بموازنة الديناميكية والتنظيم، النمو والأمان، الابتكار والاستقرار في آن واحد.

© Bettmann/Corbis

© North Wind/North Wind Picture Archives

© North Wind/North Wind Picture Archives

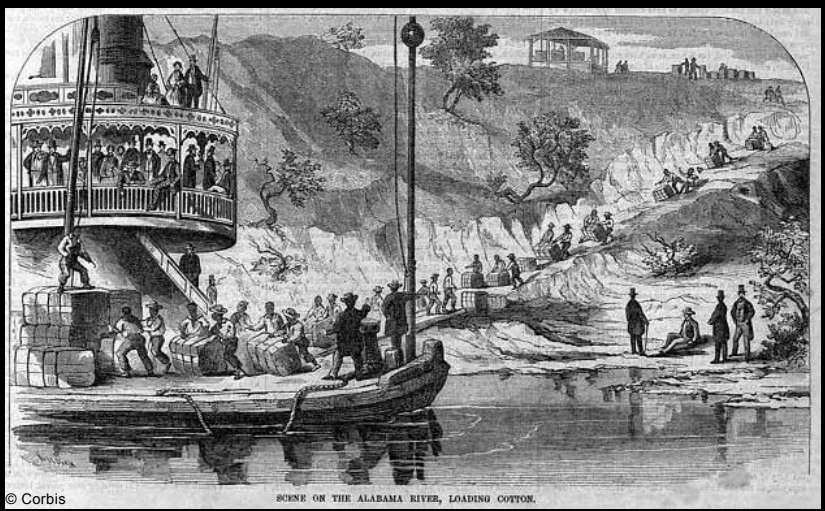

© Corbis

SCENE ON THE ALABAMA RIVER, LOADING COTTON.

أعلاه: عمال يحتفلون في يوم 10 أيار/مايو 1869، بمناسبة إنجاز أول سكة حديد في ولاية يوتاه عابرة للولايات الأميركية.

الصفحة المقابلة- باتجاه عقارب الساعة: ألكزاندر هاملتون الذي يظهر في اللوحة واقفا، ناضل من أجل استحداث سياسات ترمي إلى تعزيز التصنيع والتمويل، بما في ذلك فرض تعريفات جمركية حمائية على الواردات وتحمل الحكومة الفدرالية ديون الولايات من الحرب الثورية.- أرقاء يقطفون القطن في عمق الولايات الأميركية الجنوبية.- أرقاء يحملون محصول القطن على متن مركب عبر نهر ألاباما في العام 1857.- مستوطنون من الفترة الكولونيالية يزرعون المحاصيل في ساوث كارولاينا.

أدناه: ملصق لحملة الحزب الجمهوري الانتخابية للعام 1888 يطالب بفرض تعريفات جمركية حمائية، وهي قضية ظلت تثور الخلافات حولها عبر التاريخ الأميركي.

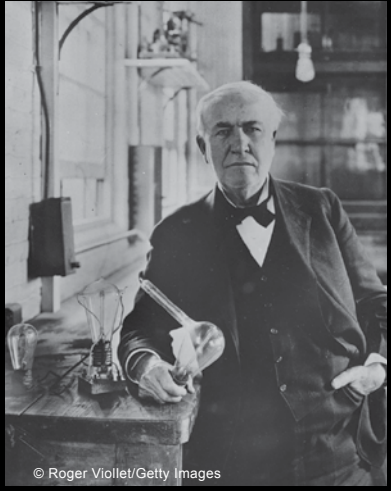
© Roger Viollet/Getty Images

© National Geographic/Getty Images

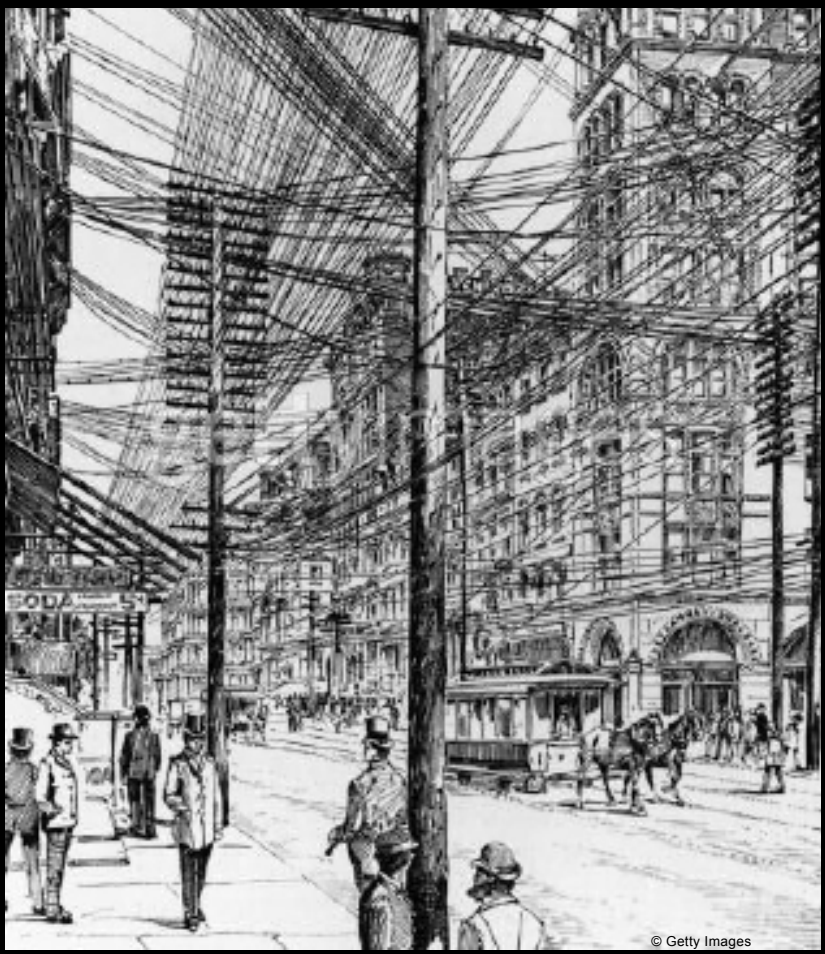
SODA
© Getty Images

أعلاه: نفق سكة حديد قيد الإنشاء في العاصمة واشنطن بين حوالي العامين 1904 و1905.

على الصفحة المقابلة- باتجاه عقارب الساعة: توماس إديسون، في حوالى العام 1883، يحمل واحداً من اختراعاته العديدة، وهو عبارة عن مصباح مشع.- مخترع الهاتف ألكزاندر غراهام بيل، في مدينة نيويورك، يجري أول مكالمة بعيدة المدى يوم 1 كانون الثاني/يناير من العام 1892.- خطوط الطاقة الكهربائية متشابكة، تتأرجح فوق ممرات المشاة في شارع برودواي في مدينة نيويورك، حوالي العام 1900.

أدناه: جرافة تعمل بالبخار، تسحب محراثاً في أحد حقول مينيسوتا.

أعلاه: إبان حقبة الكساد الاقتصادي الكبير، رجال يصطفون لتسلم وجبة من الحساء تقدمها منظمة خيرية تدعى جيش الخلاص.

الى اليمين: صورة معروفة تعبر عن عمق تأثير فترة الكساد الكبير في فلورنس تومبسن، وهي عاملة مهاجرة معدمة وأم لسبعة أطفال، في مزرعة في كاليفورنيا في العام 1936.

أدناه: في مناطق واسعة من ولايات الجنوب والغرب الأوسط، أطلق عليها اسم طاس الغبار، أدى الجفاف والاعمال الزراعية الضعيفة، الى عواصف غبارية مثل التي تبدو في الصورة في أركنساو سنة 1936.

أعلاه: تواصلت مشاريع الاعمار حتى خلال فترة الكساد الكبير، بما في ذلك العمل على مشروع مبنى آر سي إيه في مركز روكفيلر بمدينة نيويورك، حيث يبدو العمال في فترة استراحة الغداء، يوم 29 أيلول/سبتمبر، سنة 1932.

الى اليمين: عمال يضعون السقالات لبناء جسر غولدن غيت (أو البوابة الذهبية) في سان فرانسيسكو، يوم 19 أيلول/سبتمبر، 1935.

أدناه: في 22 تموز/يوليو من العام 1935، وقد شارف العمل في بناء سد نوريس في ولاية تينيسي، على الانتهاء. تم بناء سد نوريس لحساب مصلحة هيئة وادي تينيسي للطاقة الكهربائية المثيرة للجدل، التي تملكها وتديرها الحكومة.

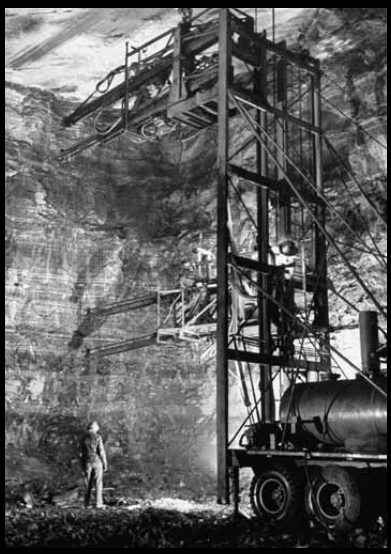

أعلاه- باتجاه عقارب الساعة، من اليسار: سيدات في مدينة سنسناتي، بولاية أوهايو، يقمن بتجميع القذائف في مصنع للألومنيوم تم تحويله لإنتاج أسلحة للحرب العالمية الثانية في العام 1942.- صورة جوية التقطت سنة 1948، لمنطقة ليفيتاون في نيويورك، وهي مشروع تنموي لمناطق

على الصفحة المقابلة- باتجاه عقارب الساعة، من أعلى اليمين: إعلان في مجلة يروج لسيارة فورد من طراز ثندربيرد سنة 1964، وهو يعكس وقت الرخاء والازدهار.– صفوف طويلة من السيارات بانتظار نصيبها من الوقود في نيويورك خلال فترة أزمة النفط 1973 – 1974 .- عمل الرئيس رونالد ريغان جاهداً من أجل تخفيض الضرائب.- يعكس مختبر التكنولوجيا النانومترية هذا في جامعة ميشيغان مستقبلا اقتصاديا واعداً.- لافتة لبيع منزل صادره البنك من مالكه في شايكر هايتس، بولاية أوهايو، في تموز/يوليو 2008.- يستعين المزارع غاري واغنر في كروكستون بولاية مينسوتا، بتكنولوجيا الأقمار الصناعية لتحديد مزارعه.- أجهزة كمبيوتر من نوع ماكنتوش القديمة تخرج من خط التجميع في مصنع شركة أبل للكمبيوتر في ميلبيتاس، بولاية كاليفورنيا، في العام 1984.

Courtesy of Ford Motor Company

© AP Images

© AP Images

© AP Images

© AP Images

© AP Images

© AP Images

3

الفصل ١

ماذا ينتج الاقتصاد الأميركي

بدّلت الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات استراتيجيات إنتاجها وأدوارها استجابة إلى العولمة لكي تتكيف مع المنافسة المتزايدة.

© AP Images

أعلاه: لحّامات آلية في مصنع لتجميع السيارات في بلتيمور بولاية ماريلاند. الصورة السابقة: شركة ستاربكس كوفي للقهوة توسعت كثيرا وانتشرت في أكثر من 50 بلدا منذ افتتحت أول محل لها في مدينة سياتل بولاية واشنطن في العام 1971. وقد أعلنت المؤسسة عندما نشأت أزمة التراجع الاقتصادي في العام 2008 عن خططها لإغلاق 600 محل في الولايات المتحدة.

"قد يشكل قطاع الصناعة في الولايات المتحدة بمفرده ثامن أكبر اقتصاد في العالم."

معهد الصناعة الأميركي 2006

الاقتصاد الأميركي يمر الآن بفترة تحوله الجذري الثاني. مثّل التحول الأول انتقالاً من الزراعة إلى الصناعة. وشهد ربع القرن الماضي تطوراً إضافياً باتجاه المال، خدمات الأعمال، مبيعات التجزئة، التصنيع المتخصص، منتجات التكنولوجيا، والعناية الصحية. زاوجت الثورة الأولى بين الرأسمال الأوروبي والتوسع الأميركي المتنامي بسرعة في القرن التاسع عشر، بينما تعكس عملية الانتقال الجارية استجابة الاميركيين إلى المنافسة العالمية في حقل التجارة والمال التي لم يسبقها مثيل.

يتشكّل الاقتصاد الأميركي، مثله مثل بقية الأنظمة الاقتصادية الأخرى، من مسار دائري للسلع والخدمات بين الأفراد وشركات الأعمال. يشتري الأفراد السلع والخدمات التي تنتجها شركات الأعمال التي توظف بدورها الأفراد وتدفع لهم الأجور والمنافع الأخرى، مزودة بذلك الدخل الذي يستعمله الأفراد لشراء السلع والخدمات والقيام باستثمارات جديدة، أو يدخرونه للاستعمال في المستقبل.

يتمثل المقياس الأكثر شيوعاً للاقتصاد الأميركي بالتقرير الذي تنشره الحكومة الفدرالية حول إجمالي الناتج المحلي (GDP). يسجل إجمالي الناتج المحلي القيمة بالدولار لكافة السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد وشركات الأعمال في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاستثمارات، والإنفاق الحكومي، والصادرات والمستوردات إلى ومن الخارج. (لا يشمل هذا الإجمالي مبيعات الشركات الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة أو مبيعات الشركات الأميركية العاملة في دول أجنبية).

يتشكّل إجمالي الناتج المحلي من سلع وخدمات مُعدّة للبيع النهائي في سوق القطاع الخاص كما الخدمات غير المعروضة في السوق، كخدمات التعليم والدفاع العسكري، التي تزودها الحكومات. بصورة مبدئية، تعكس قيمة السلع والخدمات في السوق حركة من التبادل بين الراغبين من المشترين والبائعين لا تحددها الحكومة، مع بعض الاستثناءات اللافتة كالإعانات الحكومية للمزارع ولأنظمة توليد الطاقة.

في عام 2006، تشكّل إجمالي الناتج المحلي، الذي بلغت قيمته 13.1 تريليون دولار، من حوالي 9.2 تريليون دولار من الإنفاق الشخصي من جانب المستهلكين الأميركيين، و2.2 تريليون دولار من الاستثمارات الخاصة لشراء المساكن ومعدات الأعمال ولأغراض أخرى، و2.5 تريليون دولار أنفقتها الحكومات على كافة مستوياتها، ناقص العجز في التجارة الدولية الذي بلغ 700 بليون دولار، وهو الفرق بين ما تستورده وتصدره الولايات المتحدة وصافي معاملاتها المالية مع بقية العالم.

إذا نظرنا إلى هذا الأمر من ناحية أخرى، نجد ان الدولة جمعت مبلغ 2.7 تريليون دولار كضرائب، نصفه تقريبا من الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والبقية على الإنتاج وأرباح شركات الأعمال. ودفعت الحكومة 1.6 تريليون دولار كمنافع، بصورة رئيسية إلى الأفراد، و370 بليون دولار كفوائد إلى حاملي سندات الدين الحكومية. (تقع مرتبة الولايات المتحدة قريباً من اسفل قائمة الاقتصادات الرئيسية بالنسبة لإجمالي العبء الضريبي، فاحتلت المركز 22 من بين 26 دولة تم استقصاؤها في عام 2006 من جانب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

تُصنّف مصادر إجمالي الناتج المحلي إلى قطاعات اقتصادية رئيسية كالصناعة والمبيعات بالتجزئة. المقارنة بين ناتج عام 2006 لهذه القطاعات مع أرقام عام 1980 يظهر مدى اتساع لانتقال من السلع إلى الخدمات خلال سنوات ربع القرن الماضي. في عام 2006، وفرت الصناعة نسبة 12 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الأميركي من السلع والخدمات. في عام 1980، كانت حصة هذا القطاع 20 بالمئة. وتفوقت أرقام قطاع المال والخدمات العقارية على أرقام الصناعة وساهمت بنسبة 21 بالمئة من الناتج الاقتصادي الأميركي عام 2006، مقابل نسبة 16 بالمئة في عام 1980. ساهم المزودون للخدمات المهنية للأعمال، ومن بينهم المحامون والاستشاريون، بنفس نسبة مساهمة الصناعة، أي 12 بالمئة من إنتاج الاقتصاد المحلي. كان هذا الرقم 7 بالمئة فقط في عام 1980، وكانت أرقام البيع بالتجزئة وبالجملة، التي بلغت 12 بالمئة، اقل بدرجة طفيفة مما كانت عليه عام 1980. سجلت فئة العناية الصحية والخدمات التعليمية نسبة 7 بالمئة في عام 2006 بالمقارنة مع نسبة 4 بالمئة في عام 1980. وكانت الحكومة في كافة مستوياتها مسؤولة عن نسبة 13 بالمئة من الناتج الاقتصادي في البلاد عام 2006، بدون تغيير يذكر عن عام 1980. وهبطت أرقام إنتاج النفط والغاز إلى نسبة تزيد قليلاً عن واحد بالمئة من إنتاج البلاد عام 2006 بالمقارنة مع نسبة 2 بالمئة في عام 1980.

باستثناء حصة الدولة في الاقتصاد، شكّلت شركات إنتاج السلع نسبة 20 بالمئة من إجمالي إنتاج القطاع الخاص عام 2006، حيث هبطت من نسبة 34 بالمئة في عام 1980. وارتفع قطاع الخدمات من نسبة 67 بالمئة إلى 80 بالمئة خلال تلك الفترة.

الصناعة تواجه المنافسة

حصة الصناعة في الاقتصاد الأميركي وصلت إلى الذروة في الخمسينات من القرن العشرين، عندما كانت أوروبا وآسيا لا تزالان تكافحان لاستعادة عافية اقتصاداتهما بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. بحلول عام 1980، أصبحت اليابان وأوروبا الغربية جاهزتين لتحدي الزعامة الصناعية الأميركية، وانضمت إليهما في القرن الجديد الصين، والهند ودول عديدة اخرى حول الكرة الأرضية.

استجاب المنتجون الأميركيون إلى المنافسة المتصاعدة والزيادة في أكلاف القوة العاملة والفوائد من خلال نقل عملياتهم إلى خارج الولايات المتحدة، حيث يشترون القطع والمكونات الأجنبية، ويركزون اهتمامهم على منتجات ذات قيمة أعلى حيث يوفر لهم الابتكار الأفضلية التنافسية. عشرة بالمئة فقط من القوة العاملة الأميركية تعمل في حقل الصناعة اليوم، هبوطاً من نسبة تزيد عن 20 بالمئة في عام 1980.

رغم ذلك، مكّنت الإنتاجية العالية للعمال الأميركيين والزعامة التكنولوجية للولايات المتحدة من ان تحتل المركز القيادي الأول للمصنعين في العالم في عام 2006، مسجلة إنتاج سلع بقيمة 1.5 تريليون دولار عام 2006، او حوالي ربع إجمالي الإنتاج العالمي. بمفردها، قد تشكل الصناعة في الولايات المتحدة "ثامن أكبر اقتصاد في العالم"، حسب قول معهد الصناعة الأميركي. يوظف المصنعون الأميركيون أكثر من 14 مليون عامل، ويعمل 6 ملايين عامل آخر في الصناعات ذات الصلة. استناداً إلى تقرير عام 2006 للمعهد، يدفع قطاع الصناعة نسبة

تقارب 25 بالمئة من الأجور والمنافع أكثر مما تدفعه الوظائف في غير قطاع الصناعة في الولايات المتحدة. انتج المصنعون في البلاد زيادة في النمو والإنتاجية بين عام 2001 وعام 2005 أكثر مما أنتجه أي قطاع آخر في الاقتصاد الأميركي.

سجلت كل واحدة من خمس مجموعات صناعية أكثر من بليون دولار في المبيعات عام 2006 هي: القطع المعدنية، وهي منتجات رئيسية لصناعة البناء، والآلات، وأجهزة الكمبيوتر، والمعدات الإلكترونية، والسيارات، والأغذية والمشروبات. شمل إنتاج قطاع الصناعة في تلك السنة 4500 طائرة مدنية، 11 مليون سيارة وشاحنة خفيفة، 87 مليون طن متري من الفولاذ الخام، 27 مليون جهاز كمبيوتر، 127 بليون دولار من المستحضرات الصيدلانية (باستثناء المنتجات البيولوجية)، و120.6 بليون دولار من أشباه الموصلات والمكونات الإلكترونية الأخرى.

ساهمت شركات البيع بالتجزئة بنسبة بلغت حوالي 6 بالمئة من الإنتاج الاقتصادي لعام 2006. وأضافت شركات البيع بالجملة، التي تشتري السلع والخدمات من المنتجين وتبيعها لشركات البيع بالتجزئة، نسبة 5 بالمئة أخرى إلى هذا الإنتاج. أنتج هذان القطاعان سوية حوالي 1.6 تريليون دولار للاقتصاد الأميركي، وبلغت حصتهما من مجموع عام 2006 أقل قليلاً من حصتهما في عام 1980.

يصوّر تكوين قطاع البيع بالتجزئة التنوّع الكبير في المتاجر المتوفرة في الاقتصاد الأميركي. أكثر من 95 بالمئة من كافة باعة التجزئة يعملون من متجر واحد، أي المتاجر التقليدية التي تملكها العائلة المؤلفة من "الأم والأب"، التي تنتشر في الشوارع الرئيسية للبلدات الأميركية.

لكن المداخيل التي تحققها الأعمال التي تعتمد على متجر واحد لم تسجل سوى نصف قيمة كافة المبيعات بالتجزئة. ضمن المجمعات الكبيرة للمحال التجارية ومراكز التسوق المنتشرة في ضواحي المدن الأميركية تنتشر متاجر البيع بالتجزئة التي تعرف باسم "الصندوق الكبير" ومستودعات "المراكز الكبرى" التي تتنافس للحصول على دولارات المستهلكين من خلال المنافسة القاسية في الأسعار. وتبدو أكبر شركات البيع بالتجزئة الرئيسية، "وال مارت"، كأنها متواجدة في كل مكان حيث تملك 4100 متجر في الولايات المتحدة، و3100 متجر في الخارج.

أما شركة أمازون دوت كوم، التي احتلت المركز الثاني والثلاثين في إيرادات البيع بالتجزئة عام 2007، فإنها لا تملك أية متاجر فعلية على الأرض. فهي تقوم بجميع مبيعاتها مباشرة على الإنترنت. وهذه الشركة هي حتى الآن الشركة الأكثر ثباتاً المتبقية من فترة ازدهار البيع بالتجزئة على لإنترنت التي كانت سائدة في التسعينات من القرن العشرين. تدل التبدلات في مراتب مراكز باعة التجزئة الأميركيين الرئيسين في كل سنة الدليل على الصراع المتواصل بين المتاجر الكبيرة لكسب ولاء المستهلكين الأميركيين والاحتفاظ به.

صعود القطاع المالي

شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين "سيطرة القطاع المالي"، حسب قول جوزف أي ستيغليتز، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد الرئيس بيل كلينتون. في عام 2006 ساهمت قطاعات المال، والتأمين، وصناعة العقارات، والتي شملت صناديق ضخمة للأوراق المالية، ومصارف إقليمية صغيرة الحجم، وشركات تأمين، بمبلغ 2.7 تريليون دولار، أي بنسبة 21 بالمئة، من إجمالي الناتج المحلي. في عام 1980، كانت حصة هذه القطاعات 16 بالمئة. بين عام 1998 وعام 2006، ارتفعت إيرادات الشركات المالية وشركات التأمين بنسبة 71 بالمئة معتمدة على قيادة الولايات المتحدة في الأسواق المالية العالمية المتنامية بسرعة.

أظهر نمو أسواق الائتمان الدولية في القرن العشرين التطور والدينامية التي تميزت بها صناعة الاستثمار الأميركية. أما الانهيار الذي تبع هذا النمو في العام 2008 فإنه كشف غياب القيود في تلك الأسواق

ساحة المعركة التنافسية لقطاع البيع بالتجزئة

قصة البروز المذهل لشركة "وول مارت" خلال جيل واحد، من متجر عادي لبيع السلع المتنوعة بأسعار مهاودة إن لم يكن منخفضة في ولاية آركنسا، إلى أكبر واقوى متجر في العالم للبيع بالتجزئة، يظهر بوضوح العديد من التحولات الأساسية التي تحصل في الاقتصاد الأميركي. إصرار متاجر وول مارت على كسر أسعار المنافسين وخفض النفقات التشغيلية إلى أدنى حد ممكن سنة بعد سنة أثبتا انهما استراتيجية فاعلة. قال مؤلف كتاب "تأثير وول مارت"، تشارلز فيشمان، إنه في حوالي العام 2006، كان أكثر من نصف الأميركيين يعيشون ضمن مسافة ثمانية كيلومترات من أحد متاجر وول مارت.

رغم أن شركة وول مارت كانت تسعى نموذجياً للحصول على السلع من المصنعين الأميركيين لملء رفوف متاجرها خلال نمو الشركة، فإن إدارة وول مارت سرّعت بحثها عن منتجات ومكونات أقل كلفة في الأسواق الخارجية. واليوم أصبحت شركة وول مارت أهم قناة فردية لبيع السلع الأجنبية التي تدخل إلى الاقتصاد الأميركي بالتجزئة .

أثار انتشار وول مارت عبر المشهد الأميركي معارضة شديدة من المعترضين، وقادت هذا الاعتراض نقابات العمال التي حاربت ما اعتبرته سياسات الشركة المناهضة للاتحادات العمالية. يكسب عمال وول مارت نصف قيمة أجور عمال المصانع أو أقل، وكان يجري في بعض الأحيان وضع حد أعلى لهذه الأجور لإبقاء نفقات متاجر وول مارت منخفضة. حركة التغير في الموظفين عالية نسبياً ولكن الشركة أفادت أنها تتلقى 10 طلبات عمل لكل وظيفة عندما تفتح متجراً جديداً. تستغل الشركة قوتها الاقتصادية للترويج لمنتجات تقتصد في الطاقة، ولمنشآت الطاقة الشمسية في متاجرها، ولتوفير الوقود في أسطول شاحناتها، وتحثّ موظفيها على دعم استراتيجياتها "الخضراء" (الصديقة للبيئة). متاجرها التي تشبه "الصندوق الضخم" والتي تتجاوز مساحتها 13 ألف متر مربع تعرضت للانتقادات اللاذعة لكونها طغت على محلات التجارة الصغيرة القريبة من متاجرها.

إلاّ أن البيع بالتجزئة في الولايات المتحدة كان دائماً يتسم بشدة المنافسة، حيث كانت التكنولوجيات والاستراتيجيات الفاشلة تتهاوى على قارعة الطريق. ساعد انتشار الكهرباء في المدن وابتكار المصاعد في الثمانينيات من القرن التاسع عشر قطب متاجر البيع بالتجزئة جون وانامايكر ومقلديه في إنشاء أول متاجر كبرى في وسط المدن. ثم فتحت متاجر سيرز وغيرها من المتاجر التي تبيع بالكتالوغ جبهة جديدة للبيع بالتجزئة، وهي التسوق من المنزل. ساهم انتقال الاميركيين، الذين لحقوا نظام الطرق العامة السريعة التي تصل بين الولايات إلى السكن في ضواحي المدن الأبعد، في تقويض أعمال التجار المحليين قبل وقت طويل من وصول وول مارت إلى حجمها العملاق. وقد تباطأ النمو الأخير لوول مارت في الولايات المتحدة بعد أن بدأت هذه المحلات وغيرها من كبار تجار البيع بالتجزئة، بمواجهة المنافسة من التسوق عبر الإنترنت ومسوقي السلع الاختصاصية.

النموذج الأقدم والأبسط للبيع بالتجزئة في الولايات المختصة الذي ساد قبل قرن واحد، عندما كان التجار الذين كانوا يقيمون محلاتهم في المجتمعات الأهلية ويبيعون في الغالب منتجات صنعت في أميركا كان من الممكن ان يوفر قاعدة اقتصادية اكثر استقراراً لبعض المجتمعات الأهلية. ولكن هذا النموذج الذي كان جامداً في أحيان كثيرة فشل في التكيف مع الظروف الجديدة التي ولدتها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات النشاط الديناميكي في أنحاء البلاد.

شعار شركة "وول مارت" للبيع بالتجزئة، الذي يروج لأسعارها المنخفضة دائماً.
أعلاه، الى اليمين: عاملة استقبال في أحد متاجر شركة "وول مارت" بانتظار الترحيب بالزبائن. وشركة "وول مارت" هي من أكبر وأقوى متاجر العالم للبيع بالتجزئة.

مما دفع العديد من هذه الصناعات إلى اتخاذ مخاطر كبيرة من خلال مراكمة ديون مفرطة، كان معظمها غير مرئي بوضوح لدى حملة أسهمها.

أضافت فئة من هذه الصناعة سميت "خدمات الأعمال والخدمات المهنية" مبلغ 1.5 تريليون دولار تقريباً إلى إنتاج الاقتصاد عام 2006، او نسبة 12 بالمئة بالمقارنة مع نسبة 7 بالمئة في عام 1980. وقد شمل هذا الدور الاقتصادي المتصاعد العمل الذي يقوم به المحامون والمستشارون. أبلغت نقابة المحامين الأميركيين ان ما يزيد عن 1.1 مليون محام كانوا يعملون في الولايات المتحدة عام 2008، أي محام واحد لكل 300 أميركي، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة السائدة في أي دولة أخرى.

بلغت قيمة خدمات العناية الصحية 900 بليون دولار أو أقل قليلاً من 7 بالمئة من إجمالي الإنتاج الاقتصادي، وهو أمر يعكس توسع تكنولوجيات العناية الصحية المرتفعة الأثمان، والحاجات الطبية لسكان يتقدمون في العمر. في عام 1980، كانت حصة خدمات العناية الصحية حوالي 4 بالمئة من الاقتصاد.

يسافر الأميركيون في اليوم الحاضر للأعمال والترفيه بأعداد تزيد عما كانوا يفعلونه قبل جيل واحد، وغذى ذلك نمو صناعات الفنادق والمطاعم التي بلغ إجمالي إنتاجها 350 بليون دولار في عام 2006، او نسبة 2.7 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وهذه النسبة تتجاوز بدرجة طفيفة النسبة المسجلة في عام 1980.

أين يعمل الأميركيون

تزود التفاصيل المتعلقة بأمكنة عمل الأميركيين صورة أخرى للاقتصاد. ففي يوم عمل نموذجي في عام 2005 كان يتوجّه 140 مليون موظف بدوام كامل أو جزئي إلى العمل في الولايات المتحدة. ولم يكن أي واحد منهم "مواطناً أميركياً اعتيادياً"، ليس في دولة يبلغ عدد سكانها 300 مليون نسمة لهم في الواقع جذور في كل دولة وثقافة في العالم، ويعيشون في مدن كبرى هائلة، أو في قرى صغيرة نائية، كما في كل نوع من المجتمعات الأهلية ما بينهما.

عملت نسبة واحد بالمئة فقط من القوة العاملة في الزراعة، والحراجة، وصيد الأسماك. زودت قطاعات البناء، والنقل، والتعدين، ومرافق الخدمات العامة الوظائف إلى نسبة 10 بالمئة، وعملت نسبة 10 بالمئة أخرى من هذه القوة العاملة في الصناعة، و4 بالمئة في تجارة البيع بالجملة، و11 بالمئة في تجارة البيع بالتجزئة، و12 بالمئة

في خدمات الأعمال والخدمات المهنية، و2 بالمئة في المعلوماتية ووسائل الإعلام وبرمجيات الكمبيوتر، و6 بالمئة في قطاعات المال والتأمين والعقارات، و13 بالمئة في قطاعي التعليم والعناية الصحية، و9 بالمئة في الفنون والترفيه والفنادق وخدمات إعداد الأطعمة، و5 بالمئة في خدمات أخرى. ووظفت الدولة نسبة 17 بالمئة من القوة العاملة.

في عام 2005 حصل العمال الأميركيون على مبلغ 7 تريليون دولار على شكل أجور ورواتب ويمثل هذا المبلغ أكبر مصدر للدخل للعائلات في البلاد التي يبلغ تعدادها 117 مليون عائلة. وتلقت هذه العائلات أيضاً مبلغ 1.5 تريليون دولار على شكل أرباح على الأسهم ومدفوعات الفوائد على ادخاراتهم وعلى استثماراتهم، و1.3 تريليون دولار على شكل فوائد من أصحاب العمل، و1.5 تريليون دولار على شكل إعانات اجتماعية حكومية، والتي كانوا قد ساهموا فيها بمقدار 880 بليون دولار على شكل مدفوعات التأمين الاجتماعي.

لدى الولايات المتحدة أكثر الحدود المفتوحة في العالم استناداً إلى حجم التجارة التي تدخل وتخرج من البلاد. في عام 2006 كانت الولايات المتحدة أكبر دولة مستوردة وثاني اكبر دولة مصدرة للبضائع والسلع، وقادت كافة الدول في خدمات الاستيراد والتصدير التجارية. في تلك السنة، صدّرت الولايات المتحدة سلعاً وخدمات بقيمة 1.45 تريليون دولار واستوردت سلعاً وخدمات بقيمة 2.2 تريليون دولار مما ولّد عجزاً قياسياً في الميزان التجاري بلغ 750 بليون دولار. حققت الولايات المتحدة فائضاً في قطاع الخدمات التجارية كالسفر الجوي والخدمات المالية، ولكنها سجّلت عجزاً بغلت قيمته 838 بليون دولار في نطاق السلع التجارية.

أقوى صادرات الولايات المتحدة هي السلع الرأسمالية المصنعة بضمنها السيارات، الطائرات المدنية، أشباه الموصلات الإلكترونية، الآلات الصناعية وتوابع أجهزة الكمبيوتر. وتشكل المستحضرات الصيدلانية، السلع المنزلية، المجوهرات الألماسية، اللعب، الألعاب، والسلع الرياضية فئات الصادرات الرئيسية ضمن المنتجات الاستهلاكية. كما تشكل المنتجات الكيميائية والبلاستيكية اكبر فئة من صادرات السلع الصناعية.

تشكل السلع المصنعة حوالي ثلثي إجمالي الصادرات وتليها بمسافة بعيدة المنتجات الزراعية التي تبلغ نسبتها 5 بالمئة من كافة السلع المشحونة إلى الخارج. رغم ان الزبائن التقليديين للولايات المتحدة، أي كندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان يشكلون أعلى المتلقين للصادرات الأميركية، فإن دولا أخرى، وخصوصا الصين والهند والدول النامية، تتلقى حوالي نصف الصادرات الأميركية.

ارتفعت أعداد المستوردات بسرعة أكبر من الصادرات. فعلى سبيل المثال، في

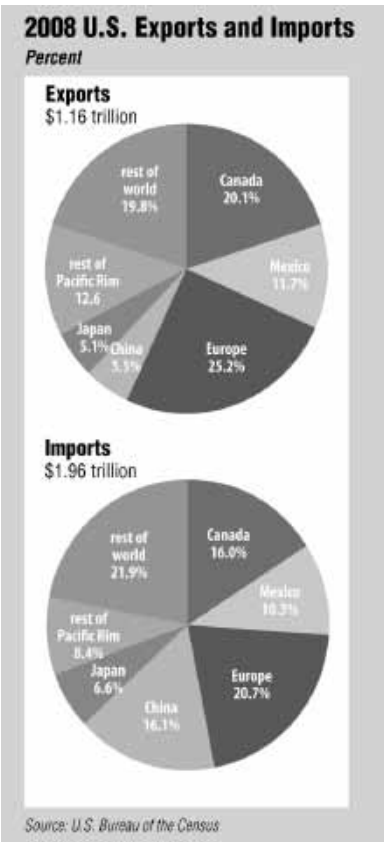

عام 2004 كان حوالي ثلث كافة المنتجات المصنعة المشتراة من جانب المستهلكين الأميركيين مستوردة. بينما كانت هذه النسبة 11 بالمئة فقط في عام 1972.

شكلت قيمة الدولار بالمقارنة مع عملات عالمية أخرى عاملاً حاسماً في التنافسية الصناعية. خلال فترتين، أي منتصف الثمانينات من القرن العشرين والفترة الممتدة بين عام 1997 وعام 2002، كانت قيمة الدولار مرتفعة مما جعل الصادرات الأميركية أكثر كلفة والمستوردات أقل ثمناً نسبياً. في كلا الفترتين، نما بشكل حاد العجز التجاري للبلاد. لكن ساعد هبوط سعر صرف الدولار خلال الفترة 2008-2002 في إعادة تعزيز الصادرات الأميركية.

ولكن بغض النظر عن مسألة العملة، فقد دفع تيار متصاعد من المنافسة العالمية، ولا سيما من دول تسود فيها أجور عمال منخفضة، المصنعين الأميركيين إلى اتباع استراتيجيات تنافسية جديدة. كشفت دراسة أجراها المكتب الأميركي للتحليل الاقتصادي عام 2005 وجود اتجاه لدى الشركات المتعددة الجنسيات، التي يوجد مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة. فقد قلّصت أقسام هذه الشركات العاملة في الولايات المتحدة عدد الموظفين وقيمة الاستثمارات الرأسمالية في الوطن ولكنها زادت أعداد الموظفين وقيم الاستثمارات بدرجة كبيرة في وحداتها الخارجية. ازداد الناتج السنوي للفروع التابعة في الخارج في تلك السنة بمعدل يزيد عن ضعف إنتاج الشركة الأم في الولايات المتحدة. أشارت الدراسة إلى أن الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات تعتمد بصورة متزايدة على استيراد الأجزاء المكونة المصنوعة في الخارج، بضمنها تلك التي تحصل عليها من الفروع التابعة لها في الخارج، ومن ثم تقوم بدمجها في منتجاتها النهائية.

الاستثمار في الأبحاث والتعليم

كانت الاستثمارات الأميركية في الأبحاث والتطوير وفي التعليم تُشكّل أهم عناصر التنافسية التجارية للولايات المتحدة. أدرج معهد الصناعة الأميركي تكنولوجيات جديدة مهمة اعتمدتها الشركات الأميركية، ومن ضمنها التصميم بمساعدة الكمبيوتر، علم الآليات أو الروبوتات، وسائل مراقبة موجودات المستودعات في الوقت اللازم، وتكنولوجيا تحديد التردد اللاسلكي المستعملة في تعقب تدفق السلع من المصانع أو المستودعات إلى المخازن.

أورد المعهد أيضاً في تقاريره أن المصنعين الأميركيين هم القادة في تطبيق علم التكنولوجيا النانوية الجديد، الذي يسخّر الخصائص المادية المميزة للجزيئيات الفردية من أجل صنع منتجات محسّنة. يولّد علم التكنولوجيا النانوية أجزاءً مكونة للسيارات أخف وزناً، وأكثر متانة، وأكثر مقاومة للصدأ. كما ينتج ملابس مضادة للتلطخ، ودروعا عسكرية كما أن هذه التكنولوجيا تمدّد بنسبة كبيرة مدة صلاحية الاستعمال للمنتجات المعبأة في زجاجات.

لكن قادة الصناعة الأميركية يحذرون من أن الريادة الأميركية التي دامت طويلاً في الإنفاق على الأبحاث والتطوير بدأت في التراجع. من المتوقع، قبل العام 2010، أن يتجاوز الإنفاق على الأبحاث والتطوير من جانب الصين، أيرلندا، إسرائيل، سنغافورة، كوريا الجنوبية، وتايوان المبالغ التي تنفق في الولايات المتحدة في هذا السبيل. زادت الولايات المتحدة استثماراتها في الأبحاث والتطوير بنسبة بلغت تقريباً 40 بالمئة بين عامي 1995 و2005 ولكن استثمارات الصين تضاعفت ثلاث مرات خلال هذه السنوات، رغم تحقيقها انطلاقاً من قاعدة أصغر بكثير.

الدعم للمزارعين

استناداً إلى وزارة الزراعة الأميركية، كان في أوائل القرن العشرين أكثر من نصف القوة العاملة في الولايات المتحدة يعملون في مزارع صغيرة الحجم، متنوعة، ريفية تديرها عائلات مسؤولة عن توفير معظم المواد الغذائية التي تحتاج إليها البلاد. أما اليوم فتتركز الزراعة في الولايات المتحدة في عدد صغير من المزارع المتخصصة

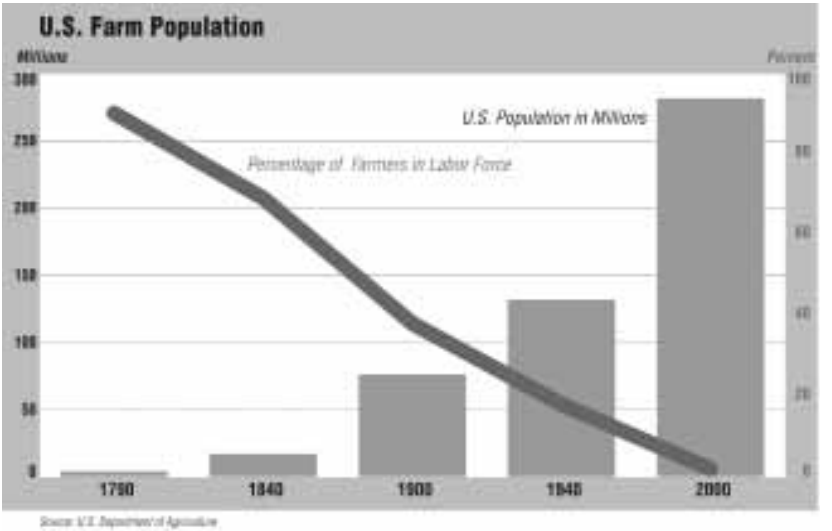

المترامية الأطراف التي توظف أقل من 1 بالمئة من القوة العاملة الأميركية. وقد تضاعفت مساحة المزرعة الاعتيادية ثلاث أضعاف منذ عام 1940، وتأتي نصف مبيعات المزارع الأميركية من أكبر 2 بالمئة من جميع العمليات الزراعية. تلقى المزارعون الأميركيون في عام 2007، 285 بليون دولار مقابل محاصيلهم ومواشيهم بالإضافة إلى 12 بليون دولار على شكل إعانات حكومية مباشرة. وبلغ مجموع المستوردات الزراعية 70 بليون دولار في حين بلغ مجموع الصادرات 82 بليون دولار.

برزت البرامج الفدرالية لدعم مداخيل المزارعين في فترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين. كانت الأهداف تأمين أسعار دنيا للمزارع، ولسلع زراعية محددة، وتزويد دعم إضافي لأسعار المنتجات الزراعية من خلال تقديم مبالغ للمزارعين كي يحددوا الإنتاج. وعلى الرغم من أن المستهلكين تحملوا معظم كلفة الزيادة في أسعار الأغذية الناتجة عن ذلك فقد اعتبر العديد منهم ان هذه المقاربة كانت معقولة عندما كانت معظم المزارع صغيرة الحجم ومداخيل المزارعين منخفضة نسبياً.

بدأت سياسات الحكومة الفدرالية تتغير في السبعينات من القرن العشرين مع زيادة أهمية أسواق التصدير الأجنبية وانتقال الزراعة الأميركية بعيداً عن المزارع الصغيرة السائدة إلى مزارع واسعة تملكها عائلات وشركات زراعية. حلّ القانون الفدرالي في عام 1996 محل قانون دعم الأسعار فيما يتعلق بسلع محددة بتقديم دفعات مباشرة إلى المزارعين استناداً إلى إنتاجهم التاريخي، ولكنه وفر للمزارعين مرونة أكبر لتقرير مساحة الأرض التي سيزرعونها.

حتى الثمانينات من القرن العشرين كان نصف الصادرات الزراعية يتشكل من محاصيل رئيسية كالقمح، الذرة، فول الصويا، القطن والتبغ. وشكلت المواشي نسبة 10 بالمئة من الصادرات. وسجلت منتجات البستنة وعلى رأسها الفاكهة والخضار نسبة 21 بالمئة. في يومنا هذا، تشكل المواشي نسبة 16 بالمئة من الصادرات الزراعية، ومنتجات البستنة نسبة 21 بالمئة، وسلع المحاصيل الرئيسية نسبة 36 بالمئة.

وكما حصل بالنسبة للسلع الصناعية، فقد ولّدت التفاوتات في قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى تحولات في التجارة الزراعية. ولكن الأذواق المتغيرة للمستهلكين الأميركيين لعبت دوراً مهماً أيضاً. كان الأميركي المتوسط في الثمانينات من القرن

يستهلك بالمعدل 810 كلغ من المواد الغذائية في كلِ سنة من بينها 72 كلغ كان مستورداً، استناداً إلى وزارة الزراعة الأميركية. في عام 2002 ارتفع معدل الاستهلاك إلى 900 كلغ وشكلت المواد المستوردة للفرد 119 كلغ. ومع زيادة ثروة العائلة الأميركية في أواخر التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أنفق المستهلكون مبالغ أكثر على منتجات المزارع المستوردة ذات الأثمانِ المرتفعة، ابتداءً من النبيذ ولحم البقر وصولاً إلى أزهار الزينة. ظلت أسعار القمح، والذرة وغيرها من صادرات المحاصيل الرئيسية الأخرى تنافسية بسبب الإنتاجية العالية للأراضي الزراعية، وتوسّع مساحات المزارع الكبيرة التي تملكها العائلات والشركات الزراعية، وتطور الأساليب الفنية الزراعية. وقد شكلت مادة الايثانول التي تكرر من الذرة نسبة 3 بالمئة تقريباً من وقود السيارات في عام 2005.

تبنى المزارعون في الولايات المتحدة المحاصيل المعدلة جينياً منذ إدخال هذه المحاصيل في عام 1996. تحتاج حبوب فول الصويا وبذور القطن المعدلة جينياً إلى كميات أقل من مبيدات الأعشاب للسيطرة على الأعشاب الضارة. وأصبحت تزرع الأنواع المعدلة من فول الصويا والقطن في نسبة تزيد عن 70 بالمئة من كافة المساحات الزراعية في الولايات المتحدة. وقد تمّ إنتاج بذور القطن والذرة المصممة لمقاومة الحشرات من خلال جعلها تنتج ذاتياً مواد سمية خاصة بها، وأصبحت تكتسب أيضاً هذه الأنواع قبولاً سريعاً في الولايات المتحدة.

لكن المحاصيل المعدلة جينياً تبقى موضوعاً مثيراً للجدل بسبب قلق المعترضين عليها من تأثيرها البيئي كما بسبب بعض الهواجس العامة حول التكنولوجيا بوجه عام. وسوف تكون للاستجابة النهائية من جانب المستهلكين والحكومات حول العالم تجاه هذا العلم تداعيات رئيسية على الزراعة في الولايات المتحدة.

أعلاه: يعتبر الذرة من المحاصيل الرئيسية للاستهلاك المحلي وللتصدير الخارجي. كما أن مادة الايثانول التي تكرر من الذرة تشكل نسبة من وقود السيارات.

4

الفصل

المنافسة والثقافة الأميركية

ظلت المنافسة سمة أساسية للاقتصاد الأميركي، مترسخة في الحلم الأميركي بامتلاك عمل تجاري صغير

© Gary Gladstone/Corbis

أعلاه: توزع مبالغ من الثروات الاقتصادية على العديد من المشاريع الانسانية. وقد جعل المليونير بيل غيتس، مؤسس شركة مايكروسوفت العملاقة، يظهر في الصورة خلال جولة مساعدات طبية في موزبيق، جعل من الاحسان والبر عمله الجديد. الصورة السابقة: المؤسسات التجارية الصغيرة، مثل هذا المطعم في كانزاس، تشكل أغلبية كبيرة بين المؤسسات التي تخلق الوظائف وفرص العمل.

"الأميركيون... هم أيضاً مغامرون مرواغون بالمعنى الإيجابي للعبارة: بناؤون، فاعلون، متابعون، حالمون، عمال مجتهدون، مخترعون، منظمون، مهندسون، وشعب كريم للغاية."

وولتر مكدوغال
2004

بدأ الاقتصادي المولود في النمسا، جوزيف شومبيتر، باستعمال عبارة "التدمير الخلاق" عام 1942 لوصف قوى الابتكار والمنافسة المثيرة للاضطراب في اقتصادات الدول الغربية. وأطلق عليها وصف "الحقيقة الأساسية للرأسمالية". تؤدي "العواصف المتتالية" التي تتعرض لها الأسواق إلى القضاء على الشركات الفاشلة أو التي لا تعمل بقدرتها الكاملة، مما يفتح الطريق أمام ولادة شركات جديدة، ومنتجات جديدة، وعمليات جديدة، على حد قوله.

جذبت فلسفة التدمير الخلاق المعترضين على التدخل الاقتصادي والاجتماعي الذي دعا إليه برنامج الصفقة الجديدة، الذي ساد خلال فترة الكساد الاقتصادي الكبير، وما زالت تحتفظ بأتباع نافذين لها حتى يومنا الحاضر. قال رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفدرالي السابق آلان غرينسبان، "قرأت ما كتب شومبيتر عندما كنت في العشرينات من عمري واعتقدت دائماً بأنه كان على حق. وراقبت هذه العملية خلال عملها عبر كامل سنوات حياتي المهنية". واليوم، تمثل "التكنولوجيا المدمرة" بطاقة التعريف للابتكار والتكنولوجيا اللذين يدفعان إلى التغيير.

إن المقابلة بين عمليتي الخلق والتدمير تسترعي الانتباه إلى التوتر الحاضر دوماً بين الأرباح والخسائر في اقتصاد السوق الأميركي. لم تخل هذه العملية أبداً من النقاد والمعارضين السياسيين. ولكن نظراً لأن الرابحين تفوقوا عددياً دائما بدرجة كبيرة على الخاسرين، فإن تولد المنافسة يظل السمة المحدّدة للاقتصاد الأميركي.

كثيرا ما يساوي الناس في الخارج بين الاقتصاد الأميركي وبين الشركات الكبرى فيه، وماذا تعمل وتصنع هذه الشركات. ولكنهم قد يفاجأون بالدور الحيوي التي تقوم به شركات الأعمال الصغيرة. نقل عن نابليون أنه قال باستخفاف عن إنجلترا إنها "دولة من أصحاب المتاجر". يمكن أيضاً تطبيق هذا الوصف إلى حد كبير على الولايات المتحدة التي يمثل أصحاب المتاجر وشركات الأعمال الصغيرة الأخرى فيها أكثر من نصف القوة العاملة والإنتاج الاقتصادي الأميركي ضمن القطاع الخاص، باستثناء الزراعة. (تعني شركات الأعمال "الصغيرة"، استناداً إلى التعريف الرسمي، الشركات التي يعمل لديها أقل من 500 موظف).

ينتشر في مدينة أو ضاحية أميركية عادية يعيش بها أكثر من 10 آلاف فرد أصحاب الأعمال الأفراد، وأصحاب الشركات الصغيرة، مثل تجار السيارات، والمحاسبين، والمحامين، والأطباء، والمعالجين الطبيعيين، ومصلحي الأحذية، ومؤسسات التنظيف، ومتاجر الأزهار والخردوات المعدنية، والسباكين، والدهانين والكهربائيين، ومحلات الملابس، محلات تصليح الكمبيوترات، والمطاعم التي تقدم عدة أنواع من الأطعمة الإثنية. يتنافس العديد من باعة التجزئة الصغار مع سلاسل المتاجر الأكبر المنتشرة في أنحاء البلاد التي تتباهى بأنها تحقق إيرادات ببلايين الدولارات ويعمل لديها آلاف الموظفين.

رغم المخاطر التي تواجههم، تشكّل شركات الأعمال الصغيرة الغالبية الكبرى من مجالات نمو الوظائف، ولا سيما عندما تبدأ الشركات الصناعية الرئيسية بتقليص عدد الموظفين لديها في وجه المنافسة العالمية القاسية. ففي عام 2004، على سبيل المثال، ازداد العدد الإجمالي للوظائف لدى شركات الأعمال الصغيرة بمقدار 1.9 مليون وظيفة عن العدد المسجل في السنة السابقة. لكن فقدت الشركات الكبيرة الحجم التي يعمل لديها 500 موظف أو أكثر 181 ألف وظيفة. (يشير الاقتصاديون إلى أن شركات الأعمال الصغيرة تزود شركات كبيرة بالسلع والخدمات، وبذلك يرتبط

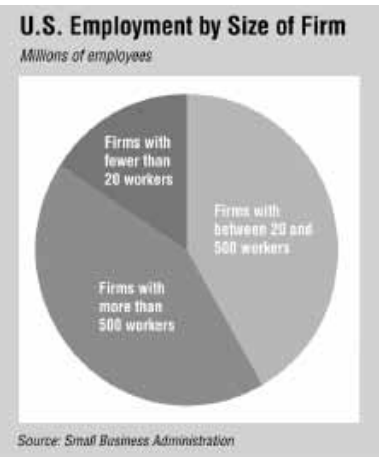

مصيرها بنجاح هذه الشركات في الأعمال.

شركات الأعمال الصغيرة في جوهر الاقتصاد

دأب رجال الأعمال الأميركيون على التوق إلى المخاطرة بمدخراتهم الخاصة لتأسيس شركات أعمال صغيرة رغم احتمالات الفشل التي يتكهن بها نموذج شومبيتر الاقتصادي. القصة التي انتشرت بشكل واسع، وتّم تجميلها أحياناً، تؤكد أن الأب الأميركي المؤسس بنجامين فرانكلين كان رمزاً قوياً للطموح والمثابرة للأجيال اللاحقة من الأميركيين، بحيث "رسم صورتنا لأنفسنا، وصاغ فينا الشعور بالإمكانيات"، كما يقول المؤلف بيتر بيدا.

فقد كان فرانكلين الابن الخامس عشر لصانع صابون وشموع في بوسطن، وقد ترك المدرسة بعد سنتين ليعمل في مطبعة كان يملكها شقيقه. تعلّم مهنة الطباعة والمحاسبة وأصبح الناشر والمخترع الأوسع شهرة في المستعمرات الأميركية، ثم قام بدوره الشهير في الكفاح من أجل الاستقلال القومي. منذ زمن فرانكلين، كرّم الأميركيون المخترعين وأصحاب المشاريع التجارية الخاصة الكبار كرموز بارزة لاغتنام الفرص، ابتداءً من توماس أديسون ووصولاً إلى ستيف جوبز صاحب شركة آبل للكومبيوتر.

يحاول الملايين من أصحاب المشاريع الخاصة خلق أنماطهم الخاصة بهم من النجاح. أظهرت البيانات الحكومية أنه في العام 2006 تم إنشاء حوالي 650 ألف شركة جديدة يملكها أصحابها، وأن 565 ألف شركة أفلست من بين عدد إجمالي يقدر بستة ملايين شركة مثلها على مستوى البلاد. تتكرر في كل سنة معدلات مماثلة من الولادات والوفيات بين شركات الأعمال الصغيرة.

أحد الأسباب الواضحة الذي يفسر لماذا يختار أميركيون عديدون هذا المسار هو السهولة النسبية في تأسيس الأعمال التجارية. تخضع مهن كالمحاماة، والطب، والمحاسبة إلى شروط ترخيص متشددة. ولكن بالمقارنة مع اقتصادات غربية أخرى، تقدم الولايات

المتحدة طريقاً مفتوحا أمام صاحب شركة الأعمال المحتمل. وهذا التفاوت يصبح هائلاً بالمقارنة مع بعض اقتصادات العالم الثالث. وجدت دراسة أجراها الاقتصادي البيروفي، هرناندو دو سوتو، أن فتح مشغل ملابس صغير يتطلب مدة 289 يوماً في ليما، عاصمة بيرو. وأكد أن غياب طبقة من شركات الأعمال الصغيرة الناشطة في بلاده لا يعود سببه إلى عدم وجود رجال أعمال. ففي عام 1993، على سبيل المثال لا الحصر، عمل ما يزيد عن 150 ألف بائع في شوارع مدينة مكسيكو سيتي. ولكن مُنع هؤلاء الباعة من التحول إلى أصحاب شركات أعمال مكتملة، كما يقول دو سوتو بسبب العديد من العوائق والأنظمة البيروقراطية والحواجز الطبقية الصارمة، والقوانين التي لا تشجع امتلاك العقارات، والبيروقراطيات العازمة على المحافظة على الوضع القائم. أما في الولايات المتحدة فإن التغيير يشكل طريقة حياة.

فرصة للبدء من جديد

إذا كان من السهل إطلاق شركة أعمال في أميركا، فإنه من السهل نسبياً أيضاً محاولة البدء من جديد بعد فشل المحاولة الأولى. قال الفيلسوف إريك فروم إن "حرية الفشل" كانت أمرا أساسيا للحرية ككل، ويشار إلى هذا القول المأثور على أنه مبدأ أساسي في الحياة الاقتصادية الأميركية.

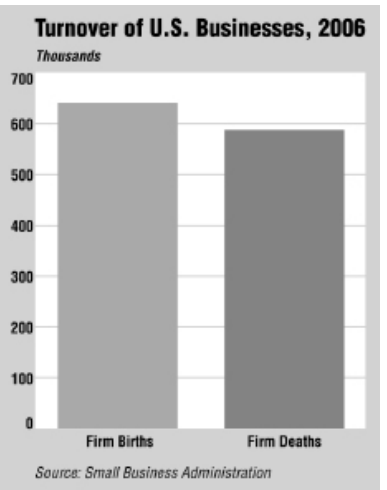

تنظم قوانين الإفلاس في الولايات المتحدة حالات فشل شركات الأعمال. حاول الكونغرس الأميركي وضع توازن يستعاد بموجبه أكبر قدر ممكن من أصول الشركة المفلسة للدائنين والمقرضين، مع تأمين حمايات مالية تستطيع أن تسمح لبعض أصحاب المشاريع الخاصة بالانطلاق من جديد. قد تختلف عملية الإفلاس بالنسبة للأفراد، والمؤسسات الصغيرة، والشركات الكبيرة التي يملك أسهمها عامة الناس.

شركة الأعمال الصغيرة العاجزة عن تسديد ديونها تقوم بما يُسمى بعملية تصفية، وتباع كافة أصولها لتسديد المبالغ الواجبة السداد إلى مقرضيها. تُدفع بعض ديون الشركة قبل أي ديون أخرى وتعيّن محكمة الإفلاس أميناً للتأكد من أن العملية تلتزم بالقوانين. تحتل المصارف والدائنون "المضمونون" الآخرون صدارة قائمة التسديد وكذلك معظم أجور المستخدمين. ولكن في حال وجود حملة أسهم عامة، فإن هؤلاء المالكين، الذين قبلوا مخاطر أكبر مقابل مكافأة مالية محتملة أكبر، تدرج أسماؤهم في أسفل القائمة، وفي أحيان كثيرة لا يحصلون على أي شيء عندما تغلق شركة الأعمال أبوابها.

من الممكن أن تختار الشركات الكبيرة التي لا تستطيع تسديد ديونها الدخول في عملية إفلاس بموجب الفصل 11 من القانون الذي يسمح للشركة بالبقاء في السوق بينما تحاول أن تستعيد عافيتها المالية. وفي حال كان لا يزال للشركة بعض الأصول الثمينة، أو كان من المتوقع أن تستعيد بعض المال المستحق لها، وإذا بدا أن أزمتها مؤقتة، فقد يختار الدائنون في بادئ الأمر تلقي مقادير أقل من المبلغ الكامل الذين يطالبون به لتمكين الشركة من مواصلة العمل والاستمرار في تسديد ديون مقرضيها. في هذه الحالة أيضاً، قد تلغى حقوق حملة الأسهم ولكن تستطيع الشركة أن تبقى عاملة.

يمكن قانون الإفلاس أيضاً الأفراد من الإفلات من دفع ديون لا يمكن تحملها والبدء من جديد، رغم أنه يمكنهم أن يفقدوا ملكية

مساكنهم في هذه العملية. ومن المحتمل، مثلاً، أن تكون طريق الإفلات هذه حاسمة للناس الذين يفقدون وظائفهم أو للعائلات التي تواجه دفع نفقات طبية باهظة.

تشكل قوانين الإفلاس جزءاً من الاعتقاد الثقافي الأميركي بتوفير فرصة ثانية. وهذه القصة مغزولة بعمق في النسيج القومي للهجرة والاستيطان اللذين بدءا مع إنزال أول سفن للواصلين الأوروبيين إلى الولايات المتحدة، ولم يتوقف منذ ذلك الوقت. وجد المفكر السياسي الفرنسي اليكسيس دي توكفيل، في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وجود عدم استقرار فطري لدى الأميركيين الذين كانوا يبدلون مسار حياتهم باستمرار، "خوفاً من خسارة الطريق الأقصر" إلى النجاح والسعادة.

عرَّف المؤرخ فريدريك جاكسون تيرنر، بمناسبة الذكرى الأربعمئة لنزول كولومبوس إلى ساحل العالم الجديد في العام 1492، الحدود الأميركية كحافز ثقافي أصيل. وكتب تيرنر في عام 1892 يقول إن الحدود التي كانت متغيرة باستمرار، التي تقع دوماً إلى الغرب من المستوطنات القائمة، شكلت منطقة جذب للهجرة، إذ هي اجتذبت الأميركيين الدائمي التنقل باتجاه الغرب على الدوام. وعزا بعض السمات المميزة للصفة الأميركية المسيطرة، إلى تجربة الحدود هذه، وهذه السمات هي النزعة الفردية، والمغامرة، والارتياب من السلطة، والتفاؤل.

التدمير الخلاق في قمة الاقتصاد

التدمير الخلاق واضح في قمة الاقتصاد عندما تقيس نهوض وتراجع أكبر وأقوى الشركات المساهمة الأميركية.

أحد المقاييس يتمثل في مسح أكبر خمسين شركة صناعية، وهو مسح سنوي تنشره مجلة فورتشن الأميركية. في عام 1990، شملت هذه القائمة الشركات صاحبة الأسماء المألوفة والمتمتعة بقدرة على الوصول للأسواق الدولية، ويعود تأسيس العديد منها إلى أوائل القرن العشرين، بما في ذلك جنرال موتورز، وشركة فورد للسيارات، ودوبونت، وإيستمان كوداك والشركات السابقة لشركة إكسون موبيل. عكست هذه الشركات بصورة مماثلة أوج الصناعة الأميركية: احتلت الشركات الصناعية 31 مركزاً من المراكز الخمسين، وتبعتها 12 من شركات الطاقة، وسبع شركات من التي تزود المنتجات الاستهلاكية.

المراتب المحددة لعام 2007 توثق تداعيات العولمة، وهبوط إنتاج السلع لمصلحة الخدمات، وارتفاع الرعاية الصحية كحاجة رئيسية لسكان يتقدمون في العمر. وقد ظهرت على قائمة مجلة فورتشن لأكبر الشركات الأميركية غير المالية، متاجر وول مارت. فقد تجاوزت إيرادات هذه الشركة البالغة 351 بليون دولار بدرجة طفيفة إيرادات شركة الطاقة العملاقة إكسون موبيل. هبط عدد الشركات الصناعية بين أكبر الشركات الصناعية الخمسين إلى 20. كما قلصت عمليات الدمج عدد شركات الطاقة إلى 8 في المجموع.

حلت محل شركات الصناعة والطاقة 10 شركات للبيع بالتجزئة بضمنها وول مارت، ومنافساتها شركات تارغت، وهوم ديبو، ولوز، وهي الشركات الرئيسية للبيع بالتجزئة لمواد تطوير المساكن وبنائها. كما ظهرت في القائمة ست شركات صناعية للمواد الصحية وثلاث شركات تركز اهتمامها على نقل الكميات المتزايدة باستمرار من الأطعمة، والسلع، والوثائق عبر البلاد، وهي يونايتد بارسيل سرفيس، وفيداكس، وسيسكو، أكبر شركة موزعة للمنتجات الغذائية. تراجَعت مراكز شركات كوداك، وزيروكس، ونترناشونال بيبر، وغودييير تاير أند رابر، وبريستول-مايرز سكويب إلى مراكز أدنى بكثير في قائمة الشركات الخمسين الكبرى عام 2007.

ساهم التوسع الاقتصادي العالمي في إجراء تغيير عميق في قطاع الأعمال في الولايات المتحدة. ولكن غيرت هذه الأعمال أيضاً قوى التغيير المحلية. وفي بداية القرن العشرين، قام إصلاحيون بحملات لتحقيق ظروف عمل أفضل وطعام أنقى بدعوة بعض الشركات المسيطرة في أميركا إلى المحاسبة. أعيد إحياء هذه الحركة في

الستينات من القرن العشرين من خلال هجوم قاده رجل واحد من أجل سلامة السيارات المصنوعة في الولايات المتحدة. كان هذا الرجل هو رالف نادر، المحامي والناشط الاجتماعي. اختار نادر في كتابه "غير آمنة عند أي سرعة" سيارة الركاب كورفير الصغيرة التي صنعتها شركة جنرال موتورز، وردت جنرال موتورز على هجوم نادر بإجراء تحقيق في الحياة الخاصة لنادر في جهد واضح للتشكيك في مصداقيته. وصف رئيس مجلس إدارة جنرال موتورز نادر بأنه "أحد الغجر الحاقدين المتمردين الذين يزعجون أميركا". لكن حملة نادر ضد شركة صناعة السيارات الأولى في البلاد تركت تأثيرها على مزاج الأميركيين. صادق الكونغرس على القانون القومي للسير وسلامة السيارات لعام 1966 الذي وضع معايير السلامة للسيارات.

الشركات المساهمة الكبرى تتصدى

كتب جيمس ماديسون في عام 1788 في العدد 51 من صحيفة "فيدراليست" مقالاً بعنوان "الطموح يجب أن يواجه الطموح"، وكان ذلك بمثابة جهد للدفاع عن الدستور الأميركي المقترح الذي عمل الكثير من أجل صياغته. تلعب شركات الأعمال الأميركية وخصومها الدور الفاعل الذي توقعه ماديسون لتعرض وتدافع عن مصالحها في واشنطن وفي عواصم الولايات.

يعود استخدام كلمة "الضغط" (اللوبي)، كاسم لهذه الحملات، إلى بريطانيا القرن الثامن عشر على الأقل. في العصر الذهبي للتوسع الاقتصادي الأميركي السريع بعد انتهاء الحرب الأهلية، اتخذت محاولة الضغط التي اتبعها أنصار صناعة السكك الحديدية شكل دفع رشاوى صريحة "حيث يمكن تحقيق الخير الأعظم"، كما وصفه أحد أمناء شركات السكك الحديدية، إلى أعضاء الكونغرس الذين يستطيعون تحديد مسارات خطوط السكك الحديدية. أما اليوم، فيتوجب على الذين يقومون بمحاولات الضغط الذين يتصلون بأعضاء الكونغرس نيابة عن زبائنهم تسجيل أسمائهم والتصريح علناً عن نشاطاتهم ومساهماتهم المالية المباشرة إلى أعضاء الكونغرس التي هي محدودة ويجب التصريح عنها.

يقول نقاد جماعات الضغط (اللوبي) إن ذلك يمثل إفساداً للعملية الديمقراطية، ويمنح كبار الممولين الصوت الأقوى. ويرد المدافعون بأن اللوبي هو ممارسة لحق يضمنه الدستور في رفع الالتماس أمام الحكومة وأن المشرعين لا يستطيعون تنفيذ واجباتهم بصورة صحيحة دون فهم مختلف جوانب المسائل المثيرة للجدل، وهي تفاصيل يتوق القائمون بأعمال الضغط إلى توفيرها لهم.

في أي حال، تمثّل أعمال الضغط صناعة متنامية. في عام 1975، أفاد القائمون بهذه المحاولات أنهم أنفقوا مبلغ 100 مليون دولار لدعم قضاياهم في واشنطن. وفي عام 2005، كان لدى الكونغرس الأميركي 17 ألف فرد مسجل يقومون بأعمال الضغط (200 من بينهم أعضاء سابقون في الكونغرس). وبلغ مجموع ما أنفقوه في هذا النشاط 2.5 بليون دولار. ومن النادر أن تجد قضية من أي حجم لا تشكل جزءاً من هذه الحملة، ولكن مجموعات شركات الأعمال تأتي في رأس قائمة الناشطين في أعمال الضغط المسجلين. بين عام 1998 وعام 2006، أفادت خمس صناعات أميركية أنها أنفقت ما مجموعه بليون دولار أو أكثر على عملية محاولات التأثير.

لم يأتِ التحدي الداخلي العميق لمؤسسة شركات الأعمال الأميركية خلال ربع القرن الماضي من الهيئات التنظيمية أو من "الغجر المتمردين" بل من المستثمرين. برزت في الثمانينات من القرن العشرين صناعة ركزت اهتمامها على وول ستريت وعلى شراء شركات مملوكة لمساهمين لا تقوم بأعمالها بصورة مرضية. في عام 1981، قدمت شركة دوبونت، الشركة الصناعية المتنوعة للمنتجات الكيميائية، عرضاً لشراء شركة النفط العملاقة كونوكو. تبعت هذه عروض ذات أسعار جنونية عندما حاولت شركة تقطير المشروبات سيغرام الكندية، والشركتان المنافستان لشركة كونوكو تكساكو وموبيل ضرب عرض

شركة دوبونت. عادل دمج شركة كونوكو مع دوبونت البالغة قيمته 7.8 بليون دولار سعر شراء بلغ 98 دولارا لكل سهم من أسهم شركة كونوكو، أي ضعف سعر السهم قبل أن تقدم دوبونت عرضها. شكلت عملية الدمج هذه أضخم عملية دمج لشركات تمت حتى ذلك الوقت وخلقت أرباحاً مالية مذهلة ليس فقط لحاملي أسهم شركة كونوكو بل وأيضاً للمضاربين الذين اشتروا أسهم شركة النفط ولمصارف الاستثمار في وول ستريت وللمحامين الذين عملوا على إتمام هذه الصفقة.

فتحت عملية شراء كونوكو فصلاً جديداً جامحاً في تاريخ شركات الأعمال في الولايات المتحدة. اندلعت حروب العروض للسيطرة على الشركات التي تركتها أسعار أسهمها المنخفضة معرضة للخطر. ظهرت أساليب تكتيكية جديدة مثل "البريد الأخضر" التي مارسها مستثمرون ومضاربون يشترون أسهماً ذات شأن في إحدى الشركات ثم يهددون بالسيطرة عليها ما لم تعد الشركة شراء أسهمهم بسعر أعلى. حقق هؤلاء "المغيرون" على الشركات، مثل تي بون بيكنز، وكارل ايكاهن، وسير جيمس غولدسميث شهرة كبيرة. اتهمهم قادة الشركات المساهمة بالقرصنة المالية. ورد المغيرون بأنهم بشراء أسهم الشركات التي "تدار بشكل سيئ" فإنهم يقومون بمطالبات محقه نيابة عن كافة المساهمين للحصول على القيمة الحقيقية لتلك الشركات.

سندات عالية المخاطر وعمليات الاستحواذ

أضافت إلى الفوضى الزيادة المنفجرة في عمليات الشراء التي تتم بأموال مقترضة أو (LBO). استهدفت هذه الاستراتيجية شركات بدا أن أسعار أسهمها منخفضة بسبب سوء الإدارة أو بسبب سوء تفسير وول ستريت لإمكانيات الشركات. وبدأ مستثمرون خارجيون، أو كبار المدراء في الشركات نفسها، يسعون لشراء الشركة من حملة الأسهم من عامة الناس من خلال عرض سعر يفوق سعر السوق لهذه الأسهم. كان الدين في هذه الحالة هو العامل الرافع. يتم بصورة أولية تمويل عملية الشراء النموذجية بواسطة قروض تصدرها الشركة نفسها بعد أن ينجح المالكون الجدد في شرائها. كانت الفوائد المدفوعة على هذه القروض تحسم من ضريبة الدخل، وتخفض بذلك الكلفة والمخاطرة المالية لعملية الشراء بالقروض الرافعة، وتشجع منظمو عملية الشراء هذه على عرض سنداتهم مقابل عوائد مرتفعة نسبياً.

تقليدياً، كانت سندات الدين التي تعطي عائداً أعلى ولكن تتصاحب مع مخاطر أكبر وتعرض من قِبَل شركات تعاني من مشاكل مالية ولذلك عرفت هذه السندات بأنها "سندات عالية المخاطر". ولكن مروجي عمليات الشراء بالقروض كانوا يقولون بأن هذه السندات ليست عالية المخاطر مثلما يَفترض العديد من المستثمرين. سمح تغيير الأنظمة الفدرالية في عام 1978 لصناديق تقاعد الشركات الخاضعة للتنظيم بالاستثمار في ديون عمليات الشراء بواسطة القروض، مما فتح مصدراً حيوياً للتمويل أمام حركة الشراء بواسطة القروض. ومن أكبر المشترين الآخرين للسندات العالية المخاطر كانت شركات التأمين، وصناديق الاستثمار المشتركة، وحسابات الإدخار، ومصارف الإقراض.

ازداد عدد معاملات شراء الشركات بأموال مقترضة رافعة في الثمانينات من القرن العشرين إلى ستة أضعاف. في عام 1988 صدرت سندات عالية المخاطر بلغ مجموعها 200 بليون دولار، وشكلت ازدهاراً في عقد الصفقات في وول ستريت لم يحدث منذ أيام جي بي مورغان، كما قالت مجلة بيزنس ويك. استفاد حملة الأسهم من الأسعار التي تفوق سعرها الأساسي التي قدمتها عمليات عروض شراء الشركات بقروض رافعة. حصلت شركات الاستثمار والمحاماة في وول ستريت على أجور ضخمة وتوقع أصحاب عمليات الشراء هذه أن يستفيدوا بدرجة هائلة في حال نجحت الخطط. قال البروفسور المالي روي سي سميث، "كانت هذه آلية عظيمة لصنع المال لا تُخطيء."

وكان الجانب الخاسر هو النصف المدمر لنموذج التدمير الخلاق الذي قدمه شومبيتر. فمن أجل تسديد الديون المستحقة كان على المالكين الجدد أن يبيعوا الأقسام السيئة الأداء من الشركات المشتراة وتقليص قوائم الرواتب والأجور، وكانت نتيجة ذلك أن خسر الموظفون وظائفهم. تم بيع شركات كانت مترسخة في المجتمعات الأهلية لسنوات عديدة أو تم تفكيكها. قال مسؤول تنفيذي كبير في شركة أميركية لصنع إطارات السيارات إن عمليات شراء الشركات بقروض رافعة "خلقت في الجحيم على يد الشيطان نفسه."

اعتمدت عملية شراء الشركات بالقروض الرافعة على اقتصاد سليم يوجد فيه مشترون يتوقون لشراء أجزاء غير مرغوبة من شركات خضعت لعمليات شراء كهذه، كما اعتمدت على ثقة المستثمرين في السندات العالية المخاطر، وعلى المناخ التنظيمي المتسامح. لكن الاقتصاد تباطأ في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وصدمت الفضائح ثقة المستثمرين. أغرت صفقات ببلايين الدولارات بعض المصارف الأكثر شهرة في وول ستريت ومحامين على الغش بانتهاك القوانين الفدرالية للأوراق المالية من خلال إخبار واحد منها للآخر عن صفقات قادمة غير معلنة، وعبر التلاعب بأسعار الأسهم، وإصدار بيانات مالية كاذبة. اعترفت في عام 1988، شركة دريكسل بورنهام لامبرت في وول ستريت، الشركة الممولة الرئيسية للسندات العالية المخاطر بارتكابها انتهاكات جنائية لقوانين الأوراق المالية ودفعت مبلغاً قياسياً بلغ 650 مليون دولار، كغرامة وجرت تصفية أعمالها في محكمة إفلاس.

تراجع جنون الإغارة الجامحة على الشركات في التسعينات من القرن العشرين بعد أن تبع إفلاس شركة دريكسل خسائر ضخمة للمستثمرين في السندات العالية المخاطر بصورة عامة. وامتص الازدهار في التكنولوجيا الذي عرفته التسعينات من القرن العشرين مبالغ أكبر وأكبر من أموال المستثمرين إلى أن انهار هذا الصعود المندفع في المضاربة في سوق الأسهم عام 2000. لكن بعد انقضاء بضع سنوات، تضخمت موجة جديدة من عمليات شراء الشركات المساهمة. قادت هذه الموجة صناديق استثمارية خاصة جمع زبائنها رساميلهم وأموالهم المقترضة الإضافية لشراء شركات كانت قد انخفضت أرباحها وانهارت أسعار أسهمها في السوق فقدمت بذلك فرصا متاحة بأسعار منخفضة أمام المستثمرين.

بعكس بعض عمليات الشراء التي نفذها مغيرو الثمانينات من القرن العشرين، فقد هدفت صناديق الاستثمار، مثل بلاكستون غروب وكارلايل غروب، ليس إلى خفض النفقات فحسب بل وأيضاً إلى تحسين النتائج المالية للشركة. سعى المدراء الخاصون للشركات الخاصة إلى تحويلها إلى شركات مساهمة، بحيث يبيعون أسهمها في أسواق الأسهم الأميركية. فإذا كان أداء الشركة أفضل مما كان عليه خلال تحولها الأخير إلى شركة عامة، فمن المحتمل أن تصبح أسعار أسهمها أعلى بصورة متناظرة وأن يحصد المستثمرون الخاصون أرباحاً استثنائية. شملت قائمة الشركات التي جرى امتلاكها من قبل صناديق الأسهم الخاصة هذه شركة هرتز كوربوريشن لتأجير السيارات، الاستديوهات السينمائية لشركة مترو-غولدوين-ماير، وشركة بيرغر كينغ، وشركة كرايزلر وشركة تي إكس يو، أكبر شركة خدمات كهربائية في ولاية تكساس.

في عام 1992، بلغ إجمالي استثمارات الصناديق الخاصة في الأسهم 21 بليون دولار فقط. ولكن في عام 2006، اشترت شركات الصناديق الخاصة للأسهم حصصا مسيطرة في 654 شركة أميركية بمبلغ إجمالي وصل إلى 375 بليون دولار، وكان ذلك دليلاً على التبدل المتواصل في نطاق شركات الأعمال الأميركية الذي كان من الممكن أن يتعرف عليه شومبيتر فوراً.

المنافسة والثقافة الأميركية

كيف أصبحت المنافسة والتغيير المعطل جزءاً مقبولاً من الثقافة الاقتصادية الأميركية؟

تحمل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في العالم الجديد مخاطر الاجتياز الخطر للمحيط الأطلسي لأسباب متنوعة. سعى البعض إلى العيش في أرض جديدة يتمكنون فيها من ممارسة معتقداتهم الدينية دون اضطهاد. وسعى آخرون إلى الحصول على الذهب، أو على ينبوع الشباب، أو إلى العبور إلى الهند. وحلم الكثيرون ببساطة بفرصة جديدة للحياة. ولكن معظمهم أدركوا في الواقع أن عليهم بناء عالمهم الجديد من البداية.

اندفع الأميركيون باتجاه الغرب انطلاقاً من المستوطنات الهشة الأولى، وصاغوا أو أعادوا صياغة مجتمعهم في وجه فرص ومخاطر متغيرة باستمرار. أطلق المؤرخ ولتر مكدوغال على الولايات المتحدة لقب "الحضارة الأكثر دينامية في التاريخ"، وأضاف، "لم يحصل في أي مكان آخر تغيير أكثر مما حصل خلال فترة زمنية قصيرة كهذه. لم تولد أميركا من مجرد ثورة، بل إنها ثورة بحد ذاتها".

آمن أميركيون عديدون بأن الله، الخالق، القدير، الذي رأوه وفق العديد من الطرق المختلفة، قد بارك كفاحهم في سبيل خلق دولة جديدة. في عام 1630، أطلق جون وينثروب، حاكم مستعمرة خليج ماساتشوستس، على مستوطنته، لقب "مدينة على التلة. أعين الناس تراقبنا." وقال وودرو ويلسون عام 1915 لمجموعة من المواطنين الأميركيين الجدد. "لقد أدليتم بيمين الولاء لمثال أعلى عظيم، لمجموعة عظيمة من المبادئ، لأمل كبير للجنس البشري". وأصبح التعبير المجازي لوينثروب هو المفضل لدى الرئيس ريغان مع اقتراب القرن العشرين من نهايته.

عزز هذا الشعور برسالتهم إرادة العديد من الأميركيين في الاستيلاء على الأرض وبناء دولة جديدة واقتصاد قوي كما ساعد في غرس الشعور الدائم بالتفاؤل تدريجياً في أذهان الشعب الأميركي.

قال المؤرخ هنري ستيل كوماغر: رافق "الشعور بالتفاؤل إحساس بالقوة وبموارد هائلة من الطاقة. كان لدى الفرد الأميركي أفكار واسعة، جال خياله عبر قارة كاملة وكان قليل الصبر تجاه المعاملات التافهة، وتجاه التردد، وتجاه الخجل. فلم يبد له أمراً استثنائياً بناء مزرعة بمساحة ميل مربع واحد أو بمساحة مئة ميل مربع، أو تعليم ملايين الأطفال، أو تغذية العالم الغربي بقمحه وذرته."

سادت المثالية والمصلحة الذاتية إحداهما على الأخرى. أكد وولتر مكدوغال أنه بالنظر إلى أساسيات أميركا، فإنها كانت وتظل دولة من المغامرين المراوغين. وصف مكدوغال هذا المأزق في كتابه "الحرية أصبحت وشيكة"، "هل أصور الأميركيين كأفراد أم كبناة مجتمع، كبراغماتيين أو كحالمين، كماديين أو كمثاليين، كمتعصبين أو كأنصار تسامح، كمحبين للحرية والعدالة للجميع أو كأكثر منافقين وقحين عرفهم التاريخ؟" وقال إنه في الواقع كانت كافة هذه الصفات واضحة عبر كامل التجربة الأميركية.

كان القاسم المشترك الذي رآه مكدوغال اندفاعاً مشاكساً نحو نوع من المغامرة المراوغة، والتقدم إلى الأمام، وتحسين ظروف المرء الخاصة. كتب يقول، "الأميركيون يعتبرون أنه أمر بديهي أن يكون لكل امرىء منظاره الخاص للانطلاق منه ربما باستثناء أنفسهم. يُعتبر السياسيون، والمحامون، وأصحاب المصارف، والتجار، والباعة مذنبين إلى أن تثبت براءتهم". وأضاف "كان الأميركيون مغامرين مراوغين بمعنى ترويجهم للذات، ومنتهكي قانون، ومحتالين من وقت لآخر، ومتجولين يعيدون اختراع أنفسهم". ولكنه أضاف، "إنهم أيضاً مغامرون مراوغون بالمعنى الإيجابي: فهم بناؤون، ومنفذون، ومتابعون، وحالمون، وعمال مجتهدون، ومخترعون، ومنظمون، ومهندسون، وشعب كريم للغاية."

جلب المستوطنون الأوائل في الولايات المتحدة معهم مبادئ اقتصاد السوق المعقدة، والمتنوعة، والانتهازية وطبقوها على الأرض الجديدة. ولكن النموذج البريطاني تغير بفعل المثل العليا للحرية والديمقراطية التي وعدت بإتاحة الفرص. وكما وصفته ماري سلوتر، من جامعة برنستون، "من لا شيء إلى شيء، هذا ما نعنيه بالحلم

الأميركي- من الأثمال إلى الثروات، من كوخ خشبي إلى البيت الأبيض، من مزرعة في كانزاس إلى استوديو في هوليوود. إنها قصة صنع وإعادة صنع أنفسنا إلى أبعد ما يحملنا الحظ والعمل الشاق إليه."

الثناء على العمل

جرى تحديد المعالم الأصلية للاقتصاد الأميركي من خلال ثقافة رفعت العمل النزيه إلى قيمة قومية. كتب عالم الأنثروبولوجيا ورجل الأعمال هربرت أبلباوم، "في البداية كانت أميركا الأرض، والأرض كانت أميركا." وبعكس بريطانيا، وفّر العالم الجديد الوعد بملكية الأرض للمستوطن العادي، على الأقل بعد أن طردت الشعوب الأميركية الأصلية. لكن الأرض كانت عديمة الفائدة بدون استثمار في "العمل المضني والمتواصل". وأضاف أبلباوم، أنه كان على المزارع أن يمتلك عشرا من مهارات التاجر. وكان على التاجر أن يزرع. وغذت الضرورة سلالة عميقة الجذور من الفردية داخل المستوطنات المجتمعية والتي انتشرت عبر كل الأرض.

ومع ازدهار المستوطنات الأميركية، ومن ثم توحدها في انتصارها غير المتوقع في الحرب الثورية، تزايد اعتقاد الأميركيين في أن العمل لم يكن مجرد ضرورة للبقاء بل كان المسار نحو النجاح.

كتبت أستاذة القانون آمي شاو في جامعة ييل تقول: "تؤمن أعداد كبيرة من الأميركيين بأن أي فرد، سواء كان من طبقة عالية أو بسيطة، يستطيع أن يتسلق السلم الاقتصادي طالما كان يتمتع بموهبة، يعمل بجهد، ويكون مبادراً في الأعمال ولا يكون تعيس الحظ أكثر من اللزوم." ساعد هذا الإيمان في تفسير نواحي الضعف النسبية في الحركات السياسية المستندة إلى مفهوم الطبقات في الولايات المتحدة وقبول معظم الأميركيين، مهما بلغ امتعاضهم، بالتباينات العظيمة في الثروة الموجودة في دول نامية أخرى حسب ما تقوله شاو ومعلقون آخرون.

كتب عالم الاجتماع والاقتصاد السياسي ماكس ويبر قبل قرن في كتابه المؤثر "الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية"، إن الطوائف البروتستانتية ساعدت على بناء أساس الرأسمالية من خلال مساندة العمل الشاق، والاستقامة وشظف العيش. لا زالت هذه الروح باقية، ولكن بأشكال متغيرة، كما يقول صاحب نظرية الدراسات المدينية ريتشارد فلوريدا.

يؤكد فلوريدا في كتابه المنشور عام 2005، بعنوان "هرب الطبقة المبدعة"، أن حركات الاحتجاج التي حصلت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين أثارت في نهاية المطاف وجهات نظر جديدة حول طبيعة العمل. وبصورة متزايدة لم يكن العمل الشاق وحده هو الهدف وحسب بل وأيضاً العمل المجزي، والمشوق، والمسلي الذي أراده جيل طفرة المواليد الذي سيطر على الاقتصاد الأميركي خلال الثلث الأخير من القرن العشرين.

ولكن حتى هذه الانعطافة الثقافية عكست صفات أميركية تقليدية. يقول المؤرخون إن نزعة من البراغماتية، والتشكيك، والمشاكسة تتغلغل بعمق في الشخصية الأميركية. كتب كوماغر يقول: "الموقف الأميركي تجاه السلطة، والقواعد، والأنظمة كان بمثابة يأس من البيروقراطيين والانضباطيين."

يشير التاريخ الأميركي إلى أنه مهما كان الشكل الذي ستتخذه في المستقبل، فإن الفردية وعكسها اللتين تبدوان مرتبطتين بإحداهما الأخرى في الثقافة القومية، سوف تستمران في تغذية الطبيعة المكافحة والمراوغة للأميركيين.

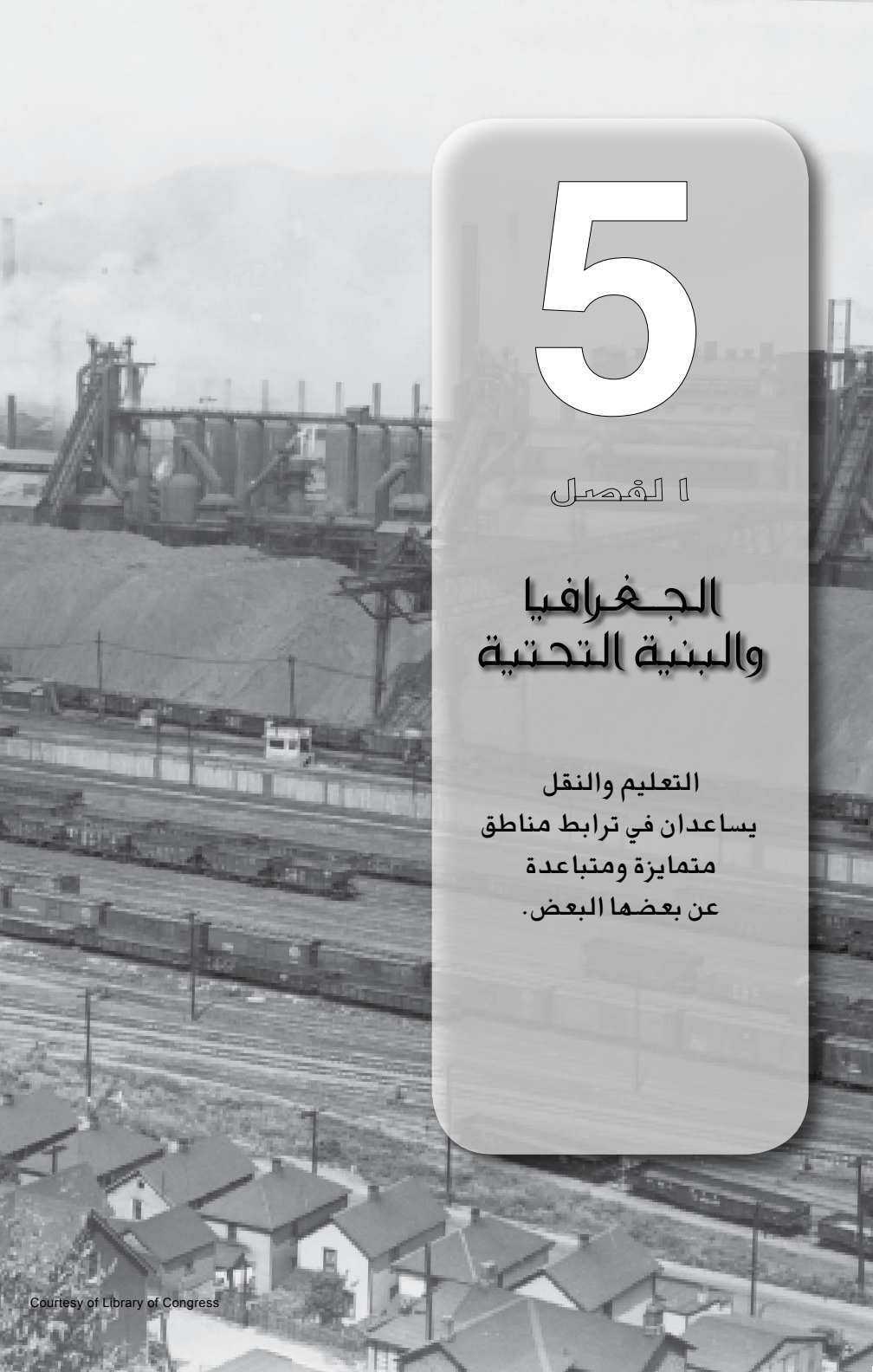

5

الفصل

الجغرافيا والبنية التحتية

التعليم والنقل يساعدان في ترابط مناطق متمايزة ومتباعدة عن بعضها البعض.

Courtesy of Library of Congress

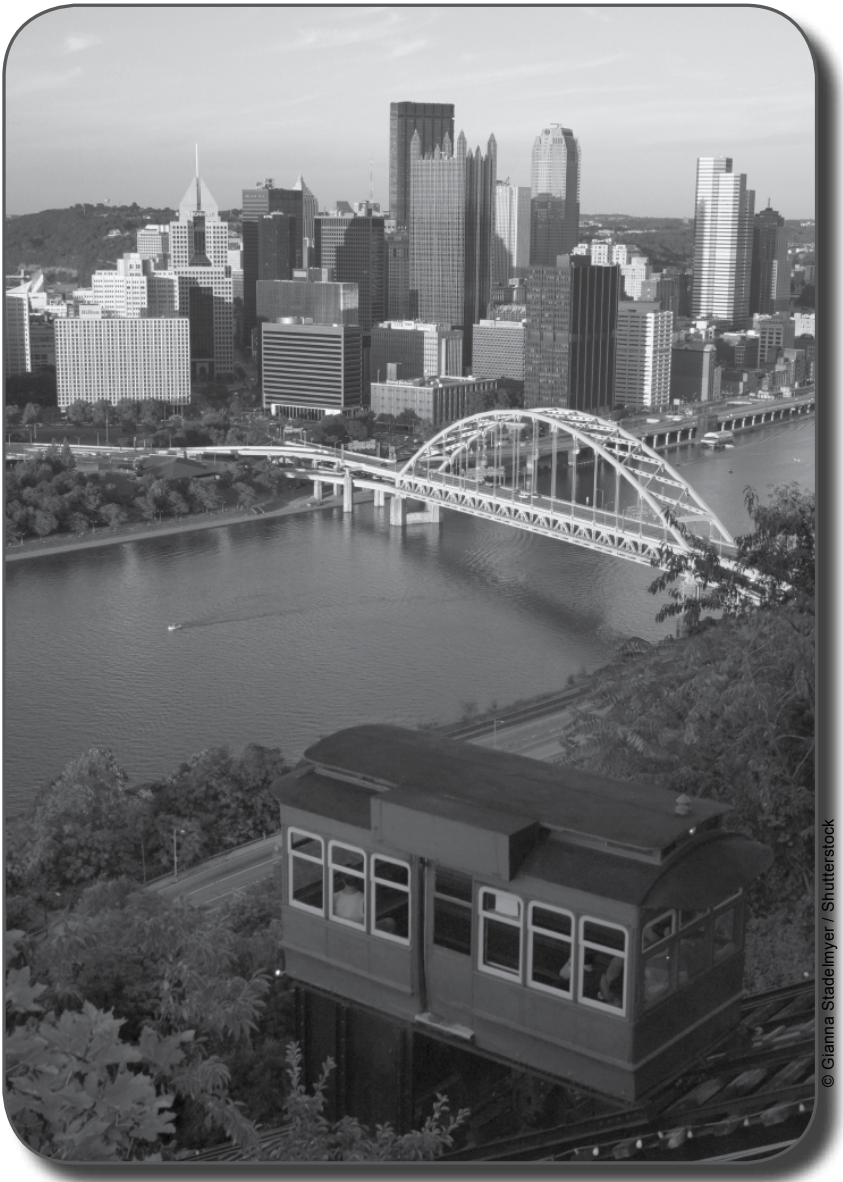

© Gianna Stadelmyer / Shutterstock

أعلاه: أصبحت مدينة بتسبرغ بولاية بنسلفانيا مركزاً لصناعة الصلب بسبب مناجم الفحم الحجري القريبة منها والطرقات النهرية التي تصلها مع باقي أنحاء البلاد. الصورة السابقة: مصنع شركة جونز ولوفلين للصلب عند نهر أوهايو في أليكوبيا بولاية بنسلفانيا في العام 1938 قريبا من مدينة بتسبيرغ.

”إنه واحد من الأحداث السعيدة في النظام الفدرالي أن تكون ولاية منفردة جريئة... ان تكون بمثابة مختبر وتقوم بتجارب اجتماعية واقتصادية جديدة...“

القاضي لويس برانديس
عضو المحكمة العليا للولايات المتحدة
1932

بصفتها دولة قارية تغطي أراضيها غالبية بقعة اليابسة الممتدة بين محيطين عظيمين، تنعم الولايات المتحدة بموارد طبيعية هائلة: ثروة من الغابات، والشواطئ البحرية، والأراضي الزراعية، والأنهار، والبحيرات، والمعادن. الأطالس المدرسية لأميركا الشمالية كانت في السابق تشير إلى مواقع الموارد الاقتصادية الهامة بأيقونات بسيطة مبينة على الخريطة: ناطحات سحاب المكاتب تبرز كعلامة مميزة للمراكز المتروبوليتية على الساحل الشرقي، المصانع تحيط بالحزام الصناعي للبحيرات الكبرى، أكداس القمح والمواشي التي ترعى تنتشر في السهول الكبرى، والقطن في الجنوب القديم وفي شرق تكساس، والفحم الحجري في جبال الآبالاشي في الشرق وعند السفوح الشرقية لجبال روكي، والحديد في منطقة ميسابي بولاية منيسوتا، وآبار النفط في الجنوب الغربي وكاليفورنيا وألاسكا، والخشب والطاقة المائية في الجنوب الشرقي والشمال الغربي.

وبالطبع، فإن هذه الموارد كانت موجودة في العديد من الأماكن الأخرى. فقد أصبحت المنطقة المحيطة بمدينة بتسبرغ بولاية بنسلفانيا مركزاً لصناعة الصلب بسبب وجود مناجم الفحم الحجري القريبة منها كما سكة الحديد والطرقات النهرية التي تصلها مع باقي أنحاء البلاد. غاري، بولاية إنديانا، وبيرمنغهام، بولاية ألاباما كانتا مدينتين كبيرتين لصناعة الصلب أيضاً. ثروات جون دي روكفلّر من النفط تمّ جمعها في بنسلفانيا، لكن سهول تكساس والولايات الساحلية على طول خليج المكسيك، وجنوب كاليفورنيا وألاسكا احتوت أيضاً على موارد هامة من النفط. رغم ذلك فإن هذه الكتب المدرسية القديمة حددت بشكل صحيح المراكز المختلفة لثروة الموارد الطبيعية الأميركية التي نما على أساسها الاقتصاد.

ولكن خريطة اقتصادية مشابهة في القرن الحادي والعشرين ستبدو مختلفة تماماً. فالمدن الصناعية القديمة حول البحيرات الكبرى خسرت مئات الآلاف من الوظائف الإنتاجية خلال العقدين الأخيرين. ونمت مناطق متروبوليتية كبرى غيرها بفضل قوة قطاعاتها التكنولوجية والمالية. ومع هذا، لا زال الاقتصاد الأميركي محافظاً على طابعه الإقليمي بقوة.

بلاد من أقاليم مختلفة

برزت مناطق مُتمايزة خلال القرن الأول لنشوء أميركا مع انتقال المهاجرين الوافدين من بلدان مختلفة إلى أجزاء من البلاد حيث كانت مهاراتهم ملائمة لطبيعتها أكثر وحيث وجدت عائلاتهم الترحيب بها فيها. نزل المزارعون الاسكندنافيون في منيسوتا، واستوطن المهاجرون اليهود التجار والحرفيون القادمون من المدن الأوروبية في نيويورك والمدن الشمالية الكبرى، وشق العمال الزراعيون المكسيكيون طريقهم إلى بساتين وحقول كاليفورنيا.

كان المستوطنون يلحقون بأقاربهم، فأنشأوا تجمعات ذات عادات مشتركة تجذّرت في كل منطقة. لاحظ الصحافي دان مورغان ان "اليانكيز" من أبناء منطقة نيو انغلاند المنظمين الذين انتقلوا من ديارهم في شمال شرق الولايات المتحدة إلى ولاية أوهايو وضعوا الخطط لمدن مستقبلية تحتوي على المدارس والمحاكم قبل موعد حلول "موسم جمع الحصاد الأول". وأقام المهاجرون الألمان معامل ثابتة للألبان ومشتقاتها في بنسلفانيا، وهي معامل بنيت لتعمر طويلاً، وهو ما حصل بالفعل، جيلا تلو جيل. سعى المزارعون وسكان المدن في الشرق وراء الأراضي أو الثروة على الحدود الغربية البكر، مواجهين بجرأة التحديات المهددة لحياتهم. فالذين نجحوا منهم بذلك غُرست لديهم صفة فردانية قوية لا تزال تميّز الطابع الغربي للبلاد.

تجمعات الناس، والمهارات، والموارد هذه أنشأت هويات وشخصيات إقليمية متمايزة. يوحي الصحافي جول غارّو في كتابه "دول أميركا الشمالية التسع،" بأن الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك، وبلدان البحر الكاريبي تحتوي على أقاليم أميركية شمالية منفصلة ذات خصائص محددة لها ومتباينة. الأقاليم التي تكون الولايات المتحدة هي نيو إنغلاند، والولايات الصناعية القديمة حول البحيرات الكبرى، والجنوب مع إرثه التاريخي وديناميته الاقتصادية الجديدة، وسلة الخبز المؤلفة من الأراضي الزراعية بدءاً من الغرب الأوسط وصولاً إلى السهول الكبرى، المناطق القليلة السكان من البراري والمناطق الصحراوية على طول جبال روكي، مركز وجود "اللاتينيين" في تكساس والجنوب الغربي، ونواة النشاط البيئي على طول ساحل المحيط الهادىء، ورأس شبه جزيرة فلوريدا وروابطها مع بلدان البحر الكاريبي.

وقال غارو: "البعض منها لا زال أقرب ما يكون إلى المناطق الحدودية البكر، بينما البعض الآخر لديه أربعة قرون من التاريخ. لكل منها اقتصادها الخاص، وكل واحدة من هذه المناطق تحظى ببعض الانتماء العاطفي إليها من قبل مواطنيها. هذه الدول تبدو مختلفة، وتشعر بصورة مختلفة، وتتكلم بصورة مختلفة عن بعضها البعض." وأضاف "بعضها مقسم بوضوح طوبوغرافياً بالجبال والصحاري والأنهار. وبعضها الآخر تفصله أساليب الهندسة المعمارية، والموسيقى، واللغة وطرق كسب العيش. والأهم من كل ما سبق، ان كل دولة من هذه تملك منظاراً مُميِّزا ترى من خلاله العالم."

أثرت الاختلافات في الشخصية على كيفية تطور كل منطقة من هذه المناطق. أحد الأمثلة هي المياه. المستوطنون الأوائل الذين قدموا إلى أميركا من بريطانيا حملوا معهم تقاليد القانون العام الإنجليزي. كان لأصحاب الممتلكات، الواقعة على ضفاف البحيرات والأنهار، الحق في استخدام "التدفق الطبيعي" للمياه الجارية في أراضيهم. لكن هذا المبدأ وضعته المنافسة الاقتصادية قيد الاختبار. فقد كان بوسع أصحاب المطاحن، وهم اللاعبون

الأساسيون في اقتصادات المستعمرات الشمالية حينئذ، المطالبة بحقوق تنافسية بالنسبة لنفس الأنهر.

ومن أجل إنهاء هذه الخلافات، أنشأت المحاكم الأميركية عقيدة "الاستخدام المعقول". وهي، في الواقع، مطلب يقضي بأن يتشاطر المستخدمون موارد المياه بصورة منصفة. أما ما اعتبر معقولاً في هذه الخلافات، فقد اختلف من ولاية لأخرى ومن منطقة لأخرى، لكنه كان يعني أحياناً كثيرة ان المطحنة او المصنع الأكبر حجماً يمكن ان يطالب بحصة من تدفق النهر أكبر من حصة المطحنة أو المعمل الأصغر. كانت مدن المصانع التي نشأت على طول الأنهار في الشمال الشرقي للولايات المتحدة تدين بوجودها لإمدادات المياه التي تتم مشاطرتها.

غير أن ما يسمى اندفاعة الذهب في كاليفورنيا سنة 1848 قادت إلى عقيدة مختلفة تماماً، عقيدة تلبّي حاجات عمال المناجم، وهي العقيدة التي صاغت لاحقا شكل استعمالات المياه عبر الغرب بمجمله. فالمنقب عن الذهب الذي يكتشف الذهب كان يملك حق المطالبة بالأرض والمياه من أقرب جدول ماء لتنظيف كتل الذهب الصغيرة الثمينة من التراب. ساهمت مطالب المنقبين في إرساء أولوية "الذي يصل أولاً، يستعمل أولاً" وسمحت لهم باستعمال كل ما يحتاجون إليه من المياه.

عندما انتهت الإندفاعة وراء الذهب، أصبحت مقاربة المنقبين لحقوق المياه تقليداً قائماً. فخلافاً لمبدأ مشاطرة الموارد في الشرق، سمح مبدأ "تخصيص الموارد لمن يأتي قبلاً"، كما باتت تسمى في الغرب، لمطوري المشاريع العمرانية الرواد بالمطالبة بكميات كبيرة من المياه لدعم توسع المدن في منطقة جنوب كاليفورنيا القاحلة وفي الولايات الجنوبية الغربية، كما لمساعدة المزارعين في الولايات الغربية على زراعة المحاصيل في أرض جافة عن طريق استخراج المياه الجوفية من المكامن المائية الهائلة دون حدود. مدينتا لوس أنجلوس ولاس فيغاس قائمتان اليوم كمنطقتين مدينيتين كبيرتين بسبب مبدأ حقوق المياه للولايات الغربية.

يُصوّر مثال حقوق المياه التنوع في السياسات، والقوانين، والممارسات الإقليمية التي نشأت ضمن اتحاد متنوع. وضع عضو المحكمة العليا في الولايات المتحدة، لويس دي برانديس، إطاراً لقضية تنوع سياسات الولايات المتحدة في رأي مخالف يستشهد به على نطاق واسع في قضية رُفعت أمام المحكمة العليا سنة 1932 إذ قال: "انه واحد من الأحداث السعيدة للنظام الفدرالي أن تكون ولاية منفردة جريئة... بمثابة مختبر وتقوم بتجارب اجتماعية واقتصادية دونما مخاطر بالنسبة لباقي البلاد". لا تزال الولايات تشكل مختبرات للسياسات المبتكرة في التعليم وإمدادات الطاقة، والنقل العام.

توحيد القوى

المشهد العام لتاريخ الولايات المتحدة تغطيه طرق المسافرين. فقد دفع التدهور الاقتصادي في مختلف أرجاء الجنوب بعد الحرب الأهلية الأميركية بالآلاف من المهاجرين الإسكتلنديين – الأيرلنديين وأبنائهم للاتجاه نحو الغرب للعثور على مزارع مفتوحة في تكساس وأراضي الأميركيين الهنود من سكان البلاد الأصليين. "عندما أصبحت الظروف لا تطاق، مارسوا حقهم المطلق كأميركيين – حق الانتقال قدماً"، كما كتب دان مورغان. فقد كتبوا بالطبشور أحرف "GTT" على أبواب منازلهم المهجورة وغادروا. كان جيرانهم يعرفون ان هذه الأحرف الأولى كانت تعني "ذهبنا إلى تكساس."

أدى الكساد الاقتصادي الكبير والعواصف الغبارية في ثلاثينات القرن الماضي إلى حصول أكبر هجرة قسرية في تاريخ البلاد، عندما توجه 300,000 شخص من ولايات أوكلاهوما، وتكساس، وميزوري، وآركنسو إلى الوادي الأوسط الخصب في كاليفورنيا. رفعت سلطات كاليفورنيا المذعورة لوحة في تولسا، بولاية أوكلاهوما، تحذر: "لا وظائف في كاليفورنيا. إذا كنتم بلا عمل، إبقوا خارجاً!"

لكن هؤلاء المهاجرين الجدد، أو الأوكيز كما كانوا يُسمّون، واصلوا تقدمهم بغض النظر عن ذلك.

تحرك الناس حفزته الفرص والحاجة. فقد تواصلت الهجرة الطويلة الأمد للأميركيين الأفريقيين من الجنوب خلال القرن العشرين عندما حلت الآلات الزراعية محلّ اليد العاملة. وبدأت المرحلة الانتقالية الأكبر على الإطلاق خلال الحرب العالمية الثانية عندما قدمت مصانع الصلب والسيارات الشمالية الوظائف إلى الأميركيين الأفريقيين لإشغال الوظائف الشاغرة أيام الحرب. فقد تغلبت الحاجة الاقتصادية هنا على تقاليد التحيز العنصري.

انتقلت صناعة النسيج في منطقة نيو انغلاند خلال القرن الماضي تدريجياً إلى الجنوب، حيث كانت الأراضي أقل ثمناً والاتحادات العمالية أضعف. وخلال العقود الأخيرة، أقامت شركات السيارات والشاحنات الأجنبية مصانع عبر الجنوب، ورّحب بها رجال الأعمال والقادة المدنيون من ذوي العقلية الإنمائية. واليوم، تمتلئ المدن التي كانت في وقت ما فارغة في ولاية وايومنغ بالقادمين الجدد الذين يلتحقون بالوظائف في صناعة الفحم الحجري التي كانت تشهد توسعاً في الولاية.

حركة العمال الأميركيين مُوَثّقة جيداً. ذكرت دراسة في العقد الماضي ان خريجي الجامعات الأميركية يعملون كمعدل وسطي عند 11 صاحب عمل قبل التقاعد. وذكر المكتب الأميركي لإحصاءات العمل ان خريجي الجامعات قد يشغلون 13 وظيفة مختلفة، مع احتساب الترقيات وتغيير أرباب العمل، قبل بلوغهم الثامنة والثلاثين.

رغبة الأميركيين في "النهوض والذهاب" مُسجلة في الإحصاء القومي الذي يتم إجراؤه كل عشر سنوات. وجد الإحصاء الأميركي الذي أجري سنة 1990 أن 60 بالمئة من سكان البلاد يعيشون في نفس الولاية التي وُلدوا فيها. وهذا المتوسط حَجَب الاختلافات الهامة بين الولايات. 80 بالمئة من سكان بنسلفانيا الذي طالهم

أعلاه: أدى الكساد الاقتصادي الكبير والعواصف الغبارية في ثلاثينات القرن الماضي إلى هجرة حوالى 300,000 شخص من الولايات السهلية الى الوادي الأوسط الخصب في كاليفورنيا بحثاً عن العمل في مزارعه.

هذا الإحصاء، وأكثر من 70 بالمئة من المقيمين في ولايات أخرى، بما في ذلك، آيوا، ولويزيانا، ومشيغان، ومنيسوتا، ومسيسيبي، كانوا يعيشون في الولايات التي وُلدوا فيها. لكن 30 بالمئة فقط من المقيمين في فلوريدا كانوا كذلك.

تواصلت الهجرة في بداية القرن الحادي والعشرين. فمن سنة 2000 إلى 2004، خسرت المناطق الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة متوسطاً صافياً بلغ 246,000 مقيم في السنة، كما ان سكان الغرب الأوسط تراجعوا بمتوسط 161,000 في السنة. غير ان الجنوب كسب 352,000 مقيم في السنة كمتوسط. في الغرب، خسرت ولايات ساحل المحيط الهادىء متوسطا قدره 75,500 مقيم في السنة، لكن ولايات جبال روكي كسبت متوسطا قدره 130,000 مقيم.

توحيد القوى والبنية التحتية

لكن حتى عندما ساعدت الهجرة، والموارد، والثقافة في تحديد الفوارق الإقليمية، كانت هناك قوى أخرى اقتصادية وثقافية تعمل على إزالة الحواجز الإقليمية وعلى دمج الاقتصاديات الإقليمية للبلاد معا بصورة أوثق. تضمنت هذه العوامل العملة المشتركة، والنظام القانوني الذي يعترف بحقوق الملكية، والقوانين الفدرالية التي أوجدت سياسات مُوحدّة للتجارة بين الولايات. وكان أحد الروابط الجوهرية هو تطوير البنية التحتية لشبكات النقل في البلاد التي سهَّلت تدفق السلع بين جميع المناطق.

كانت الحاجة إلى شبكات النقل واضحة منذ البداية. فقد حلم جورج واشنطن بربط فرجينيا والولايات الشرقية الأخرى بمنطقة وادي أوهايو، التي كانت آنذاك حدود الدولة – بواسطة قناة تمتد من واشنطن العاصمة عبر جبال الأبلاشي إلى أوهايو. لكن المال كان شحيحاً ولم يبدأ إنشاء هذه الشبكات لغاية سنة 1828. قبل إنجاز القناة سنة 1850، كانت مئات البواخر البخارية تعمل في نهر المسيسيبي وكانت السكك الحديدية الإقليمية تجتاز الولايات الشرقية المأهولة بالسكان ذهاباً وإياباً. فقد جعلت سكة الحديد والبواخر البخارية تلك القناة عديمة الفائدة قبل إنجازها.

تلقى تطوير التلغراف على يد صامويل أف بي مورس تمويلاً حاسما من الحكومة الفدرالية: هبة بقيمة 30,000 دولار مَكنته من مد خط تلغراف من بلتيمور بولاية ماريلاند إلى واشنطن العاصمة، سنة 1844. انتصر المخترع العاقد العزم عندما نقل على خط التلغراف بصورة فورية وسحرية إلى واشنطن نتائج مؤتمرات اختيار المرشحين للانتخابات الرئاسية المنعقد في بلتيمور، باستخدام شيفرة النقاط والأحرف والقاطعات التي كان اخترعها مورس.

شكل تلغراف مورس مثالاً مُبكراً للدور الأساسي الذي سوف تلعبه الحكومة الأميركية في الترويج للعلوم والتجارة في البلاد لاحقا، وهو دور يستمر حتى الوقت الحاضر عبر التمويل الفدرالي الأميركي لبرامج الفضاء، وأبحاث السرطان، وأنظمة الطاقة المتطورة. كان مورس يعتقد ان على الحكومة، بعد تمويلها للمشروع، ان تبني وتدير شبكة تلغراف على نطاق البلاد، تماماً كما توزع البريد. لكن المسؤولين الرسميين في واشنطن لم يكونوا مُهتمين، وشكل مورس وشركاؤه شركة خاصة لإنشاء أسلاك التلغراف بين واشنطن ونيويورك. وبعد انقضاء خمس سنوات، كان قد تم تركيب 19,000 كيلومتر من الخطوط. تضاعف هذا الرقم من الخطوط الممدودة على يد الجيوش خلال الحرب الأهلية. قبل وفاة مورس سنة 1872، كانت خطوط التلغراف تمتد لمسافة 400,000 كيلومتر، مما أتاح قدرة الاتصالات من الساحل إلى الساحل، وهي قدرة لم يكن هناك غنى عنها لنمو الاقتصاد.

كانت الحكومة الفدرالية وحدها تملك السلطة ورأس المال لإطلاق أكبر مشروع للبنية التحتية في القرن التاسع عشر – وهو خط سكة الحديد العابر للقارة. وقع الرئيس أبراهام لنكولن القانون الذي أنشأ شركة قومية قانونية لتنفيذ المشروع الهائل. عُهدت إلى شركتين مهمة بناء الخطوط، واحدة

بدأت في أوماها بولاية نبراسكا، والأخرى في ساكرمنتو بولاية كاليفورنيا. المشروع المحفوف بالمخاطر، الذي كان عليه اجتياز الصحاري والتغلب على سلسلة الجبال الغربية، وظف 10,000 عامل، بمن فيهم مستوطنون أوروبيون، وأرقاء محررون، ومهاجرون صينيون.

وحدت سكة الحديد البلاد من الساحل إلى الساحل. الحبوب، الفحم الحجري لصناعة الصلب والغاز للإنارة، النحاس، الحديد، النفط، الخشب، الملبوسات لتزويد المتاجر الكبرى في المدن الجديدة وكتالوغات المستهلكين، المواد الغذائية – وحتى الفاكهة في السيارات المبردة المبتكرة حديثاً - بات بوسعها عبور البلاد بحثاً عن الأسواق. الرحلة من نيويورك إلى الصين التي كانت تستغرق 100 يوم حول رأس هورن الخطر في أميركا الجنوبية، أصبح من الممكن القيام بها في 30 يوماً بفضل خط سكة الحديد الممتد على طول القارة.

سنة 1912، كانت السيارة لا تزال لعبة للأثرياء. لكن الصناعي كارل جيي فيشر، الذي كانت شركته تصنع المصابيح الأمامية للسيارات، رأى الإمكانيات الكامنة وراء إنشاء طريق سريع من الساحل إلى الساحل، ونظم حملة من المساهمات المالية العامة لإنشائه. دُعيت الطريق البالغ طولها 5,456 كيلومتراً طريق لنكولن السريعة، وامتدت بحلول 1925 من نيويورك إلى سان فرانسيسكو. عند بداية المشروع، كانت الطرقات السريعة المُحسّنة تغطي أقل من نصف الطريق. كما كانت أجزاء من الطريق تتبع مسارات قديمة شقها الأميركيون الأصليون، والمستوطنون المستعمرون، وجيوش الحرب الأهلية، وخدمة بوني إكسبرس البريدية. ساهمت الطريق التي سُميّت "شارع أميركا الرئيسي"، في إقامة الاتصال الأول بين التجارة والسيارة، وألهمت إنشاء نظام الطرق السريعة ما بين الولايات في خمسينات القرن الماضي.

كان الرئيس دوايت دي آيزنهاور قد قام بالرحلة الشاقة عبر البلاد بشاحنة عندما كان ضابطاً شاباً في الجيش سنة 1919، وتصور فكرة نظام من الطرق السريعة الحديثة، المحدد الدخول إليها، من شأنها دعم الدفاعات الداخلية الأميركية. وُضعت شبكة الطرق السريعة المُمولة من الحكومة، والتي روّجت لها بقوة صناعات السيارات والنفط القوية النفوذ، قيد الإنشاء في سنة 1956. أنجزت خطة الطرقات الأولى سنة 1992 بكلفة 114 بليون دولار، أي عشرة أضعاف الميزانية المتوقعة أصلاً لها، ودُفعت تكاليفها بصورة شبه كاملة عن طريق الضرائب على مبيعات البنزين والرسوم الأخرى من المستخدمين.

بحلول 2004، غطت شبكة الطرقات 75,408 كيلومتر. وهي قد سرّعت حركة انتقال سكان المدن إلى الضواحي، وشجعت هجرة الصناعات من المراكز التجارية القديمة في الشمال إلى الجنوب والغرب، ورسّخت صناعة الشاحنات كخصم لسكة الحديد في شحن البضائع. وقد وضعت مزيداً من الأميركيين على الطرق، كما ان الزيادة الناتجة على الطلب المتزايد على وقود المحركات القائم على النفط سيطرت على النقاش حول سياسة البلاد المتعلقة بالطاقة.

تكوين جمهور قومي

تُعتبر الولايات المتحدة أحياناً كثيرة بلداً لامركزياً نسبياً، بلداً له حكومة فدرالية، ومع ذلك بلداً يرتبط فيه المواطنون الأفراد بقوة بمناطقهم، وولاياتهم، وبلدياتهم. كان هذا، إلى حدٍّ ما، نتيجة الحجم الكبير للبلاد وللقيود التكنولوجية القائمة. ولكن التقدم الذي حصل خلال القرن التاسع عشر، مثل التلغراف وخط سكة الحديد العابر للقارة، ساعد في تقصير هذه المسافة.

غير أن البث، سواء عبر الإذاعة ومن ثم التلفزيون، هو الذي ساعد على تكوين جمهور حقيقي على مستوى البلاد، وثقافة مشتركة أكثر، وسوق اقتصادية قومية حقيقية. فالأميركيون الذين يعيشون بعيدين عن بعضهم البعض آلاف الكيلومترات بات بإمكانهم ان يشهدوا أحداثاً داخلية وعالمية في نفس الوقت. نشرات الأخبار في الإذاعة

ابتداء من العشرينات من القرن الماضي وما بعد أعطت زخماً للأخبار والأحداث، كما نقلت الإذاعة "أحاديث الموقد" للرئيس فرانكلين دي روزفلت، والأحداث الرياضية الشعبية.

لقد تطورت الإذاعات في أميركا وفق نموذج الملكية الخاصة المنظمة قومياً. ففي حين تمنح الحكومة الفدرالية التراخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية، ويُطلب منها خدمة المصلحة العامة، فإنها تدار بمعظمها أيضاً لإنتاج الأرباح لأصحابها من القطاع الخاص الذين يحصلون على ذلك عن طريق بيع أوقات الإعلانات. هذه الدعاية للمنتجات تغذي مضخة إنفاق المستهلكين. أنفق كبار المعلنين في البلاد 150 بليون دولار للترويج لبضائعهم سنة 2006، منها 44 بالمئة ذهبت إلى التلفزيون، و40 بالمئة للصحف اليومية والمجلات، و7 بالمئة للراديو، وقرابة 7 بالمئة أخرى للإعلانات على الإنترنت النامية بسرعة.

الدعاية هي مصدر المعلومات التي تدعم المنافسة وتعزز الخيارات المتاحة للمستهلك والضرورية لاقتصاد السوق الواسعة. يقول النقاد أيضاً ان الإعلانات تروج للمادية المغالية ولطفرات الإنفاق غير الحكيم.

قوة التعليم

قال بنجامين راش، الطبيب الجراح من فيلادلفيا والموقع على إعلان الاستقلال، لكل من رغبوا في الاستماع إليه، إن كسب حرب الاستقلال من إنجلترا قد كان صعباً

أعلاه: ساهم نظام الطرق السريعة ما بين الولايات، في تسريع حركة انتقال سكان المدن إلى الضواحي، وشجعت هجرة الصناعات من المراكز التجارية القديمة في الشمال إلى الجنوب والغرب، ورسّخت صناعة الشاحنات كخصم لسكة الحديد في شحن البضائع.

بما فيه الكفاية، ولكن الأمر الذي سيكون أصعب هو تحدي إنجاح الديمقراطية. ولإنجاز هذه المهمة، كان على الدولة الجديدة ذات الحكم الذاتي ان تخلق نظاماً واسعاً من التعليم العام المجاني.

وقال راش سنة 1783 "إن شكل الحكم الذي اعتمدناه خلق طبقة جديدة من الواجبات بالنسبة لكل أميركي." ولاعتقاد راش وغيره من الآباء المؤسسين لأميركا أن الجنس البشري كان " قابلاً للتحسين"، فقد أراد هؤلاء أن يكون التعليم مفيداً. لكن كان له أيضاً غرض سياسي مركزي: كان التعليم ضرورياً لإعداد المواطنين ليصبحوا قادرين على استخدام سلطة الاقتراع بحكمة.

كان السؤال "كيف"، وفي بادئ الأمر أيضاً "من". في العقود الأولى للدولة، تبعت الولايات العديد من المسارات في توسيع التعليم العام، على الأقل لأبناء الأميركيين البيض. كان الأميركيون الأصليون مستبعدين. وكانت لأطفال الأميركيين الأفريقيين في الشمال مدارس مُنفصلة، ولم يتلقَ أطفال الأرقاء أي تعليم. وكانت البنات تدرّس مهارات التدبير المنزلي.

الإصلاحات التي كان من المتوقع ان تجعل التعليم الأميركي نموذجاً للعالم حصلت على دفعها الأولي الأقوى من هوراس مانّ، الذي كان أمينا عاما لمجلس التعليم بولاية ماساتشوستس سنة 1837. ترعرع مانّ في ظروف فقيرة، ولم يكن ممكناً له الالتحاق بالمدرسة سوى بدوام جزئي، ولكن، بفضل المساعدة من مدرسيه، التحق بالجامعة ومن ثم أمضى باقي حياته يُروّج لفلسفة تعليمية كانت آنذاك تعتبر ثورية.

كانت حملة مانّ تدعو إلى التعليم المجاني، وإلى مدارس رسمية يدعمها دافعو الضرائب، ويرتادها الأطفال الأغنياء والفقراء معاً. وفي حين كانت هذه المدارس الرسمية ستدار محلياً، إلا ان مانّ كان يدافع عن نظام شامل من التحسين التعليمي لأجل تطبيق أفضل أساليب التعليم وتقييم أداء المدارس. كان مانّ يفضّل المناهج الدراسية الساعية إلى غرس المبادئ الأخلاقية البروتستانتية العامة، على نقيض التعاليم الدينية، والهادفة إلى تشجيع الروح الوطنية غير الحزبية. أبعد من ذلك، كان مانّ يقول ان على المدارس ان تجاهد لأجل تقديم أعلى مستوى علمي ممكن، وتعليم الطلاب تثقيف أنفسهم لأخذ دورهم في الاقتصاد والمجتمع.

تبنّت الولايات عبر البلاد تدريجياً أفكار مانّ، ورفعت بالتالي من نوعية التعليم العام المتوفر على نطاق واسع. تلقّت المدارس في المناطق الفقيرة، وفي أجزاء الجنوب الذي كانت تسود فيه التفرقة العنصرية، موارد أقل بكثير من أنظمة المدارس الأخرى، وهي فجوة ضاقت ولكنها لم تزل بالكامل منذ بداية البرامج الفدرالية المكافحة للفقر والداعمة لبرامج التعليم في الستينات من القرن الماضي.

وفي حين استمرت النقاشات تدور حول الأساليب التعليمية، على الأقل منذ أيام هوراس مانّ، فان هناك مبدأ يتشاطره معظم الأميركيين على نطاق واسع، وهو أن ثروة الدولة لا تشمل مجرد أملاك المواطنين الخاصة، بل وأيضاً قدرة هؤلاء المواطنين على تحسين أنفسهم، كما يقول المؤرخ لورنس أي. كريمين. وكما يقول كريمين فإن نظام التعليم الأميركي "مع الإقرار بعيوبه وبنواقصه، بل وحتى بأوجه تقصيره المأساوية، فإنه يعتبر من بين المساهمات الاثنتين أو الثلاث الأكثر أهمية التي قدمتها الولايات المتحدة لأجل تقدم حضارة العالم."

بحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت قد افتتحت سلسلة واسعة من الكليات والجامعات، شملت جامعات النخبة الخاصة، ومجموعة من الجامعات التي فُتحت للأميركيين الأفريقيين، ونظام جامعات حصل على هبات قطع أرض من قِبَل الكونغرس لتقديم التعليم في "الفنون الزراعية والميكانيكية". وقد تطورت الكليات التي منحت الأراضي الحكومية لتقوم عليها إلى جامعات ولائية اليوم يدرس فيها عشرات الآلاف من الطلاب.

شكّل التعليم حجر الزاوية لنجاح الاقتصاد الأميركي. ذكر الإحصاء الفدرالي لسنة 1940 ان ربع الأميركيين من الذين تزيد أعمارهم عن 25 سنة قد ارتادوا

المدارس الثانوية و 4.6 بالمئة قد تخرجوا من الجامعات. وجدت دراسة إحصائية سنة 2007 ان 44 بالمئة من الأميركيين الذين تزيد أعمارهم عن 25 سنة قد تخرجوا من المدارس الثانوية و 17 بالمئة التحقوا بالجامعات لكن لم يحصلوا على شهادة، و27 بالمئة تخرجوا بالفعل من الجامعات.

في نهاية الحرب العالمية الثانية، موّل الكونغرس المنح الدراسية لمساعدة قدامى المحاربين على الالتحاق بالجامعات كما ان النسبة المئوية للرجال الذي يرتادون الجامعات قد ارتفعت بسرعة. أما النسبة المئوية للنساء اللواتي تزيد أعمارهن عن 25 سنة واللواتي ارتدن الجامعات فلم تزدد بصورة ملموسة لغاية ما بعد 1980. لكن بحلول 2005، كانت النسبة المئوية للنساء اللواتي تزيد أعمارهن عن 25 سنة وتلقين بعض التعليم في الجامعات قد تعدّت نسبة الرجال، مما يعكس تأثير الحركة النسائية ورغبة النساء، أو حاجتهن، إلى الانضمام إلى القوى العاملة.

ومع تحوّل المنافسة والتجارة الخارجية إلى عوامل أكبر في الاقتصاد الأميركي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تسارع تحول الوظائف بعيداً عن المراكز القديمة لمصانع الإنتاج. فالمناطق التي تكتسب الوظائف كانت المراكز الإقليمية حيث التكنولوجيا والنشاطات المالية هي الأقوى، كما هو مُبيّن في بيانات الحكومة حول مكاسب وخسائر الوظائف في المدن الأميركية الكبرى من العام 2000 إلى العام 2007.

وفي حين كان متوسط نمو الوظائف عبر الولايات المتحدة أقل من واحد بالمئة خلال السنوات السبع هذه، فقد شهدت هانتسفيل بولاية آلاباما، وهي مركز لتكنولوجيا الفضاء الأميركية، زيادة 42 بالمئة في الوظائف "المهنية والعلمية والتقنية". شهدت مدينة أوستن في تكساس، حيث كان لصناعة إنتاج أشباه المُوصّلات الإلكترونية وجود قوي، زيادة بنسبة 22 بالمئة في نفس الفئة من الوظائف التكنولوجية. وفي شمال ولاية فرجينيا التي يقوم اقتصادها على وجود المقاولين الكبار الذين يقومون بتنفيذ مشاريع التكنولوجيا للحكومة الأميركية، ازدادت الوظائف في الفئة المهنية والتكنولوجية بنسبة 31 بالمئة بين العام 2000 والعام 2007 كما ان وظائف تصميم أنظمة الكمبيوتر قد نَمَت بنفس النسبة.

على عكس ذلك، خسرت شيكاغو، "ثاني مدينة" أميركية، والمركز الرئيسي للصناعات القديمة في الغرب الأوسط، 19 بالمئة من وظائفها في إنتاج السلع خلال هذه السنوات السبع. وخسرت ساوث بند، بولاية إنديانا، مدينة المصانع القديمة الأخَرى، 18 بالمئة من وظائفها في إنتاج السلع. وعانت ديترويت، بولاية مشيغان، موطن صناعة السيارات الأميركية من تراجع بنسبة 35 بالمئة في وظائف إنتاج السلع.

قبل بداية القرن الحادي والعشرين بوقت غير قصير، استنتج كثيرون أن الاقتصاد الأميركي لا يمكنه بعد الآن ان يزدهر فقط عن طريق استخدام الإبداع الأميركي في تحويل ثروته من الموارد الطبيعية إلى منتجات للبيع في الداخل وفي الخارج. كما لا يمكنه الاعتماد على الصناعات القديمة التي كانت حجر الزاوية في اقتصادات الولايات والاقتصادات الإقليمية للاحتفاظ بمراكزها في الأسواق التنافسية.

منذ الثمانينات من القرن الماضي، حاول العديد من المسؤولين المحليين تحفيز اقتصاداتهم عن طريق الاستثمار في مجالات موارد التعليم والتكنولوجيا. وأنشأ بعض حكام الولايات "بيوتا خضراء" تكنولوجية – بإعطاء مساحات في مرافق الأبحاث لمساعدة أصحاب مشاريع الأعمال الخاصة لتطوير منتجات وعمليات جديدة. وطوّرت الجامعات مقررات تدريسية جديدة لتزويد العلماء والمهندسين بمهارات مُعيّنة لازمة للشركات المحلية.

هذه الإستراتيجيات الإقليمية فقدت زخمها في عقد الألفين مع نمو الاقتصاد وانخفاض البطالة. لكن الركود الحاد الذي بدأ سنة 2008 من المتوقع ان يُجدد الاهتمام بهذه السياسات.

6

الفصل ١

الحكومة والاقتصاد

الكثير من تاريخ أميركا يركز على النقاش حول دور الحكومة في الاقتصاد.

© Lance Nelson/Corbis

أعلاه: أيقظت أبحاث العالمة الأميركية راشيل كارسون الوعي البيئي لدى الشعب الأميركي، وأدت الى بذل جهد قومي لحماية الطبيعة من المواد الكيماوية. الصورة السابقة: كان الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) مهيئا في العام 2009 لتولي مزيد من السلطة لتنظيم المؤسسات المالية.

”ثم زحفت آفة غريبة على المنطقة وبدأ كل شيء يتغير... كان هناك سكون غريب... بدت الطيور القليلة التي كان من الممكن مشاهدتها في أي مكان في طور السبات. كانت ترتجف بعنف ولا تستطيع الطيران. كان ربيعاً بلا أصوات. وفي الصباحات التي كانت تنبض في الماضي بنشيد الفجر الذي تنشده أصوات العشرات من الطيور لم يعد الآن يسمع فيها أي صوت، كان الصمت فقط يخيم فوق الحقول والغابات والمستنقعات.“

ريشيل كارسون
الربيع الصامت
1962

قامت الولايات المتحدة على مبادئ التعزيز المتبادل للمشاريع الفردية والنفوذ الحكومي المحدود. وساعد غضب سكان المستوطنات الأميركية احتجاجاً على الضرائب التي فرضها التاج البريطاني في إشعال فتيل الحرب الثورية عام 1775. وشكّل شعار ”ضرائب دون تمثيل“ صرخة المعركة حينئذ. نجح أول وزير للمالية في الجمهورية الجديدة، الكزاندر هاملتون في تأسيس بنك حكومي ولكنه خسر حملته لتبني سياسة صناعية فدرالية تعزز الحكومة بموجبها الصناعات المهمة استراتيجياً من أجل تقوية اقتصاد البلاد وقوتها الدفاعية العسكرية.

لكن لم تكن تلك النزعة باتجاه المشاريع الحرة مطلقة. فمنذ البداية قامت الحكومات في البلاد- الحكومة الفدرالية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية – بإصدار قوانين لحماية وتنظيم وتوجيه الاقتصاد. تدخلت الحكومات لمساعدة مصالح المناطق، والأفراد، وصناعات معينة. ولكن المدى الذي يجب أن تقوم الحكومات بمقتضاه بذلك كان دائما مسألة سياسية مركزية.

يستند التبرير القانوني للتنظيم الاقتصادي إلى بضع فقرات من المادة الأولى من الدستور الأميركي. أعطت هذه الفقرات الكونغرس سلطة جمع الضرائب والرسوم، الاقتراض على أساس ائتمان الدولة، تسديد ديون الحكومة الفدرالية، إصدار وتنظيم قيمة العملة الأميركية، ووضع قوانين تنظم حالات الإفلاس وتجنيس المهاجرين. مُنعت الولايات من فرض ضرائب على التجارة بين الولايات. وأدرك واضعو نصوص الدستور أن الدولة الفتية لا زالت بعيدة جداً عن مضاهاة القيادة العلمية والصناعية الأوروبية، ولهذا السبب جزئياً فوضوا الكونغرس منح المؤلفين والمخترعين حقوقاً حصرية للاستفادة من إبداعاتهم لفترة محدودة.

ولكن اللغة الأكثر عمومية، والأكثر إثارة للجدل، في الدستور حول الاقتصاد تمثلت في 16 كلمة وردت في القسم 8 من المادة 1 التي خوّلت الكونغرس سلطة ”تنظيم التجارة“ مع الدول الأجنبية ومع القبائل الهندية الأميركية الأصلية كما وبين الولايات. استُخدم تطبيق هذه الفقرة المتعلقة بالتجارة بين الولايات خلال القرن الماضي لتبرير إطلاق برامج حكومية واسعة النطاق حول مسائل لم يكن بمقدور الآباء المؤسسين تخيلها على الإطلاق.

أدى تفسير الفقرات المتعلقة بالتجارة إلى الانقسام بين الأميركيين الذين يريدون وجود حكومة فدرالية ناشطة وبين الذين يناصرون وجود سلطة مركزية محدودة أكثر. في أحيان كثيرة، تمّ اللجوء إلى المحكمة العليا لحل النزاعات حول مدى أثر هذه الفقرة من الدستور المتعلقة بالتجارة. فسرت بعض أهم قرارات المحكمة التي صدرت في القرن التاسع عشر هذه الفقرة بصورة ضيقة، ووجدت أنه في حين كانت شحنات السلع المارة عبر الأنهر التي تجتاز عدة ولايات مشمولة بفقرة التجارة تلك، فقد اعتُبر التصنيع نشاطاً محلياً ولم تشمله هذه المادة.

ولكن توسع نطاق قرارات المحكمة في القرن العشرين، حيث أيدت هذه القرارات برامج "الصفقة الجديدة" المهمة التي تؤثر على التوظيف والزراعة. وفي ستينات القرن العشرين فسر القضاة بصورة واسعة عبارة "التجارة بين الولايات"، على أساس أنها تحمل في طياتها أن الكونغرس يملك سلطة التصديق على قوانين الحقوق المدنية البارزة التي تحظر على شركات الأعمال الخاصة ممارسة التمييز العنصري. في هذه القضايا، دققت المحاكم بإمعان في سجل الأدلة لإيجاد روابط بالتجارة بين الولايات، ووجدت ذلك، مثلا، في إحدى حالات القمح المستعمل لصنع خبز لفائف المقانق التي يقدمها نادٍ "خاص" يمارس التمييز العنصري في قبول أعضائه. ابتداءً من تسعينات القرن العشرين، سعت أحكام صادرة عن المحكمة العليا إلى تضييق نطاق تلك القرارات السابقة من خلال تركيز فقرة التجارة على الخلافات التي تركز مباشرة على النشاطات الاقتصادية.

مع أن التنظيم الاقتصادي تراجع منذ سبعينات القرن العشرين، فلا زالت الحمايات التي نصت عليها تلك الأنظمة تلعب دوراً أساسياً يؤثر على صحة العمال، سلامة الأدوية والمنتجات الاستهلاكية، حماية ركاب السيارات والخطوط الجوية، المودعين في المصارف والمستثمرين في الأوراق المالية، وتأثير نشاطات الشركات على البيئة.

نطاق التنظيم الاقتصادي

في الدورة الحياتية لأية شركة أميركية، تكون الخطوة الأولى هي الأقل تنظيماً من بقية الخطوات. فصاحب الأعمال الخاصة الذي يسعى لتأسيس شركة أعمال جديدة يحتاج فقط إلى تسجيل الشركة وتسجيل عملها مع السلطات الضريبية في الولايات، قد يتوجب على الأفراد الذين يمارسون مهناً محددة الحصول على إجازات أو شهادات، ولكن لا يطلب أي إذن لتأسيس شركة.

تنظم مجموعة أخرى من القوانين والأحكام التوازن بين حقوق الموظفين في الاحتفاظ بعملهم وحقوق أصحاب العمل في صرف العمال الذين لا يؤدون أعمالهم بصورة مقبولة. غير أن هذه القوانين تحابي صاحب العمل عادة. في معظم الولايات الأميركية، يعتبر الناس موظفين "بإرادتهم" [أي إرادة أصحاب العمل]، مما يعني أنه يمكن صرفهم إذا أراد صاحب العمل ذلك، باستثناء بعض الأوضاع الخاصة التي تكون فيها حقوق العمال محمية. لا يجوز صرف الناس بسبب العرق، الدين، الجنس، أو الميول الجنسية، رغم ان الموظفين الذين تنهى خدماتهم يتوجب عليهم إظهار أنهم صرفوا من العمل بصورة خاطئة في حال رغبوا في استعادة وظائفهم. تستطيع الهيئة الفدرالية لفرص التوظيف المتساوية، التي أنشئت عام 1961 أن تقاضي أصحاب العمل دفاعاً عن العمال ضد الصرف الظالم.

يحمي القانون الفدرالي الخاص بالمُبلغ عن التجاوزات الموظفين الذين يفشون النشاطات غير القانونية لأصحاب الأعمال الذين يعملون لديهم. فإذا خدع صاحب عمل الحكومة الفدرالية قد يحصل المُخبر على نسبة تتراوح بين 15 و30 بالمئة من الأموال التي تستعيدها الحكومة بسبب التصرف الخاطئ للشركة. وفي قضية استثنائية، حصل مدير مبيعات سابق لشركة رائدة في مجال إنتاج الأدوية على مبلغ 45 مليون دولار عام 2008 التي مثلت حصته من المبلغ الذي دفعته الشركة لتسوية تحقيق فدرالي في عملية تسويق غير صحيحة

مزعومة لأدوية استعملت بشكل واسع في البرنامج الصحي الحكومي "مديكيد" للمرضى من ذوي الدخل المنخفض.

تجادل الأميركيون على مدى أكثر من قرن حول المدى الذي يجب أن تتبعه الحكومة الفدرالية لمنع الشركات المسيطرة من القضاء على المنافسة الاقتصادية. كان تنظيم شركات الأعمال عادة من نوع أو نوعين. حاولت الأنظمة الاقتصادية محاربة الانتهاكات التي ترتكبها الشركات المحتكرة وحددت، في بعض الأوقات، أسعارا "منصفة" لسلع معينة. تهدف الأنظمة الاجتماعية إلى حماية الناس من الأطعمة أو الأدوية غير الآمنة، على سبيل المثال، أو تحسين سلامة السائقين في سياراتهم.

صدرت الأنظمة الفدرالية مع بروز عصر السكك الحديدية في القرن التاسع عشر. وأدت سلطة أصحاب خطوط السكك الحديدية لتحديد أسعار الشحن بين الولايات لمصلحتهم إلى انتشار احتجاجات وشكاوى حول المعاملة التمييزية التي مالت إلى محاباة بعض الزبائن ومعاقبة آخرين. استجابة لذلك، جرى في عام 1887 إنشاء هيئة التجارة بين الولايات (ICC)، وهي أول وكالة تنظيمية اقتصادية في الولايات المتحدة. منح الكونغرس تلك الهيئة سلطة تحديد معدلات أسعار قصوى "معقولة" وطالب بنشر هذه المعدلات علنا لمنع حصول اتفاقيات سرية حول معدلات الأسعار.

أرست هيئة التجارة بين الولايات نمطاً تبعته وكالات تنظيمية فدرالية أخرى. كان مفوضو الهيئة منظمين يعملون بدوام كامل، ويُتوقع منهم اتخاذ قرارات مستقلة تستند إلى الوقائع، ولعبت الهيئة دوراً مؤثراً على مدى حوالي قرن قبل أن تُقلص سلطاتها خلال فترة رفع الضوابط التنظيمية الحكومية. وأخيرا ألغيت هذه الوكالة عام 1995.

كانت هناك وكالة تنظيمية أخرى مبكرة هي هيئة التجارة الفدرالية التي تأسست عام 1914. تشاطرت هذه الهيئة مسؤولية منع الاحتكارات مع وزارة العدل الأميركية لمنع المخالفات التي ترتكبها شركات قوية تستطيع أن تسيطر على سوق صناعاتها بمفردها أو سوية مع شركات أخرى. بنهاية القرن التاسع عشر تركزت الاهتمامات حول السلطة الاقتصادية على سلسلة من الاحتكارات المسيطرة التي تحكمت بالتجارة في صناعات متنوعة كالنفط، والصلب، والتبغ والتي كانت عملياتها في أحيان كثيرة تكتنفها السرية التامة بسبب مصالح أصحابها الخفية. اتخذت هذه الاحتكارات نموذجياً شكل "الشركات الائتمانية" [الاحتكارية]، حيث يمنح المساهمون فيها السيطرة على الشركات التي يساهمون فيها إلى مجلس أمناء يحصل أعضاؤه على حصة من أرباح الشركة على شكل أرباح أسهم.

جرى ما يزيد عن 2000 عملية دمج بين الشركات بين عام 1897 وعام 1901 عندما بدأ ثيودور روزفلت، بعد أن اصبح رئيساً للبلاد، حملته لتفكيك الشركات الائتمانية [الاحتكارية] أو الموجهة ضد "المخالفين من أصحاب الثروات العظيمة" كما دعا أباطرة التجارة والأعمال الذين استهدفهم حينئذ. فازت الحكومة الفدرالية في ظل حكم روزفلت وخليفته وليام هوارد تافت في قضايا مكافحة الاحتكارات التي رفعت ضد معظم الاحتكارات الرئيسية مما أسفر عن تفكيك ما يزيد عن 100 شركة احتكارية، بما في ذلك شركة ستاندرد أويل الاحتكارية التي كان يملكها جون دي روكفلر، شركة نورثرن سيكيوريتي لصاحبها جاي بي مورغان، التي سيطرت على قطاع السكك الحديدية في الشمال الغربي، وشركة أميريكان توباكو لصاحبها جيمس بي ديوك.

أعطى الكونغرس في عام 1898 للعمال الحق في تنظيم نقابات عمالية وأجاز توسط الحكومة في النزاعات التي تنشب بين العمال والإدارة. خلال فترة الصفقة الجديدة، أصدر الكونغرس قانون العلاقات العمالية القومي لعام 1935 (يسمى عادة قانون واغنر نسبة لاسم أحد رعاته) الذي شرّع حقوق معظم عمال القطاع الخاص في تشكيل اتحادات عمالية، والتفاوض مع الإدارة حول الأجور وظروف العمل،

حركة الاتحادات العمالية المُتغيّرة

عندما سافر الرئيس وودرو ويلسون إلى مؤتمر السلام في باريس في نهاية الحرب العالمية الأولى، ضمّ الوفد الأميركي الذي جمعه معه صامويل غومبرز، البالغ 69 سنة من العمر والابن النحيل لمهاجرين يهود فقراء كانوا قدموا من هولندا عن طريق بريطانيا. تحوّل غومبرز من صبي متمرن عند صانع للسيجار في مدينة نيويورك ليصبح رئيساً للاتحاد الأميركي للعمال (AFL)، أكبر منظمة عمالية في البلاد.

حددت قيادة غومبرز للاتحاد الأميركي للعمال، خلال الولادة المضطربة لحركة الاتحاد، الدور الفريد للمنظمات العمالية في الولايات المتحدة. فخلال معظم القرن التالي، وعلى الرغم من فترات من النزاعات العنيفة مع إدارات الشركات، لم تقم القيادات العمالية الأميركية أبداً بشن هجوم مباشر على هيكلية السوق الرأسمالية لاقتصاد البلاد. كان هدف الاتحادات الحصول على حصة أكبر من ثِمار الاقتصاد لأعضائها. وكثيراً ما كان غومبرز يقول، "لن نتوقّف أبداً عن المطالبة بالمزيد إلى حين حصولنا على نتائج عملنا". لكنه اعتبر أيضاً ان "أبشع جريمة بحق الناس العاملين هي الشركة التي تفشل في جني الأرباح."

على الرغم من أن هذه الأهداف تبدو اليوم وكأنها تقع ضمن حدود النقاش السياسي السائد، غير ان الجهود العمالية لتنظيم عمال السكك الحديدية، والمناجم، والمصانع قبل قرن من الزمن، أنتجت مجابهات دائمة، الكثير منها كان عنيفاً والبعض مُميتاً. إضراب عُمّال الصلب في مصنع أندرو كارنيغي في مكان إقامته في بنسلفانيا سنة 1892، سبّب قتالاً دامياً بين عمال المناجم وعائلاتهم وأصدقائهم ضد الحراس الذين وظفتهم الشركة، وفي نهاية المطاف ضد مليشيا الولاية. كان جوهر الخلاف صراعا على السلطة بين العمال والإدارة حول شروط العمل التي تحكم عمليات المصنع. ومع ان كارنيغي قال انه يؤيد الاتحادات النقابية، إلا انه ساند هدف نائبه، هنري كلاي فريك، الرامي إلى استعادة السيطرة على المصنع دون منازع. بعد سلسلة من الهجمات والقتال بالأسلحة النارية ومحاولة اغتيال فريك، فُك الإضراب. لم يقف الاتحاد العمالي الأميركي الذي كان يرأسه غومبرز إلى جانب المُضربين، وبقي المصنع لمدة 40 سنة بدون اتحادات عمالية.

لكن خلال العقود التالية، تم تبنّي مطالب العمال لحصة أكبر من الكعكة الاقتصادية والتحرر من ظروف العمل، التي كثيراً ما كانت وحشية بصورة متزايدة، على يد الإصلاحيين السياسيين، ومن ثم على يد المرشحين السياسيين على المستوى القومي. حتى في أكثر سنوات الكساد الكبير سواداً، عندما كان ربع القوة العاملة في البلاد عاطلاً عن العمل، ركزّت الاتحادات العمالية في غالب الأحيان على تأمين أجور أعلى وظروف عمل أفضل، وليس على الحصول على الامتيازات الإدارية التقليدية التي كانت تتّخذ القرارات الأساسية للشركة. كذلك، لم تتبع الاتحادات العمالية الأميركية مثال الاتحادات الأوروبية المتمثل في تبني سياسات راديكالية أو تشكيل أحزابها السياسية الخاصة. بدلاً من ذلك، استخدمت الاتحادات العمالية الأميركية نفوذها المالي والتنظيمي، والأكبر في الولايات الصناعية في الشمال الشرقي والغرب الأوسط، لدعم المرشحين السياسيين المؤيدين للعمال.

شرعية الاتحادات العمالية المنظمة ضَمِنها القانون القومي للعلاقات العمالية لسنة 1935، المعروف عامة بقانون فاغنر. كان القانون جزءاً من الصفقة الجديدة للرئيس فرانكلين دي روزفلت، وقد وضع القواعد التي يستطيع على أساسها العمال تشكيل الاتحادات، والتي قد يُفرض بموجبها على أصحاب العمل التفاوض معها. وأقام القانون أيضاً مجلساً قومياً للعلاقات العمالية لفرض تطبيق هذه القواعد.

خلال سنوات الازدهار التي تلت الحرب العالمية الثانية، تمتعت الاتحادات العمالية الأميركية بنجاحات كبرى. فقد وجد أصحاب مصانع السيارات، على سبيل المثال، أنه من الأفضل التفاوض بشأن أجور وفوائد سخيّة وتحويل تكاليف ذلك إلى كاهل المستهلكين الأميركيين.

غير ان التطورات العالمية والداخلية غيّرت تدريجياً المناخ الاقتصادي بطرق غير مؤاتية للاتحادات الصناعية. فالعديد من الصناعيين الأميركيين وسّعوا أو حوّلوا عملياتهم إلى الولايات الجنوبية حيث كانت الاتحادات العمالية أقل قوة. ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي، تحول الصناعيون أكثر فأكثر إلى المصادر الأجنبية للمنتجات والمكوّنات، وعندما أقفلت أبوابها مصانع الصلب وغيرها في الولايات الشمالية الشرقية والغرب الأوسط، بدأ الناس يُسمّون المنطقة "طاسة الصدأ" وهي تسمية تردد صدى الانجراف المدمر للأراضي الزراعية في الغرب الأوسط في الثلاثينات من

أعلاه: مسيرة نظمها اتحاد موظفي المكاتب في شارع وول ستريت بمدينة نيويورك سنة 1936.

القرن الماضي الذي عُرف ب "طاسة الغبار". أما في حزام الشمس الجنوبي، فقد تركّز معظم النمو في الوظائف الصناعية المحلية على المصانع الجديدة التي لا اتحادات فيها والتي أقامها صناعيون أجانب، من أبرزهم مصنعو السيارات اليابانيون والألمان.

إحدى اللحظات الرمزية في التراجع النسبي للنشاط العمالي المنظم حصلت في أوائل الإدارة الأولى للرئيس رونالد ريغان (1981-1989). والأمر المثير للسخرية هو ان ريغان جاء من خلفية نقابية. فبعد ان كان ممثلاً سينمائياً ناجحاً، أصبح رئيساً لنقابة الممثلين السينمائيين، حيث قاد حملة لوقف الجهود الشيوعية للتسلل إلى الاتحاد. سنة 1981، واجه ريغان (كرئيس للبلاد) إضراباً لمنظمة مراقبي الملاحة الجوية المحترفين. كان الإضراب غير قانوني إذ انه كان مسموحاً للموظفين الفدراليين بموجب القانون، في العديد من الحالات، بتشكيل اتحادات لكن كان محظوراً عليهم الإضراب "ضد المصلحة العامة"، كما كانت تقول الجملة المستعملة بوجه عام. أعطى ريغان المراقبين مهلة 48 ساعة للعودة إلى وظائفهم، ثم طرد أكثر من 11,000 من الذين رفضوا العودة واستبدلهم بعمال جُدد وكسر الاتحاد.

عَكَست هذه الحصيلة عدم تعاطف الجمهور الأميركي مع إضرابات عمال القطاع العام، وعكست أيضاً التناقص في عدد أعضاء الاتحادات. في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان ثلث القوة العاملة ينتمي إلى الاتحادات. بحلول 1983، كانت النسبة 20 بالمئة، وبحلول 2007، هبط الرقم إلى 12 بالمئة.

إحدى النقاط المضيئة بالنسبة للاتحادات العمالية المنظمة كانت النمو في قطاع الخدمات، وعلى الأخص بين موظفي الخدمات العامة مثل المعلمين، وضباط الشرطة، ورجال الإطفاء الذين لا يسهل تعهيد وظائفهم إلى مصادر خارجية. يوضح هذا الاتجاه نمو الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات، الذي تضاعفت صفوفه تقريباً بين 1995 و2005 لتصل إلى 1.9 مليون عضو في وقت تتقلص فيه قوائم أعضاء النقابات الصناعية. يُمثل الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات (SEIU) العاملين عند أسفل سُلم الدخل، بمن فيهم الحُجّاب، الممرضات، عمال الحراسة، ومقدمو العناية المنزلية. العديد من وظائفهم تفتقر إلى الضمان الصحي والفوائد الأخرى التي تترافق مع الوظائف ذات الأجور العالية. أما الاتحاد الرئيسي الآخر، أي الجمعية القومية للتعليم، فإنه يمثل 3 ملايين معلم وموظف في المدارس الرسمية.

ساعدت المنظمات العمالية مثل الاتحاد الأميركي للعمال وتجمع المنظمات الصناعية (AFL-CIO) (منظمة مظلة لعدة اتحادات)، والاتحاد الدولي لموظفي الخدمات (SEIU) الجمعية القومية للتعليم (NEA)، حملة الرئيس أوباما الناجحة في انتخابات سنة 2008، وساهمت في تأمين الموظفين لتسجيل الناخبين وعد الأصوات. أمِلت الاتحادات ان تقدم حكومة أوباما المنتظرة تشريعات جديدة تعزز جهودها لتنظيم أمكنة العمل.

والإضراب للحصول على مطالبهم. تمّ تشكيل وكالة فدرالية، وهي المجلس القومي للعلاقات العمالية، للإشراف على انتخابات الاتحادات العمالية ومعالجة الشكاوى حول العمل غير المنصف. صدر في عام 1938 قانون معايير العمل المنصف الذي حدد الحد الأدنى للأجور على مستوى البلاد، وحظر التشغيل "الجائر" للأطفال، وشرّع دفع أجور ساعات العمل الإضافية في وظائف محددة. نص هذا القانون على هدف تأمين "الحد الأدنى للمعيشة اللازم لضمان صحة، وكفاية، والخير العام للعمال." ولكنه سمح أيضاً لأصحاب العمل باستبدال العمال المضربين.

في الثلاثينات وما تلا ذلك من عقود من القرن العشرين، أنشأ الكونغرس مجموعة من الوكالات التنظيمية المتخصصة. أنشئت عام 1930 الهيئة الفدرالية للطاقة (أعيدت تسميتها لاحقاً باسم الهيئة الفدرالية لتنظيم الطاقة) بمثابة وكالة تنظيمية مستقلة تشرف على عمليات بيع الكهرباء بالجملة. في عام 1934 أنشئت الهيئة الفدرالية للاتصالات لتنظيم قطاعي الهاتف والإذاعات. وأعطيت هيئة الأوراق والأسواق المالية في عام 1934 مسؤولية الإشراف على أسواق الأوراق المالية. تبع ذلك إنشاء المجلس القومي للعلاقات العمالية في عام 1935، ومجلس الطيران المدني عام 1940، وهيئة سلامة المنتجات الاستهلاكية عام 1975. كان الرئيس يعين مفوضي هذه الوكالات. وكان من المفروض أن يكون هؤلاء من كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين ويخدمون لفترات متفاوتة تبدأ في سنوات مختلفة الأمر الذي قيّد قدرة الفرع التنفيذي على استبدال جميع المفوضين في وقت واحد مما خفض نفوذه على المنظمين.

قوانين مكافحة الاحتكارات

استندت سلطة الحكومة لمكافحة الاحتكارات على قانونين هما: قانون شيرمان لمنع الاحتكارات الصادر عام 1890 وقانون كليتون لعام 1914. كان لهذين القانونين، المستندين إلى العقوبات التي يفرضها القانون العام ضد الاحتكارات والتي يعود تاريخها إلى العصر الروماني، أهداف مختلفة. استهدف قانون شيرمان المؤامرات بين الشركات لتثبيت الأسعار وتقييد التجارة وخوّل الحكومة الفدرالية سلطة تفكيك الاحتكارات إلى شركات أصغر حجماً. أما قانون كليتون فقد استهدف أعمالا معينة تعيق المنافسة وأعطى الحكومة الحق بمراجعة عمليات الاندماج الكبيرة للشركات التي تستطيع أن تقوض المنافسة.

رغم أن المقاضاة بموجب قوانين مكافحة الاحتكارات كانت نادرة، فإن مخططات إعاقة المنافسة لم تختف، كما يقول الاقتصادي جوزيف ستغليتز. يشير ستغليتز إلى جهود شركة أرشر دانيالز ميدلاند في تسعينات القرن العشرين بالتعاون مع عدة شركاء آسيويين لاحتكار بيع منتجات العديد من الأعلاف والمواد المضافة. تم تغريم الشركة المذكورة، التي تعتبر من أكبر الشركات الزراعية في العالم، مبلغ 100 مليون دولار وتم فرض أحكام بالسجن على عدة مسؤولين فيها.

لكن استعمال قوانين مكافحة الاحتكارات خارج إطار العمل الإجرامي كان كل شيء ما عدا كونه بسيطاً. ما المدى الذي يجب على الحكومة أن تتبعه لحماية المنافسة وماذا تعني المنافسة بالفعل؟ تنازع مفكرون من ذوي ميول أيديولوجية مختلفة حول هذا الأمر مع المحاكم وبالأخص مع المحكمة العليا التي لعبت الدور المحوري في هذا الجدل. منذ البداية، كان هناك تركيز واضح على سلوك الشركات المسيطرة وليس على حجمها او سلطتها فقط. وأطلق ثيودور روزفلت عبارته الشهيرة حينئذ بأن هناك "شركات احتكارية جيدة" كما توجد "شركات احتكارية سيئة".

في عام 1911، أرست المحكمة العليا "القاعدة المنطقية" في نزاعات مكافحة الاحتكارات وأكدت أن التقييدات غير المعقولة فقط على التجارة، أي التي ليس لها غرض اقتصادي واضح، كانت غير قانونية بموجب قانون شيرمان. الشركة التي تكتسب احتكاراً معينا من خلال إنتاج منتجات أفضل أو من خلال اتباع استراتيجية

أفضل لن تكون عرضة لإجراءات مكافحة الاحتكارات ولكن استعمال قانون مكافحة الاحتكارات للتعامل مع الشركات المسيطرة ظل مسألة غير محسومة. مال القضاة الفدراليون الذين نظروا في قضايا على مدى عقود إلى احترام السوابق القانونية الطويلة الأمد، وهو المبدأ المعروف باسمه اللاتيني "Stare Decisis".

عكست قرارات المحاكم في بعض الأوقات تغييرات في الفلسفة أو في المبدأ مع تعيين قضاة جدد من جانب رؤساء الجمهورية الجدد محل القضاة المتقاعدين أو المتوفين. تميل الهيئات القضائية أيضاً إلى عكس المزاج السائد في أزمانهم. في عام 1936، خلال فترة الصفقة الجديدة، صادق الكونغرس على قانون جديد لمكافحة الاحتكارات، وهو قانون روبنسون باتمان، من أجل "حماية التاجر والمصنع المستقل الذي يشتري منه"، استناداً إلى أقوال النائب رايت باتمان الذي شارك في إعداد نص مشروع القانون. حسب هذا الرأي كان القصد من قانون مكافحة الاحتكارات المحافظة على توازن بين الشركات القومية الكبيرة المصنعة وشركات البيع بالتجزئة من جهة، وبين شركات الأعمال الصغيرة التي شكلت آنذاك المحور الاقتصادي لمعظم المجتمعات الأهلية، من جهة أخرى.

تمّ تعزيز هذه الفكرة، القائمة على أن على القانون أن يحافظ على توازن تنافسي في الحقل التجاري للبلاد من خلال تقييد عمل الشركات المسيطرة بغض النظر عن سلوكها، بموجب قرارات أصدرتها المحكمة في السبعينات من القرن العشرين. في ذروة هذا التوجه كانت الحكومة الأميركية تتابع قضايا مكافحة الاحتكارات المقامة ضد شركة آي بي أم، أكبر شركة مصنعة لأجهزة الكمبيوتر، وشركة أي تي أند تي، الشركة المحتكرة لشبكة الهاتف القومية.

حماية المنافسة، لا المتنافسين

في ثمانينات القرن العشرين، تبنّت إدارة الرئيس ريغان فلسفة جديدة دافع عنها أكاديميون في جامعة شيكاغو. فقد أكد علماء الاقتصاد في "كلية شيكاغو" أن قانون مكافحة الاحتكارات يجب قبل أي شيء آخر أن يحمي المنافسة من خلال وضع مصالح المستهلكين أولاً: إذ يمكن لشركة قوية واحدة تقوم بتخفيض أسعار أن تؤذي المتنافسين، ولكنها تفيد المستهلكين ولذلك لا يجب أن تكون مخالفة لقانون مكافحة الاحتكارات.

وجادل روبرت أتش بورك، الخبير القانوني الضليع في مكافحة الاحتكارات والقاضي الفدرالي بمحكمة الاستئناف بأنه "قد يكون من الصعب إظهار أن صاحب الصيدلية أو دكان السمانة المستقل مواطن أشد صلابة وفضيلة من مدير محلي للمبيعات في سلسلة محلات." فالجدل بأن شركات الأعمال الصغيرة تستحق حماية خاصة من سلسلة المتاجر، هو "طلب بشع للحصول على امتيازات طبقية."

انعكس هذا التحول في السياسة في قضية حاسمة لمكافحة الاحتكارات أقيمت ضد شركة مايكروسوفت. رفعت وزارة العدل في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون قضية من قضايا مكافحة الاحتكار في العام 1998 ضد مايكروسوفت التي كانت تسيطر على نسبة 90 بالمئة من سوق برامج أنظمة تشغيل الكمبيوتر الشخصي. جرى الادعاء ضد مايكروسوفت بأنها استعملت قوتها في السوق للسيطرة على برنامج جديد أساسي للكمبيوتر، هو برنامج المتصفح الذي يربط المستعملين بالإنترنت.

أصدر قاضٍ فدرالي حكماً ضد مايكروسوفت، ولكن نَقَضَ قاضٍ في محكمة استئناف أعلى هذا الحكم، وكان العامل الرئيسي الذي استند إليه القاضي الأخير هو أن مايكروسوفت قدمت مجاناً برنامج المتصفح الذي أنتجته. وفي الحين الذي أضر هذا العمل بالمنافسين الأصغر حجماً فإنه أفاد المستهلكين، وخدمت هذه الزيادة القصوى لمصالح المستهلكين المصالح الكبرى للاقتصاد. استناداً إلى هذه النظرية، فإن المنافسة والابتكار سوف يبقيان المنافسة في وضع سليم. قرر الرئيس جورج دبليو بوش وقف الملاحقات القانونية في قضية وزارة العدل المقامة ضد

مايكروسوفت.

ولادة التنظيمات البيئية

بدأت التنظيمات الاجتماعية الواسعة النطاق مع نشر قوانين العمل والعمال التي تضمنتها الصفقة الجديدة، ولكنها توسعت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين. انضم الرؤساء الديمقراطيون والجمهوريون إلى الكونغرس للعمل على معالجة مجموعة واسعة من دواعي القلق الاجتماعي.

ربما كان المثال الأكثر بروزاً حول كيف يؤثر الرأي العام على عمليات الحكومة الأميركية هو النشوء المفاجيء للحركة البيئية كقوة سياسية قوية في تلك الفترة. شكلت المحافظة على الموارد الطبيعية الدافع للناشطين السياسيين منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما قاد جون موير من كاليفورنيا المطالب بالمحافظة على الموارد الطبيعية حملات لحماية المناطق البرية، وأسس نادي سييرا كمنظمة ضغط شعبية لمناصرة قضيته.

انطلقت الحركة في اتجاهات جديدة خلال ستينات القرن العشرين، بعد نشر كتاب "الربيع الصامت" الذي حقق أعلى المبيعات، والذي كتبته الباحثة البيولوجية التي كانت تعمل لدى الحكومة ريشيل كارسون. حذرت كارسون من أن الاستعمال المتعاظم لمبيدات الحشرات الكيميائية يسبب ضرراً بعيد المدى على الطيور، وعلى الأنواع الأحيائية الأخرى والبيئة الطبيعية. كما أن هذه المواد تستطيع أن تهدد صحة الإنسان أيضاً. هاجمت كارسون صناعة المواد الكيميائية ووصفتها بأنها تثير المخاوف من غير داعٍ وفندت ادعاءاتها. لكن تحذيرات كارسون، التي ضخمتها التغطية الإعلامية الواسعة، كسبت الدعم القوي من المواطنين والحكومة الأميركية. أدت الحركة إلى حظر استعمال مادة الدي دي تي المبيدة للحشرات المستعملة بشكل واسع، وإلى تأسيس وكالة حماية البيئة الأميركية (EPA) في عام 1970 لتطبيق الأنظمة الفدرالية الخاصة بحماية البيئة.

غير أنه وعلى عكس الوكالات المستقلة الأخرى التي أنشئت في الثلاثينات من القرن العشرين، جُعلت الوكالة الأميركية لحماية البيئة جزءاً من الفرع التنفيذي، ما يعني أنها تخضع لتوجيهات الرئيس. تبعت هذا النهج فيما بعد وكالات جديدة أخرى مثل وكالة الصحة والسلامة المهنية (OSHA) في عام 1970 لمنع الحوادث والأمراض المتعلقة بمواقع العمل، وهيئة سلامة المنتجات الاستهلاكية عام 1972، لمراقبة المنتجات غير الآمنة. ونظراً لزيادة الرقابة الرئاسية، تتغير في أحيان كثيرة السياسات التنظيمية لهذه الوكالات مع وصول رئيس جديد إلى السلطة.

كان للأنظمة الفدرالية تأثيرات عميقة في تخفيض المخاطر الصحية التي تواجه العمال الصناعيين وعمال أحواض السفن، وتحسين سلامة الأدوية، وألعاب الأطفال، والسيارات، وتحسين نظافة ونوعية البحيرات، والأنهار، والهواء. فعلى سبيل المثال، تفرض وكالة الصحة والسلامة المهنية على أصحاب العمل إيجاد مكان عمل "خالٍ من الأخطار الظاهرة" التي تسبب أو يمكن أن تسبب الموت أو الضرر الخطير. استخدمت الحكومة أنظمة وكالة الصحة والسلامة المهنية ونفذت في أحيان كثيرة طلبات الاتحادات العمالية في مراقبة تعرّض العمال لمجموعة من المواد الكيماوية الصناعية التي تسبب أو يمكن أن تسبب مرض السرطان.

تركز الجدل حول مثل هذا القانون في أحيان كثيرة على ما إذا كانت توجد أدلة علمية ملائمة تبرر عمل الحكومة، وما إذا كانت أكلاف الالتزام بهذا القانون التي تدفعها شركات الأعمال وزبائنها تبرر المكاسب البيئية. فمثلاً، أكد منتقدو ريشيل كارسون من العلماء وشركات الأعمال أن إزالة مادة دي دي تي ألغت من الاستعمال أفضل مادة فعالة لإبادة البعوض الذي ينشر الملاريا. في وقتها قامت كارسون التي كانت تطالب بمراقبة استعمال مادة دي دي تي وليس منعها، بإعادة قلب موازين المناظرة العامة لصالح تنظيم حكومي وقائي يستطيع أن يتعامل مع التهديدات

الخطيرة، رغم الاستمرار في المناظرة حول بعض المسائل العلمية أو الاقتصادية. وقد وصلت المناظرة الجارية حول تغيّر المناخ إلى نقطة مماثلة.

وكما لاحظ المؤرخون، فنادراً ما اتخذت أولويات الحكومة الأميركية حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية طريقاً مستقيماً غير متقطع، بل بدلاً من ذلك اتبعت تأرجحات الرأي العام بين الرغبة في إصدار تنظيمات إضافية وبين الرغبة في تحقيق نمو اقتصادي غير مقيّد. ففي الستينات من القرن العشرين، وهي الفترة التي تحدى خلالها الأميركيون الوضع القائم على عدد من الجبهات، عبّر الكثيرون عن استعدادهم لإهمال وجهة نظر الصناعة في المناظرة حول قانون المبيدات الحشرية ودعم التدخل الفدرالي لحماية البيئة. ولكن هذا الرأي غير مساره إلى الجهة المعاكسة من جديد في ثمانينات القرن العشرين.

الموجة تتحول ضد التنظيم

يرى المؤرخ دانيال بيرغين نقطة تحول في الدعم العام للتنظيم خلال فترة الركود الاقتصادي في أميركا في سبعينات القرن العشرين عندما ارتفعت أسعار النفط ومعدلات التضخم إلى نسب عالية وهبطت أسعار الأسهم. اتهم منتقدو النشاط التنظيمي لفترة طويلة بأن التنظيم يخنق النمو الاقتصادي ونددوا بالتدخلات الاقتصادية الحكومية ووصفوها بأنها غير حكيمة وغير منصفة.

مع الضيق الاقتصادي في السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين، أظهر عدد أكبر من الأميركيين وممثلوهم السياسيون رغبة في منح الشركات حرية أكبر لتعزيز النمو الاقتصادي. كتب بيرغين وجوزف ستانسلو في كتاب "المرتفعات الاقتصادية الآمرة" يقولان: "مع مرور الزمن، أصبحت المنافسة تعتبر بصورة متزايدة مفضلة على التنظيم." وعبّر ستيفن براير، العضو المهم في هيئة موظفي مجلس الشيوخ الأميركي في سبعينات القرن العشرين، عن ذلك ببساطة بقوله: "لماذا تنظم شيئاً إذا كانت السوق تستطيع أن تفعل ذلك بطريقة أفضل؟"

كان براير، الذي أصبح لاحقاً قاضياً في المحكمة العليا، يستهدف تنظيم خدمة خطوط الطيران التجاري الذي كان يقوم به المجلس الفدرالي للطيران المدني. كان المجلس الفدرالي للطيران المدني يحدد أسعار بطاقات السفر على كافة الخطوط الداخلية ويقرر أية خطوط جوية يسمح لها بخدمة المدن حول البلاد. كانت تلك بمثابة مبادلة تنظيمية: في مقابل تزويد خدمة جوية غير مربحة إلى المدن الصغيرة، تعوض الخطوط الجوية بأسعار وأرباح عالية على خطوطها المزدحمة بين المدن الكبرى. بحلول السبعينات من القرن العشرين، بدا ذلك وكأنه أسلوب مكلف غير فعال. فالمنافسة تستطيع أن تفعل أفضل من ذلك، حسب ما استنتجه الكونغرس الذي أصدر في عام 1978 قانون إلغاء التنظيم. أقفل المجلس الفدرالي للطيران المدني أبوابه في عام 1985.

رغم استمرار النقاش حول أثمان وفوائد إلغاء التنظيم في قطاع الطيران، فقد غيرت المنافسة الصناعة بدرجة دراماتيكية. هبطت أسعار السفر على الخطوط المزدحمة وبرزت شركات خطوط جوية جديدة تتحدى قادة الصناعة. دفعت الخطوط الجوية الجديدة رواتب أقل للطيارين، والميكانيكيين، ومساعدي الطيران وبذلك تمكنت من تخفيض أسعار التذاكر. تراجعت الخطوط الجوية القديمة وتورطت في نزاعات مؤذية مع طيارين وغيرهم من موظفيها المنخرطين في اتحادات عمالية. وأفلس العديد منها. واندمجت شركات أخرى كي تبقى قادرة على المنافسة. ارتفع العدد الإجمالي للمسافرين في الرحلات الداخلية في الولايات المتحدة من 240 مليون عام 1977 إلى 665 مليون في عام 2000. من جهة أخرى، أصبحت الرحلات الجوية مزدحمة أكثر وتعاظمت مشاكل التأخير والأمتعة المفقودة وبرز عدد أكبر من الأسئلة حول سلامة الطيران وممارسات صيانة الطائرات. لكن إعادة هيكلة صناعة الطيران هذه أشارت

إلى نقطة تحول واضحة نحو الاعتماد على الأسواق وليس على الحكومة لجعل الاقتصاد يعمل لمصلحة الناس.

تنظيم العمل المصرفي

منذ أولى سنوات الجمهورية الأميركية، كافح واضعو القوانين الفدرالية وقوانين الولايات والمسؤولون الحكوميون لتحديد المستوى الصحيح للتنظيم والمراقبة الحكومية على النظام المصرفي. عندما تستطيع المصارف أن تستجيب لقوى السوق، تتضاعف الابتكارات والخدمات التنافسية. ولكن الجانب السيئ للمنافسة كان تتابع حصول الأزمات المصرفية وفترات الذعر المالية. الإقراض المفرط بصورة زائدة عن الحد وركوب المخاطر في أعمال المضاربات المالية التي قادت إلى حصول هذه الأزمات أدت بدورها إلى ظهور مطالبات سياسية بفرض ضوابط أشد إحكاماً على معدلات الفائدة وممارسات العمل المصرفي. بدأ ظهور فصل جديد في هذه المناظرة استجابة للأزمة المالية التي حصلت عام 2008.

تمت إعادة تشكيل القطاعين المصرفي والمالي خلال ربع القرن الماضي بفعل العولمة، ورفع الضوابط التنظيمية والتكنولوجيا الجديدة. أصبح بإمكان الزبائن سحب الأموال النقدية من حساباتهم عبر أجهزة الصراف الآلي، وتحويل فواتيرهم وتحويل الأموال بين الحسابات الجارية وحسابات التوفير عبر الإنترنت، والتسوق على الإنترنت للحصول على قروض لشراء المنازل. ودفع توسع الخدمات إلى تقلص عدد المصارف. استناداً إلى إحدى الدراسات، تقلص العدد الإجمالي للمصارف ومؤسسات الادخار إلى النصف بين عام 1984 وعام 2003. في عام 1984 كانت هناك حوالي خمسة مصارف كبيرة، تبلغ أصول كل منها 10 بلايين دولار أو أكثر، وكانت هذه تحوز على حوالي 42 بالمئة من كافة الأصول المصرفية في الولايات المتحدة. بحلول عام 2003 ارتفعت هذه النسبة إلى 73 بالمئة.

وفرت أنظمة الكمبيوتر الجديدة لإدارة العمليات المصرفية ميزة للمصارف الكبيرة التي تستطيع تحمل كلفتها. دفع التوسع الهائل في التجارة العالمية والمعاملات المالية عبر الحدود الدولية إلى سعي المصارف الكبيرة ليكون لها وجود على المستوى العالمي. نشأت أسواق جديدة في آسيا ومناطق أخرى مع إمكانية التدفق الفوري للعمليات المصرفية الاستثمارية عبر المحيطات. دعت هذه الاتجاهات إلى رفع مستمر لقواعد العمل المصرفي والمالي في الولايات المتحدة.

من الوجهة التاريخية، انقسم القطاع المصرفي بين بنوك صغيرة مرخصة من الولايات تدعي أنها تملك روابط أمتن مع مجتمعاتها الأهلية، وبين بنوك قومية أكبر حجماً سعى رؤساؤها إلى التوسع من خلال فتح مكاتب فرعية في الولايات المتعددة مدعين بأن حجم مصارفهم يجعلهم أكثر أماناً وفعالية. يردد هذا الانقسام بطريقة ما صدى المناظرات التي جرت في الأيام الأولى للجمهورية الأميركية بين الكزاندر هاملتون وتوماس جيفرسون حول مصالح المدن والأرياف.

سيطرت البنوك الأهلية في وقت مبكر من القرن العشرين ولكنها انهارت في الأزمة المصرفية التي حصلت في الثلاثينات من القرن العشرين: لأن أصولهم المحدودة تركتها معرضة للخطر. بعد أن قضى توسع المدن في البلاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية على القدرة السياسية للمشرعين الريفيين، وقوّض قدرتهم على الدفاع عن المصارف الصغيرة، بدأ في عام 1980 رفع الضوابط التنظيمية المفروضة على المصارف.

حتى الثمانينات من القرن العشرين، كانت البنوك التجارية الأميركية تواجه القيود الموضوعة على مستويات معدلات الفائدة التي تستطيع فرضها على المقترضين أو دفعها إلى المودعين. ولم يسمح لها بالمشاركة في أعمال تتعلق بالأوراق المالية أو التأمين. كما كان حجمها مقيداً أيضاً. حمت كافة الولايات البنوك العاملة داخل حدودها من خلال منع دخول بنوك

تقوم مراكزها الرئيسية في ولايات أخرى. كما حمت ولايات عديدة المصارف الأهلية الصغيرة بفرض قيود على عدد المكاتب الفرعية التي تستطيع المصارف الكبيرة فتحها داخل الولاية. ولكن ألغيت كافة هذه الأنظمة تقريباً بعد عام 1980 مما ترك القطاع المصرفي وقد أصبح تنافسياً أكثر، ومركزاً أكثر، ومندفعاً أكثر ومخاطراً أكثر – ومعرضاً أكثر للفشل الكارثي.

ومع التوسع الجغرافي للمصارف، سعت أيضاً للدخول إلى حلبات مالية جديدة، شملت النشاطات التي حظرتها عليها تشريعات الصفقة الجديدة التي فصلت أجزاء من قطاعي المصارف التجارية والأوراق المالية. فقد سمح للمصارف بالدخول من جديد إلى ميدان الأوراق المالية عام 1999، وأنشأ العديد من المصارف الرئيسية بالتالي أقساماً غير منظمة سميت آليات استثمار خاصة، بهدف الاستثمار عن طريق المضاربة في سوق الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية وفي استثمارات أخرى تتعلق بالمساكن.

أكد المناصرون في الكونغرس للنظام التنظيمي الأقل تقييداً أن الحرية الأكبر الممنوحة للمصارف قد تولد أسواقاً أكثر حداثة، وفعالية، وابتكاراً. و لفترة من الوقت يمكن القول إن ذلك تحقق. قاد القطاع المصرفي الأميركي الطريق خلال فترة توسع دولي لا سابق لها في المعاملات المصرفية والأوراق المالية.

أفادت دراسة أعدها معهد ماكينزي العالمي أنه في الفترة بين عام 2000 حتى عام 2008، ارتفع مجموع كافة الأصول المالية، أي الودائع المصرفية، والأسهم، والسندات الخاصة والحكومية، من 92 تريليون دولار، إلى 167 تريليون دولار، وهو ما مثل متوسط ارتفاع سنوي بلغ 9 بالمئة وتجاوز كثيراً نمو الإنتاج الاقتصادي العالمي. آلان غريسبان، رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفدرالي خلال معظم تلك الفترة قال إن الأسواق المالية العالمية نمت بحيث أصبحت كبيرة جداً ومعقدة جداً ويصعب على المنظمين الإشراف عليها بصورة كافية. وأكد أنه كان على الكونغرس أن يصدر قوانين جديدة إذا رغب فعلا في تأمين إشراف محكم أكثر. ولكن كما قال عالم الاقتصاد مارك زاندي، مؤلف كتاب "الصدمة المالية"، حول انهيار عام 2008، "المشرعون والبيت الأبيض كانوا يبحثون عن إشراف أقل وليس أكثر."

عند كتابة هذا المقال، كان يبدو أن الأزمة المالية لعام 2008 قد أدت إلى قلب الاتجاه الفلسفي الداعي إلى اعتماد أعظم على الأسواق الحرة وعلى الافتراضات حول رفع التنظيمات المالية التي سيطرت بصورة متزايدة على الولايات المتحدة منذ نهاية السبعينات من القرن العشرين. ردة الفعل العامة القاسية ضد المكافآت الإضافية الهائلة التي بلغت ملايين الدولارات وأساليب العيش المبذرة التي تمتع بها قادة شركات وول ستريت الفاشلة غذت المطالبات بفرض أنظمة أكثر تشدداً. قال غرينسبان بنفسه، الذي تقاعد عام 2006، أمام إحدى لجان الكونغرس بعد سنتين من تقاعده إن "أولئك منا الذين تطلعوا إلى المصلحة الذاتية الخاصة بمؤسسات الإقراض من أجل حماية ملكية المساهمين، وأنا منهم على وجه الخصوص، بتنا الآن في حال صدمة لا تصدق."

© AP Images

© AP Images

© AP Images

HORNETS

أعلاه: عمال يجمعون قطع طائرة بوينغ 787 "دريملاينر" في مصنع الشركة في أفريت، بولاية واشنطن في كانون الثاني/ يناير 2009.

الصفحة المقابلة— في اتجاه عقارب الساعة من الأعلى: تلة من الذرة في ولاية كانزاس تذكر بأن الزراعة تبقى جزءاً مهماً من الاقتصاد الأميركي.; شركة فيدرال إكسبرس لخدمات شحن وتوزيع البضائع هنا في سان فرانسيسكو وفي أماكن عديدة أخرى حول العالم، بدأت عملا تجارياً صغيراً ؛ عمال في مصنع "نيو بالانس" في سكوهيغان، ولاية مين، يتمكنون من الاستمرار في العمل بوجه المنافسة القاسية في صناعة الأحذية ؛ نجح عمال البناء مثل هذا العامل في نيويورك، خلال فترة ازدهار قطاع العقارات في مطلع القرن الحادي والعشرين، وعانوا الكثير خلال فترة الانهيار التالية.

أسفله: هياكل سيارات شركة فورد موتورز على خط التجميع في مصنع التجميع التابع للشركة في شيكاغو في حزيران/ يونيو 2007، قبل ان تعاني صناعة السيارات من انكماشها الكبير الحالي.

© AP Images

أعلاه: ماريو اسكوبار يلبي الطلبات في شركة الستائر الصغيرة في كالاباز اس، ولاية كاليفورنيا.

الصفحة المقابلة— من الأعلى: معمل تكرير للنفط تملكه شركة شل أويل، في دير بارك، ولاية تكساس ينتج بعض ملايين براميل النفط التي تُستهلك في الولايات المتحدة كل يوم ؛ الرئيس أوباما يشجع مصادر الطاقة البديلة، مثل هذا المرفق لتوليد طاقة الرياح القائم بالقرب من بالم سبرنغز ، ولاية كاليفورنيا؛ تسببت الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 بتدني حركة الشحن البحري عبر الموانئ الأميركية مثل هذا المرفأ في اليزابيث بولاية نيوجيرسي.

أدناه: قد تكفي مناجم الفحم، مثل منجم كولترفيل في ولاية إيلينوي هذا، نسبة أعلى من احتياجات الولايات المتحدة من الطاقة لو توصل العلماء الى جعل تكنولوجيا الفحم النظيف تعمل بفعالية.

©AP Images

© AP Images

© AP Images

© AP Images

© AP Images

© AP Images

أعلاه: الفنانات آيمي آدامز، الى اليسار، ميريل ستريب، في الوسط، وفيولا دافيس يمثلن واحدة من الصناعات الأميركية الرئيسية والتي تساهم في نسبة عالية من الصادرات الأميركية.

الى اليسار: أصبحت دمية باربي، التي بلغت سن الخمسين في العام 2009، إحدى أكثر اللعب شعبية بين ما أنتجته مصانع الألعاب في كافة الأزمان.

أدناه: يساهم السواح، كهؤلاء في الطرف الجنوبي لغراند كانيون في ولاية أريزونا، بحصة ذات شأن في الاقتصاد الأميركي.

© Jean-Pierre Lescourret/Corbis

© AP Images

© AP Images

أعلاه: محل اندروينكوز ماركت، في سان فرانسيسكو، يمثل متاجر البيع بالتجزئة، وهي إحدى صناعات الخدمات التي تشكل الحصة الأكبر من الإنتاج الاقتصادي الأميركي.

الى اليمين : يمثل سوق الأوراق المالية في نيويورك الخدمات المالية، وهو قطاع في اقتصاد الخدمات كان يترنح بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت عام 2008.

أدناه: مثال آخر على المحلات التجارية الناجحة، لويز، الذي يوفر كافة أنواع الخردوات والتجهيزات الكهربائية التي يحتاجها عمال البناء وملايين المواطنين الأميركيين الذين يقومون بأعمال ترميمية صغيرة في المنزل ومحيطه.

© AP Images

麦当劳
空调专营
© AP Images

أعلاه: تمثل الرعاية الصحية حصة متنامية من الناتج الاقتصادي الأميركي وتضع كلفة متعاظمة على كاهل الحكومة الأميركية وشركات الأعمال.

الصفحة المقابلة من الأعلى: التسوق في موسم الأعياد في نهاية السنة التقويمية قد يعني نجاح او فشل تلك السنة لأي بائع بالتجزئة. ؛ تشمل صادرات الولايات المتحدة إلى الصين مطاعم ماكدونالد وغيرها من شركات أعمال الامتياز.

أدناه: يُنظر إلى التعليم على انه يمثل إحدى الطرق القادرة على عكس توجه التفاوت في المداخيل في الولايات المتحدة.

7

الفصل

اقتصاد أميركي مرتبط بالعالم

على الرغم من الانقسامات السياسية، لا تظهر الولايات المتحدة أية إشارات تدل على انسحابها من المشاركة العالمية في التجارة والاستثمار.

© AP Images

© AP Images

أعلاه: شكل ارتفاع حركة الاستيراد من آسيا، كما يبدو في الصورة من تفريغ لسفن الشحن في ميناء تاكوما بولاية واشنطن، التحدي الأعظم للولايات المتحدة في الحقل التجاري. الصورة السابقة: سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الأجنبية تأرجح بين الهبوط والارتفاع أثناء الأزمة المالية العالمية التي نشأت في العام 2008.

"--- التجارة المفتوحة مرتبطة بالسلام، أما التعرفات الجمركية العالية، والحواجز التجارية، والمنافسة الاقتصادية غير المنصفة فإنها تترافق مع الحرب.."

الوزير كورديل هال
وزارة الخارجية الأميركية
1948

تربط التجارة اقتصاد الولايات المتحدة بصورة لا فكاك منها بأسواق واقتصادات باقي دول العالم. في العام 2007، بلغ الناتج القومي الإجمالي، أي إنتاج العمال والأرصدة الموجودة في الولايات المتحدة، حوالي 14 تريليون دولار. نتج دولار واحد من كل ثمانية دولارات، أو 1.6 تريليون دولار، من الصادرات إلى دول خارجية. كان مجموع الواردات إلى الولايات المتحدة أعلى بدرجة كبيرة، إذ بلغ 2.3 تريليون دولار.

بالإضافة إلى تجارة السلع والخدمات، تتدفق موجات هائلة من المعاملات المالية عبر الحدود العالمية. تستثمر شركات أميركية وأفراد أميركيون أكثر من 2 تريليون دولار في الخارج سنوياً. ويجعل ذلك الولايات المتحدة أكبر دولة في العالم تستثمر بصورة مباشرة في اقتصادات خارجية. كما أنها تتلقى استثمارات من خارج حدودها أكثر من أية دولة أخرى في العالم. وتُشكّل نيويورك، العاصمة المالية للعالم، مركزاً لصناعة صناديق التحوط الاستثماري الدولية للمستثمرين الخاصين التي تكدست لديها مبالغ تقدر بحوالي 1.5 تريليون دولار من الأصول في نهاية عام 2006.

وفي حين أن الصادرات الأميركية تضيف إلى الناتج القومي الإجمالي للبلاد فإن القدر الأكبر من الواردات يقلص هذا الناتج. أوجدت حالة الاختلال في التجارة خلال العقد الماضي مبادلة حساسة سياسياً: فالفائض في الواردات يميل إلى خفض الأسعار التي يشتري بها المستهلكون الأميركيون السلع، ولكنه يخفّض أيضاً الأجور المدفوعة إلى بعض العمال الأميركيين في صناعات تواجه منافسة أجنبية. كما أن حالات العجز في الميزان التجاري الأميركي قوّضت قيمة الدولار الأميركي بالمقارنة مع عملات رئيسية أخرى، وزادت من الهواجس حول استقرار الأسواق المالية العالمية، كما سيتم تفصيله في الفصل الثامن.

ماذا تصدِّر الولايات المتحدة؟ مثلت السيارات وقطع غيارها والمحركات أكبر فئة واحدة من الصادرات عام 2006، حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 107 بليون دولار. وتبعها في قائمة الصناعات التصديرية الرئيسية شبه الموصلات الإلكترونية (52 بليون دولار)، الطائرات المدنية (41 بليون دولار)، ملحقات أجهزة الكمبيوتر (36 بليون دولار)، المستحضرات الصيدلانية (31 بليون دولار)،معدات الاتصالات (28 بليون دولار)، المواد الكيماوية (27 بليون دولار)، المواد البلاستيكية (25 بليون دولار)،

والمعدات الطبية (22 بليون دولار).

بلغت القيمة الإجمالية لواردات الولايات المتحدة من النفط والغاز 330 بليون دولار في عام 2006. واستورد الأميركيون ما قيمته 257 بليون دولار من السيارات، والمحركات، وقطع الغيار في ذلك العام، إضافة إلى ما قيمته 100 بليون دولار من أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها، و91 بليون دولار من مختلف أنواع الملابس والأنسجة، و64 بليون دولار من المواد الصيدلانية، و36 بليون دولار من أجهزة التلفزيون والفيديو، و29 بليون دولار من الألعاب والدمى. وتشمل تجارة مختلف السلع كل شيء تقريباً يصنعه أو يرتديه أو يستعمله أو يستهلكه الأميركيون.

الولايات المتحدة هي أكبر دولة مصدرة للمنتجات الزراعية في العالم، وتزرع المنتجات المعدّة للتصدير في كل واحد من ثلاثة آكرات (فدادين) من الأراضي المزروعة، استناداً إلى مسوحات أجرتها الحكومة الأميركية. وصل إجمالي قيمة الصادرات الأميركية من المنتجات الزراعية وعلف الحيوانات والمشروبات إلى 66 بليون دولار عام 2006. وكانت الواردات من هذه المواد أعلى، إذ بلغت 74 بليون دولار. ارتفعت القيمة الإجمالية لصادرات المنتجات الزراعية بنسبة 17 بالمئة بين عامي 1997 و2007، وخلال تلك الفترة صدّر المزارعون الأميركيون نسبة 45 بالمئة من محصول القمح، و33 بالمئة من محصول فول الصويا، و60 بالمئة من محصول زيت دوار الشمس المنتجة لديهم.

وحسب ما لاحظه العالم الاقتصادي بول أم رومر، ارتفع حجم الواردات من 12 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي عام 1995 إلى حوالي 17 بالمئة بعد عقد واحد من الزمن. تزود الأموال الأجنبية حوالي ثلث مبلغ الاستثمارات المحلية الأميركية، وذلك ارتفاعا مما كانت عليه تلك النسبة في العام 1995، وهي نسبة 7 بالمئة فقط. بكلمات أخرى، يقول رومر، "الولايات المتحدة مفتوحة أمام الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر من أي وقت مضى، وتسري هذه الروابط في الاتجاهين."

شكّل التعهد بتوسيع التجارة العالمية حجر الزاوية في السياسة الأميركية منذ السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية، عندما تبنّت الولايات المتحدة والدول المنتصرة الأخرى سلسلة من المعاهدات الدولية لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي. اعتبر على نطاق واسع أن القيود التي فرضت على التجارة وتخفيض أسعار صرف العملات زادت من سوء فترة الكساد الكبير التي عرفتها الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن العشرين على أساس أن هذه العوامل أدت إلى خنق التجارة الدولية.

من خلال تشكيل الأمم المتحدة وتوقيع اتفاقيات اقتصادية دولية تمّ التوصل إليها في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة، أمل الحلفاء في استبدال توجهات القومية المتطرفة التي قادت إلى نشوب الحرب بسياسات اقتصادية تعاونية. وخلال الحرب الباردة بين الكتلة السوفياتية والغرب أصبح تحرير التجارة مع أوروبا وآسيا أداة فعالة في السياسة الخارجية الأميركية، وطريقاً لتعزيز رأسمالية السوق في اقتصادات الدول الناشئة.

التجارة المفتوحة والسياسة الخارجية

قال وزير خارجية الولايات المتحدة كوردل هال في عام 1948 إن التجارة المفتوحة "تترافق مع السلام أما التعرفات الجمركية، والحواجز التجارية، والمنافسة الاقتصادية غير المنصفة فتترافق أكثر مع الحرب... إذا تمكنا من زيادة التدفق التجاري الأكثر حرية ... أكثر حرية بمعنى وجود تمييز أقل وحواجز أقل ... بحيث لا تستطيع أي دولة أن تحسد أخرى بدرجة قاتلة وبحيث ترتفع مستويات المعيشة في جميع الدول، ونزيل بذلك مشاعر الاستياء

الاقتصادي التي تولد الحرب، عندئذٍ يصبح بإمكاننا ان نحصل على فرصة معقولة لسلام دائم."

في عام 1948، وقعت الولايات المتحدة و22 دولة أخرى على الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات)، وهي مجموعة من القواعد الدولية التي خفضت بدرجة كبيرة التعرفات والحواجز الأخرى أمام التدفق الدولي للسلع. تبعت تلك الاتفاقية سبع جولات أخرى من المفاوضات التجارية، في الوقت الذي توسع فيه نطاق عضوية الاتفاقية مما أدى في عام 1995 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في جنيف، سويسرا، التي تتمتع بسلطة الإشراف على التزام الدول الأعضاء بالاتفاقيات التجارية الدولية. نجحت إجراءات اتفاقية غات في تخفيض التعرفات الجمركية المفروضة على معظم المواد المصنعة وحفزت زيادة واسعة في التجارة العالمية تخطت كثيراً رؤية منظمي معاهدة بريتون وودز. الاستثناء الرئيسي الوحيد كان التعرفات المفروضة على المنتجات الزراعية التي بقيت مرتفعة نسبياً بسبب القوة السياسية للقطاع الزراعي في الدول الثرية والنامية وبسبب الرغبة في حماية إنتاج الأغذية الأساسية.

شكلت الإعانات المالية الحكومية والتعرفات المفروضة على المنتجات الزراعية موضوعاً مثيراً للجدل السياسي. حصل المزارعون الأميركيون على مبلغ 16 بليون دولار على شكل إعانات مالية فدرالية متنوعة عام 2004. بلغ متوسط التعرفة الزراعية في الولايات المتحدة 12 بالمئة الأمر الذي رفع سعر المنتجات الزراعية الأجنبية بمثل هذه النسبة بصورة إجمالية. في الكونغرس الأميركي، يميل ممثلو المناطق المدينية إلى انتقاد التعرفات واعتبارها ضريبة غير منصفة تفرض على المستهلكين وهي ليست ضرورية لدعم المزارعين الأميركيين. ويرد الممثلون عن الولايات الزراعية ان التعرفات الأميركية هي اقل بكثير من متوسط التعرفات المفروضة على المنتجات الزراعية في أوروبا (30 بالمئة)، واليابان (50 بالمئة)، والهند (114 بالمئة).

تؤثر الإعانات المالية على القرارات التي يتخذها المزارعون بخصوص المحاصيل التي سوف يزرعونها. فقد هبط إنتاج القمح في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بعد أن تحول العديد من المزارعين إلى زراعة الذرة المستعملة في صناعة الإيثانول كوقود للمحركات. تزود الحكومة الأميركية إعانة مالية إلى مازجي الايثانول، الأمر الذي يرفع بدوره السعر الذي يتلقاه المزارعون مقابل محاصيلهم من الذرة. تُشكل الإعانات المالية للمزارعين مسألة مسببة للمجابهة مع الدول النامية، التي قاومت الضغوط لفتح أسواقها أكثر إلى ان توافق الولايات المتحدة على تخفيض دعمها لمزارعيها.

تثبت الحجة النظرية المؤيدة للتجارة الحرة التي وضعها قبل أكثر من قرنين الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث في كتابه "ثروة الدول"، بأن جميع الدول ستزدهر إذا ركزت كل دولة منها على التصنيع والمتاجرة بالسلع التي تملك أفضلية خاصة بشأنها: فرنسا بنبيذها، وبريطانيا بأنسجتها الصوفية. وعلى الجانب الآخر، في حال فرضت بريطانيا تعرفة أعلى على النبيذ الفرنسي فإن أسعار جميع أنواع النبيذ سوف ترتفع بالنسبة للمستهلك البريطاني.

ولكن في الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، بدأت النظريات والسياسات تتصادم عندما باشرت براعة التصنيع الصاعدة في كل من اليابان وألمانيا تقوض بدرجة خطيرة الإنتاج الأميركي في صناعات عديدة بما فيها الصلب، السيارات، الأحذية، والأنسجة. يتمتع جميع السكان بأفضليات التجارة المتوسعة نظراً لأن المنتجات الأجنبية تقدم للمستهلكين خيارات

جديدة، وفي أحيان كثيرة، أسعاراً أخفض. أكلاف التجارة تضرب بدرجة ضيقة أكثر بكثير صناعات معينة وموظفيها مما يؤدي إلى ركود أعمالها أو إعلان إفلاسها.

الاتحاد الأميركي للعمال وتجمع المنظمات الصناعية، وهو الاتحاد العمالي الأكبر حجماً والأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة، دعم مبدئياً الإجماع الذي تحقق بعد الحرب حول توسيع التجارة. ولكنه بدل موقفه في عام 1970. لم يعد بإمكانه تجاهل التهديد الموجه إلى أعضائه نتيجة انتشار التكنولوجيا، التدفق المتعاظم للاستثمارات الأميركية إلى شركات أجنبية، وممارسات التجارة غير المنصفة التي تتبعها حكومات أجنبية، كما قال المدافع الرئيسي عن تلك المنظمة العمالية، أندرو بيميللر.

جاء التحدي الأعظم للولايات المتحدة في الحقل التجاري في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين من اليابان. فمع إعادة اليابانيين بناء قوتهم بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأوا بثبات مجموعة من الصناعات المركزة على التصدير وتعتمد على تكنولوجيات وكفاءات من الدرجة العالمية. استندت نجاحات اليابان في صناعات الصلب، السيارات، الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية وشبه الموصلات الإلكترونية على التزام ثقافي متماسك بالجودة. لكن منتقدي اليابان يؤكدون بأن أفضليتها التجارية المتنامية استندت أيضاً إلى ممارسات تجارية غير منصفة قيدت الواردات المنافسة من الولايات المتحدة ومن منافسين آخرين، مما أعطى للشركات اليابانية ملاذا آمناً تنمو فيه باطمئنان.

الردود على التنافس الأجنبي

المنافسة من صانعي السيارات اليابانيين التي كانت أكلافهم أقل وعمليات إنتاجهم الممكننة أكثر تقدماً دفعت شركة كرايسلر الأميركية لصنع السيارات، إلى حافة الإفلاس عام 1979. كانت كرايسلر تحتل المركز الثالث بين أكبر شركات صنع السيارات في الولايات المتحدة وكان انهيارها يعني خسارة مئات الآلاف من الوظائف في مصانعها والمصانع التي تزودها بالمواد. تمّ إنقاذ الشركة من الإفلاس بفضل "مساعدة إنقاذية" بقيمة 3.5 بليون دولار قدمتها الحكومة الأميركية، وبفيض من الطلبيات على سياراتها من وزارة الدفاع، وبفضل مهارة البيع النشط لدى مديرها التنفيذي لي أي أياكوكا. وبعد عقدين، اشترت الشركة الألمانية دايملر بنز شركة كرايسلر ثم باعتها إلى شركة أسهم خاصة. في عام 2009، دخلت شركة كرايسلر في عملية إعادة تنظيم بعد الإفلاس مدعومة بمساعدة مالية فدرالية وباعت أصولها إلى مجموعة مالكين جدد بضمنهم صندوق ائتمان العناية الصحية للمتقاعدين من عمال السيارات وشركة صناعة السيارات الإيطالية فيات. حصلت الحكومة الأميركية على حصة أسهم أقلية مؤقتة في الشركة أيضا.

فتحت أزمة شركة كرايسلر الباب أمام نقاش وجدل مطولين حول كيف يجب ان تدفع الولايات المتحدة مصالحها التجارية العالمية قُدماً. خلال إدارة الرئيس رونالد ريغان وإدارة الرئيس جورج بوش الأب، قدم سياسيون واقتصاديون وقادة شركات وقادة نقابات عمالية استراتيجيات مختلفة لتعزيز القدرة التنافسية الدولية للولايات المتحدة. حثّ بعضهم على تبني مبادرات جديدة من الشراكات بين الحكومة وشركات الأعمال بهدف تنفيذ أبحاث لتحقيق اختراقات تكنولوجية في الصناعات المتقدمة مثل صناعة شبه الموصلات الإلكترونية. بينما طالب آخرون بتنفيذ دفاعات أقوى ضد الممارسات التجارية التي تقوم بها اليابان ودول أخرى كانت شركات الأعمال الأميركية والاتحادات العمالية تهاجمها لكونها غير منصفة. كانت

المناقشات حول السياسة تتمحور عادة حول أسس إديولوجية، حيث كان المشرعون الديمقراطيون الليبراليون يدعون إلى تدخل حكومي أوسع، بينما كان المشرعون الجمهوريون يحتجون بأن الحكومة ستفشل في حال حاولت اختيار الفائزين بين الصناعات والمصالح.

في بعض القطاعات، ولا سيما قطاع إنتاج الصلب، واجهت الشركات الأميركية الشركات المنافسة الأجنبية التي كانت إما مملوكة أو مسيطرا عليها من جانب حكومات بلادها. كان من المتوقع لهذه الشركات الأجنبية أن تستمر بالتوسع في إنتاج الصلب بغية بناء القدرة الاقتصادية وتأمين الوظائف، بغض النظر عما إذا كان زبائن صناعة الصلب بحاجة إلى إنتاج أكثر.

سعت الولايات المتحدة، بصفتها موقعة على معاهدة منظمة التجارة العالمية، إلى إعادة حل مثل هذه النزاعات التجارية من خلال العملية المتعددة الجوانب لتلك المنظمة.

لكن القانون الأميركي يسمح باتخاذ إجراءات من جانب واحد ضد الدول التي يتبين أنها تنتهك القانون التجاري الأميركي، رغم احتمال تعريض الولايات المتحدة إلى الانتقام من جانب هذه الدول. يفوض القانون التجاري لعام 1974 الممثل التجاري الأميركي، وهو مسؤول يعينه رئيس البلاد، بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالممارسات التجارية غير المنصفة وبفرض عقوبات أو غرامات ضد الشركات الأجنبية التي تنتهك القانون الأميركي. في عام 1984، تمّ تعديل القانون بحيث حدد الإخفاق في حماية الملكية الفكرية بمثابة ممارسة تجارية غير منصفة.

قامت الصناعات الأميركية المهدّدة بالضغط على أعضاء الكونغرس لإقرار نظام من الحصص والتعرفات الجمركية الحمائية لتخفيف وطأة ما تعتبره ممارسات تجارية غير منصفة.

كما تقوم شركات أميركية برفع الشكاوى إلى الهيئة الأميركية للتجارة الدولية (ITC)، وهي وكالة حكومية تنعم باستقلال ذاتي مخولة بفرض قيود تجارية على الموردين الأجانب الذين ينتهكون قوانين

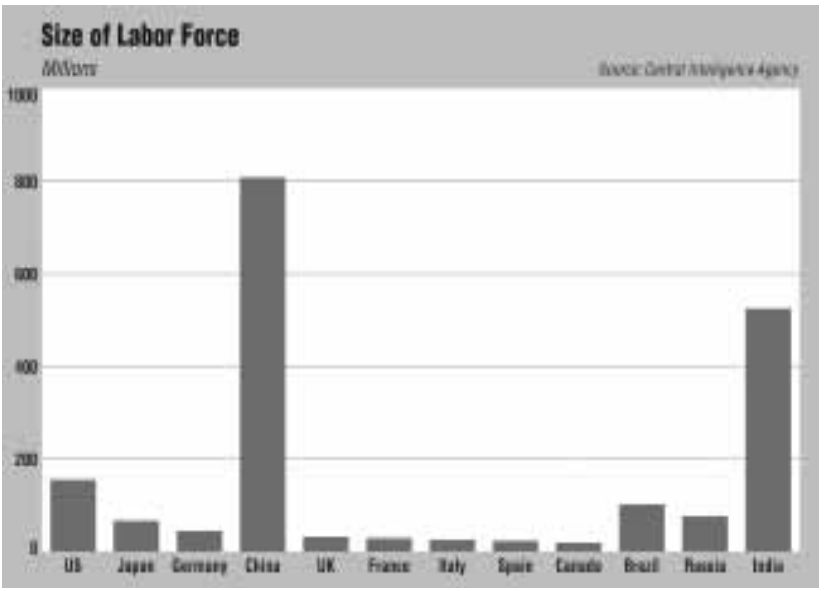

درس في التدمير البنّاء

تواجه صناعة الصلب في الولايات المتحدة سلسلة من الأزمات منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، حين خاضت مصانع الصلب معركة عالمية لكسب حصة من السوق، ولتحقيق الأرباح والبقاء. تصور الفترات الصعبة التي مرت بها الصناعة بشكل واضح، التأثير الإيجابي منه والسلبي، للتدمير البنّاء على الصناعة الأميركية.

تراكمت الفوائد لصالح البلاد ككل. فصناعة الصلب في الولايات المتحدة وعمالها ينتجون اليوم ثلاثة أضعاف ما كانوا ينتجونه خلال سبعينيات القرن العشرين. استثمرت مصانع الصلب الأميركية في عمليات متقدمة عززت بدرجة ملموسة كفاءة الطاقة في حين خفضت معدلات التلوث والتهديدات الصحية لعمالها. وساعد الارتفاع الحاد في أسعار الفحم الحجري وأنواع الطاقة الأخرى منذ العام 2000 مصانع الصلب الأميركية التي تمتلك المواد الخام الخاصة بها.

وفي المقابل، هبط عدد العمال في صناعة الصلب من 531 ألف عامل عام 1970 إلى 150 ألف عامل في العام 2008. وتعرضت مدن صناعة الصلب في قلب المنطقة الصناعية الأميركية إلى ضربة قوية خلال تلك العقود. في مقابلة أجريت معه عام 2006، أعاد الخبير الاقتصادي جوزيف ستيغليتز، الفائز بجائزة نوبل، سرد تأثير تراجع الصناعة في مدينته غاري، بولاية إنديانا، المدينة التي أسستها شركة يو اس ستيل قبل قرن. قال ستيغليتز: "تعكس المدينة تاريخ أميركا الصناعي. نهضت هذه المدينة مع صناعة الصلب الأميركية وبلغت الذروة في منتصف خمسينيات القرن العشرين خلال نشأتي، ثم تدهورت بسرعة كبيرة، وهي ليست اليوم سوى هيكل أجوف لما كانت عليه سابقا."

في أوروبا وآسيا، تدخلت الحكومات بصورة مباشرة لمدة تزيد عن ربع قرن للمساعدة في تمويل التوسع الهائل لقدرة صناعة الصلب فيهما. واستناداً إلى أدلة قُدمت إلى اللجنة الأميركية للتجارة الدولية وسلطات مراقبة المنافسة في الاتحاد الأوروبي، دعمت هذه الحكومات إقامة حواجز رسمية وغير رسمية أمام واردات الحديد والصلب وغضّت النظر عن الاتفاقيات السرية لتشاطر الأسواق.

وفي حين أن الولايات المتحدة قيّدت الاستيراد بصورة متقطعة، فإنها لم تضع أبداً سياسة طويلة الأمد لتعزيز القدرة التنافسية لصناعة الصلب الأميركية.

تسمح قواعد التجارة الدولية للدول بأن تدافع عن صناعاتها المحلية ضد "إغراق" أسواقها المحلية بسلع مستورة بأسعار "أقل من الاعتيادية". عندما كانت حالات الركود الاقتصادي والأزمات المالية تترك الأسواق العالمية غارقة بكميات فائضة من الصلب، كانت الصناعة الأميركية تسعى إلى فرض غرامات على الإغراق لمحاربة الاستيراد بأسعار منخفضة. استجابة لذلك، مال الرؤساء الأميركيون إلى فرض قيود مؤقتة على الصلب المستورد، أو ترتيب فرض قيود طوعية، لتخفيف الضرر اللاحق بمصالح شركات الصلب الأميركية. ولكن نادراً ما كانت صناعة الصلب الأميركية تحصل على الحماية الدائمة التي كانت تسعى إليها. مالت السياسة الأميركية إلى مقاومة فرض عقوبات تجارية شديدة، وذلك نتيجة مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية. استفادت صناعة السيارات وصناعة أخرى تستفيد من الصلب من استيراد الصلب بأسعار أقل وساعد ذلك في لجم التضخم. وكانت واشنطن حساسة تجاه الصرخات الصادرة من حكومات أجنبية احتجاجاً على العقوبات التجارية الأميركية المفروضة.

ونتيجة لذلك، أصبح سوق الصلب الأميركي مشرعاً أمام الامتلاك الأجنبي وللمستوردات بدرجة أكبر من أي من منافسيه الرئيسين. وفي العام 2007، تعدت نسبة الصلب المستورد والمستهلك في الولايات المتحدة 30 بالمئة، وهي نسبة استيراد أعلى بكثير مما نجده في أسواق الدول الرئيسية المنافسة للفولاذ الأميركي، كاليابان، وروسيا، والصين، والبرازيل.

تبقى شركة يو أس ستيل كوربوريشن الأميركية، الشركة التي أسسها جي بي مورغان عام 1901، أكبر شركة منتجة للفولاذ في البلاد وصنفت العاشرة في العالم استناداً إلى إنتاجها عام 2007. أما شركة نيوكور، الشركة الأميركية الصاعدة المنتجة للفولاذ التي تحدت شركات "الصلب الكبرى" من خلال صنع الصلب الجديد من الخردة التي تصهرها في أفران عالية الكفاءة فإنها تحتل المرتبة الثالثة في البلاد والثانية عشرة في العالم من حيث الإنتاج.

الشركات الأميركية الرئيسية الأخرى في صناعة الصلب هي مجموعة من شركات مملوكة تاريخياً على نحو عام، وعلى

أعلاه: في شباط/فبراير من العام 2008، تظاهر آلاف العمال في صناعة الصلب قرب البيت الأبيض مطالبين بتعريفات حمائية وبمزيد من الاجراءات لانقاذ صناعتهم المهددة.
الصفحة المقابلة، أعلى اليسار: ساعدت أسعار الصلب المستورد المتدنية صناعة السيارات وغيرها من الصناعات التي تعتمد على الصلب، مثل هذا المصنع في مونروفيل بولاية بنسلفانيا.

رأسها شركة بيت لحم ستيل، الشركة المنتجة الرئيسية التي أعلنت إفلاسها في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. وتمّ شراء هذه الشركات بأسعار منخفضة للغاية من جانب مستثمر أميركي، هو دبليو آل روس، الاختصاصي في شراء أصول الشركات المعروضة للبيع بأسعار منخفضة. يقول روس إن نهجه في شراء أصول شركات مفلسة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها هو "عمل دارويني". قال لمجلة فورتشن في العام 2003، "نتخلص من الأجزاء الضعيفة، ونقوي الأجزاء القوية. أسلوبنا هو البحث بين مختلف هذه الأجزاء، ومحاولة التسلّق إلى الأجزاء التي يمكن تقويتها، ثم محاولة تسهيل وفاة الأجزاء الضعيفة."

في العام 2004، باع روس مصانعه الأميركية إلى لاكشمي ميتال الهندي وشركة ميتال ستيل التي يملكها، وقد أصبحت فيما بعد جزءاً من اكبر شركة إنتاج للفولاذ في العالم عام 2006 عندما اندمجت شركة ميتال مع الشركة الرئيسية المنتجة للفولاذ في أوروبا، أرسيلور. واليوم تسيطر شركات يو اس ستيل، أرسيلور ميتال، ونيوكور على أكثر من نصف كمية الإنتاج الأميركي من الصلب. تملك مصالح الصلب الروسية، المستفيدة الأخرى من سوق الصلب الأميركي المفتوح نسبياً، نسبة عشرة بالمئة من سوق الصلب الأميركي.

في أعقاب الأزمات المالية التي حصلت في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، عندما أغرق الصلب المستورد بأسعار متدنية السوق الأميركية، أعلنت اكثر من 40 شركة إنتاج وتوزيع وتصنيع الصلب عن إفلاسها. في ذلك الوقت، كانت صناعة الصلب في الولايات المتحدة تدين بما يزيد عن 11 بليون دولار على شكل التزامات تقاعد "لا تمويل لها" إلى عدد متنامٍ من المتقاعدين، ولم تتمكن من تسديد هذه الديون. وكان الإفلاس طريق الخلاص.

يسمح قانون الإفلاس الأميركي للشركات بأن تلغي عقوداً معينة، بضمنها التزامات التقاعد، التي يمكن بعد ذلك تحويلها إلى شركة ضمان مستحقات التقاعد (PBGC)، وهي وكالة فدرالية تؤمن خطط تقاعد معينة وتدفع المستحقات الموعودة عند إفلاس شركة ما. احتفظ عمال مصانع الصلب المتقاعدون من شركات أعلنت إفلاسها بمعظم مستحقات تقاعدهم بفضل شركة ضمان مستحقات التقاعد، ولكنهم خسروا تغطية التأمين الصحي الموعودة أيضاً من جانب أصحاب عملهم السابقين.

ساعدت القيود التجارية التي فرضها الرئيس السابق جورج دبليو بوش، فضلا عن تحلل بعض شركات الحديد والصلب الأميركية من التزاماتها لناحية العناية الصحية لمتقاعديها، على إعادة نهوض هذه الصناعة خلال فترة الازدهار الاقتصادي التي حصلت في أوائل القرن الواحد والعشرين. لكن الركود الذي بدأ عام 2008 أعاد إنعاش مخاوف حصول فوائض في إنتاج الصلب، بالأخص مع نمو مصانع الصلب المدعومة من الدولة في البرازيل والهند والصين. تعادل الآن قدرة إنتاج الصلب في تلك الدول الثلاث ثُلث إجمالي الإنتاج العالمي، ومن ثم ظهرت من جديد في برامج العمل العالمية المناقشات حول التجارة المنصفة للصلب.

التجارة المنصفة. فقد طالبت كل صناعات النسيج، الأحذية، الصلب الاختصاصي، الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية، وأجهزة التلفزيون الملون بالحماية من المنافسة الأجنبية.

لكن أولويات السياسة الخارجية الأميركية كثيراً ما كانت تلقي بظلالها على المشهد. فبدلاً من تعريض علاقاتها مع حلفائها للخطر، سعت الولايات المتحدة في ظل عدة إدارات رئاسية إلى التوصل إلى اتفاقيات طوعية تحدد واردات الصلب، على سبيل المثال، بدلاً من فرض عقوبات من جانب واحد.

دفعة لتعزيز التوسع التجاري

حصلت قضية مناصرة التوسع التجاري على دفعة تعزيز رئيسية لها، وان كانت غير متوقعة، في التسعينات من القرن العشرين من إدارة الرئيس بيل كلينتون. كان الرئيس الذي سبق كلينتون، جورج بوش الأب، قد جعل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) أساس برنامجه الاقتصادي، وكانت تنتظر صدور قانون بشأنها من الكونغرس عند الاقتراب من حملة الانتخابات الرئاسية عام 1992. بعض المستشارين نصحوا كلينتون بأن يؤيد اتفاقية التجارة الحرة لأميركا لتأكيد مؤهلاته "كديمقراطي جديد"، يؤيد التجارة والتكنولوجيا ولا يخضع لقادة الاتحادات العمالية الذين عارضوا بعناد هذه الاتفاقية. لكن مستشارين آخرين حذروه من ان تأييده للاتفاقية المذكورة قد يكلفه خسارة أصوات انتخابية ثمينة في حملة تميزت بمشاركة المرشح المستقل البليونير، روس بيرو، العامل في صناعة برامج الكمبيوتر والذي تنبأ بأن اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية سوف تؤدي إلى تحويل فرص العمل بسرعة هائلة إلى المكسيك "مشفوعة بصوت امتصاص هائل".

أكد خبير الاستطلاعات الذي كان يعمل لحساب كلينتون، ستانلي غرينبرغ بأن تأييد اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية قد يحقق مكاسب سياسية مهمة. وقال إنه رغم كون العديد من الناخبين غير مرتاحين تجاه مسألة التجارة المكسيكية، فإنهم لم يعترضوا

على هذه التجارة بالذات. وشدد على ان الناخبين في ولايات "الاقتصاد الجديد"، مثل كاليفورنيا، أرادوا رئيساً يؤمن بأفكار دولية. وافق كلينتون وأعلن أنه سوف يسعى إلى تحسين شروط الاتفاقية ومن ثم يدعم تصديقها، ونجح في إلحاق الهزيمة ببوش في انتخابات عام 1992. حصل بيرو على نسبة 19 بالمئة من الأصوات الشعبية، مما شكل رقماً قياسياً لأي معارض للتوسع التجاري لا يقبل بتسويات خلال الانتخابات القومية.

بعد أن أصبح كلينتون رئيساً للبلاد، جعل مصادقة الكونغرس على اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية إحدى أولى أوليات حكومته، وجمع ائتلافاً من الجمهوريين والديمقراطيين الذين يؤيدون التجارة في مجلس النواب كما في مجلس الشيوخ لدعم هذه الاتفاقية. تبع ذلك بروز جدل حاد على مستوى البلاد، حيث كانت الاتحادات العمالية الأميركية تحذر من أن العمال الاميركيين سوف يفقدون وظائفهم لمصلحة المكسيك. بينما حثّ قادة شركات الأعمال الأميركية على التصديق على المعاهدة التجارية كوسيلة لتحفيز الصادرات.

من أجل كسب الدعم من عدد أكبر من الديمقراطيين، دفع مفاوضو كلينتون المكسيك وكندا إلى قبول إضافتين إلى الاتفاقية صُممتا لتحسين حقوق العمال والحماية البيئية في المكسيك. اعتُقد أن هاتين الإضافتين قد تساعدان في حماية القوة العاملة الأميركية من خلال منع المنتجين المكسيكيين من تخفيض أكلافهم على حساب العمال والمعايير البيئية. وافق الكونغرس على المعاهدة في عام 1993.

لا زال الجدل مستمرا حول التأثير الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا). خلال حملة الانتخابات التمهيدية الرئاسية للحزب الديمقراطي عام 2008، في ولاية أوهايو، حيث فُقدت 400 ألف وظيفة عمل في مصانع الإنتاج خلال هذا العقد، قال المتنافسان الرئيسيان على المنصب الرئاسي، باراك أوباما وهيلاري كلينتون، إنهما يؤيدان تعديل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية لجعلها أكثر إنصافاً للعمال ولكنهما لم يدعوا إلى إلغائها.

المرشحان الرئاسيان عن الحزب الديمقراطي، هيلاري كلينتون وباراك أوباما، سعيا خلال حملتيهما سنة 2008، لجعل اتفاقيات التجارة أكثر انصافاً للعمال الاميركيين ولكن دون إبطال أي منها.

بعد المصادقة على اتفاقية نافتا، سعت الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيات تجارية إقليمية مع دول أميركا الوسطى وتفاوضت بشأن اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل والأردن والتشيلي وسنغافورة، لكن المعارضة تعاظمت في مجلس النواب بعد أن باتت الواردات تؤثر بصورة أعمق على التوظيف في المصانع الأميركية. يعود سبب نجاح الاتفاقيات التجارية السابقة في الكونغرس بدرجة كبيرة لأنه كان من الممكن تناولها بموجب قواعد برلمانية خاصة سريعة المسار تحدد المهل الثابتة، وتمنع إدخال التعديلات عليها. قال المسؤولون الأميركيون ان القواعد التي تمنع الكونغرس من اجراء تعديلات أساسية كانت ضرورية لأنها تثبت الشروط التي توصل اليها المفاوضون حول طاولة المفاوضات. ويستطيع الكونغرس ان يقبل او يرفض المعاهدات، ولكنه لا يستطيع تغيير شروطها. ولكن، تم تجديد سلطة المسار السريع عام 2002 بأغلبية ثلاثة أصوات فقط في مجلس النواب ولم يتم تجديد هذه السلطة عندما انقضى أجلها في عام 2007.

عندما سعى الرئيس جورج دبليو بوش عام 2008 للحصول على موافقة الكونغرس على اتفاقية تجارية كانت معلقة مع كولومبيا، منعت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، الديمقراطية، تمريرها مؤكدة بأن على المجلس أولاً أن يدرس التدابير للتعامل مع التباطؤ الاقتصادي الأميركي و"معالجة عدم الأمان الاقتصادي للأسر العاملة في أميركا."

البراءات، وحقوق الملكية، والماركات المسجلة

عصر المعلومات المدفوع بالابتكار والتكنولوجيا دفع مسألة الملكية الفكرية إلى أعلى برنامج عمل التجارة العالمية. وهي مسألة ذات تاريخ طويل. كانت هناك قوانين صارمة تحمي الأسرار التجارية للنقابات المهنية في العصور الوسطى، ولكنها كانت تسهل تشاطر المعرفة بين أعضاء هذه الروابط. بحلول القرن الخامس عشر، كان الحكام الأوروبيون قد بدأوا يمنحون براءات إلى المخترعين والى الأجانب الراغبين في إدخال تكنولوجيات جديدة إلى بلادهم.

تحددت خطوط المناظرة بوضوح منذ تلك الأزمان المبكرة: يتعزز اختراع المنتجات عندما يملك المخترعون حقاً قانونياً في استغلال اكتشافاتهم من خلال حصولهم على الاحتكار لاستعمالها. ولكن في حال امتدت هذه الحماية لفترة طويلة جداً، فإن المنافسة تتأثر وتتراجع التحسينات. وتدور المسألة عندئذ حول كيفية تحقيق التوازن. يستطيع المخترع ان يسعى إلى الحماية من خلال حصوله على براءة من الحكومة الفدرالية، ولكن عليه أن يصف تفاصيل اختراعه بالكامل. يجب ان يكون مالك البراءة مستعداً لتطبيق حقه، وأمام المحاكم عند الضرورة، من خلال إجبار الذين يستعملون اختراعه إما بوقف استعماله أو دفع رسم مقابل استعماله. في بعض الحالات، يفضل المخترعون إبقاء العملية او الصيغة سرية وعدم الإفصاح عنها خلال السعي للحصول على براءة. ربما كان اشهر نموذج لذلك هو صيغة مكونات الكوكاكولا، التي تبقى سراً تجارياً وتُحفظ في خزنة مصرف في أتلانتا، بولاية جورجيا حتى اليوم. وإدراكاً لأهمية حماية الاختراعات وتشجيع الابتكار، منح واضعو الدستور الأميركي للكونغرس السلطة الحصرية لإصدار قوانين البراءات والعلامات التجارية المسجلة. توماس جيفرسون، أول وزير خارجية في حكومة الرئيس جورج واشنطن، الذي أجرى تجارب على تصاميم جديدة للمحاريث، قام بمراجعة أول براءات منحت في البلاد، إلى ان أصبحت مهماته الدبلوماسية جسيمة

أعلاه: النجمة بولا عبدول، في الوسط، هافييه بينيتو، المسؤول عن قسم التسويق في شركة كوكا كولا، ورئيس شركة كوكا كولا في شمال أميركا، دون كنوس، لدى تقديم آخر انتاج شركتهم، "كوكاكولا سي2" يوم 24 أيار/مايو، 2004، في لوس أنجلوس. وحسب ما جاء في تقارير الشركة، أن هذا الانتاج يحتوي على نصف كمية السعرات الحرارية والسكر التي تحتويها الوصفة الأصلية، والتي تلفها سرية عالية جداً.

للغاية بحيث لم يستطع مواصلة ذلك العمل. تطورت السياسات الأميركية للبراءات والماركات المسجلة بصورة متواصلة منذ ذلك الوقت.

يتوجب على المخترع أن يلبي شروطاً أساسية من اجل الحصول على براءة: يجب ان يكون الاختراع من نوع يمكن تغطيته ببراءة، مثل آلة أو عملية تصنيع، ويجب ان يكون لاختراعه غرض مفيد، ويجب أن يسجل تقدماً على منتجات أو عمليات أبكر منه. المدة القصوى للحماية ببراءة اختراع هي 20 سنة من تاريخ تسجيلها. تُمنح نصف البراءات الأميركية إلى مخترعين أجانب. وتبدو الولايات المتحدة على أنها مفتوحة أمام الاختراعات الأجنبية بدرجة أكبر بكثيرٍ من شركائها التجاريين الرئيسيين. فمثلاً، أصدر مكتب البراءات في اليابان نسبة 90 بالمئة من البراءات إلى مخترعين يابانيين في عام 2002.

كانت أولى اتفاقيات حماية الملكية الفكرية هي اتفاقية باريس للبراءات عام 1883، واتفاقية برن عام 1886، اللتين شملتا الأعمال الفنية والكتب المطبوعة. أوجدت معاهدة التعاون في منح البراءات لعام 1970، والتي عدلت عدة مرات منذ ذلك الوقت، إجراءات قياسية لتقديم طلبات الحصول على البراءات بين ما يزيد عن 100 دولة.

كانت أحدث وأهم اتفاقية هي تلك الموقعة عام 1994 التي عرفت باسم اتفاقية "نواحي حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة" أو (TRIPS)، التي تضع قائمة دنيا للحمايات التي يتوجب على الموقعين عليها تأمينها وتفرض على كل دولة موقعة عندما تمنح أية حقوق ملكية فكرية لمواطنيها ان تمنح هذه الحقوق نفسها لمخترعين من دول أخرى موقعة على الاتفاقية. وتقول الخبيرة في السياسة العامة سوزان سكوتشمر: "لقد أصبحت مشكلة القرصنة الدولية (للحقوق الفكرية) اشد

حدة في العصر الرقمي". تشمل القرصنة الحديثة لحقوق النشر برامج الكمبيوتر، الموسيقى، الأفلام وحتى الكتب المدرسية.

سرقة الماركات أو العلامات المسجلة، الاستنساخ غير القانوني للمنتجات، قرصنة الكتب وبرامج الكمبيوتر ووسائل التسلية المسجلة مسألة خطيرة واستفزازية للولايات المتحدة، ولا سيما في علاقاتها التجارية مع الصين. اشتكت الجمعية الأميركية للأفلام السينمائية إلى الكونغرس عام 2007 بأن محتويات تسعة من كل عشرة أقراص مضغوطة دي في دي (DVD) تباع في الصين هي مقرصنة. وحسب الجمعية الأميركية لمصنعي معدات المحركات، فإن الشركات الصينية تنتج قطع غيار للسيارات ومنتجات أخرى مزيفة تباع في الخارج تحت أسماء شركات صناعية أميركية معروفة. قدمت شركات إنتاج المستحضرات الصيدلانية احتجاجات مماثلة إلى الكونغرس وحذرت من ان الأدوية الصينية الموردة تمثل تهديدات صحية خطيرة محتملة للمشترين غير المرتابين بأمرها.

وأبلغ دان غليكمان، عضو سابق في الكونغرس يرأس الجمعية الأميركية للأفلام السينمائية، الكونغرس انه على المستوى الوطني يعبر المسؤولون الصينيون عن قلقهم ويتخذون إجراءات محدودة ولكن هذه الإجراءات لا تمتد لتشمل وسائل مراقبة فعالة داخل الأقاليم الصينية. وبصورة عامة، كما قال جليكمان في شهادته أمام لجنة الكونغرس، "يتم تطبيق قوانين حظر الانتهاكات التجارية بصورة انتقائية، واعتباطية، وغامضة عن قصد في بعض الحالات، وفي بعض الحالات تكون هذه القوانين غير مطورة بصورة جيدة جداً."

عندما دعمت الولايات المتحدة الصين في الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية كان المتوقع هو ان تتقارب السياسات التجارية للصين مع القواعد الدولية. ومن وجهة النظر الأميركية، فإن تحويل هذا التوقع إلى حقيقة ملموسة لا زال يمثل مسألة تجارية رئيسية.

يرمز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الصين والولايات المتحدة إلى النمو الكاسح للتجارة والتدفقات المالية عبر الحدود مع بدء القرن الجديد. يصف المؤرخ نيال فيرغسون وجود علاقة تكاملية بين الدولتين دمجها بصورة غريبة بكلمة "صيميريكا" (Chimerica). يقول فيرغسون ان الواردات الصينية الرخيصة ساعدت في إبقاء معدل التضخم منخفضاً في الولايات المتحدة كما ساعدت في تخفيف الضغط على الأجور فيها أيضاً. أعادت الصين استثمار الدولارات التي حصلت عليها مقابل سلعها المباعة في الولايات المتحدة لتمويل العجز التجاري الأميركي فساعدت بذلك على إبقاء معدلات الفائدة منخفضة. وقال إنه "نتيجة لذلك، أصبح اقتراض المال رخيصاً بدرجة لافتة وأصبح تأسيس شركة مربحاً بدرجة لافتة، وكلما ازدادت رغبة الصين في إقراض الولايات المتحدة كلما ازدادت رغبة الأميركيين في الاقتراض."

ثم انفجرت فقاعة الدين في عام 2008، وأنتجت أزمة مالية أطلقت العنان لنقاشات بين الأميركيين حول فوائد العولمة والتجارة. ساد الإجماع المؤيد للتجارة المفتوحة في الولايات المتحدة لمدة تزيد عن نصف قرن، نتيجة الاعتقاد بان الاقتصاد الأميركي القائم على الأعمال التجارية الحرة والخلاّق لديه ما يربحه أكثر بكثير مما قد يخسره من خلال العلاقة الاقتصادية المتعاظمة مع العالم.

ولكن المحافظة على هذه القيم تصبح أكثر صعوبة خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، عندما يصبح المنافسون أهدافاً طبيعية لخيبات أمل العاطلين عن العمل في البلاد، وعندما تغذي الممارسات الأجنبية التي تبدو غير منصفة الشعور بضرورة فرض الحمايات.

يقول العديد من الخبراء إن دعم أميركا السياسي المستمر للتدفق الحر للتجارة والمال وانفتاحها على العالم قد يعتمدان على الازدهار المستمر للأغلبية الكبيرة من مواطنيها. قال رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفدرالي، بن برنانكي في عام 2007، "لو لم توضع بعض الحدود على المخاطر السلبية للأفراد المتأثرين بالتغيير الاقتصادي، لكان من المحتمل ان يصبح الناس أقل رغبة في قبول الدينامية التي تعتبر أساسية جداً للتقدم الاقتصادي." لكن أميركا لا تستطيع إدارة ظهرها إلى بقية اقتصاد العالم، وحتى لو اختارت ان تفعل ذلك بطريقة ما، ومع تبدل الحكومة الأميركية في العام 2009، لم تظهر أية إشارة تدل على الانسحاب من هذه المشاركة العالمية.

8

الفصل

فصل جديد في قصة الاقتصاد الأميركي

تتصدى الولايات المتحدة، بطريقتها الديمقراطية، لتحديات اقتصادية هائلة.

© AP Images

أعلاه: الرئيس أوباما مع رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي السابق، بول فولكر، في مواجهة أكبر التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، متعاوناً مع كونغرس منقسم سياسياً. الصورة السابقة: الأرقام بدأت تشير إلى تراجع الاقتصاد الأميركي حتى قبل انبثاق الأزمة العالمية في العام 2008.

"ابتداءً من اليوم ... يجب أن نلتقط أنفسنا لننهض، وننفض الغبار عنا، ونبدأ من جديد العمل لإعادة بناء أميركا."

الرئيس باراك أوباما
الولايات المتحدة الأميركية
2008

لدى إعداد هذا الكتاب (آذار/مارس 2009)، كانت الولايات المتحدة والكثير من دول العالم قد وقعت في شرك أزمة مالية وحالة انكماش اقتصادي اعتبرهما كثيرون بأنها الأسوأ منذ الكساد الكبير الذي حصل في ثلاثينات القرن العشرين. أطلقت الحاجة إلى رد فوري على الأزمة اندفاعة من التدخل الحكومي، وبصورة ملحوظة أكثر في الولايات المتحدة، ولكن أيضاً عبر العالم الصناعي. بحلول ربيع عام 2009، بدا أن المخاوف الأكثر جسامة من حصول انهيار مالي كامل قد تلاشت واستعادت أسواق الأسهم العالمية جزءاً من خسائرها المدمرة التي أصيبت بها خلال نصف السنة السابقة. ولكن لا تزال الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية تواجه ارتفاعا في معدلات البطالة ومستقبلاً اقتصادياً معرضا للأخطار.

وبدا أن لا مهرب من التوصل إلى بعض الاستنتاجات. العولمة الاقتصادية التي ربطت الأنشطة المصرفية والتجارة في كل قارة مكّنت عدوى السوق المالية من الانتشار عبر العالم. وافق قادة الولايات المتحدة ودول اقتصادية رئيسية أخرى على وجوب إنشاء نظام جديد للإشراف على الأسواق المالية وتنظيمها من أجل استعادة ثقة المستثمرين المهشمة بالأسواق وإعادة إنعاش الاستثمار. وأصبح من الضروري أن تسعى الإصلاحات إلى وضع معايير مصرفية واستثمارية جديدة تطبق على جميع الاقتصادات المتطورة، وأن تلعب الولايات المتحدة دوراً رائداً في وضع هذه المعايير من خلال إصلاح نظامها التنظيمي المعقد للقطاع المصرفي وأسواق الأوراق المالية.

طرح بول فوكر، الرئيس الأسبق لمجلس إدارة بنك الاحتياط الفدرالي، مخططاً تفصيلياً لمثل هذه الإصلاحات في أوائل العام 2009 باسم مجموعة من المسؤولين الماليين الدوليين والأكاديميين البارزين عرفت باسم مجموعة الثلاثين. سعى التقرير الذي وضعته المجموعة إلى "استعادة الأسواق المالية القوية، التنافسية، والمبتكرة لدعم النمو الاقتصادي العالمي دون المخاطرة مرة أخرى بحصول انهيار كبير في عمل السوق بحيث يعرّض الاقتصاد العالمي إلى الخطر"، كما قال فوكر، الذي ترأس أيضاً المجلس الاستشاري الاقتصادي للرئيس باراك أوباما عندما تسلمت الحكومة الجديدة مهامها.

دعت المجموعة إلى وضع قيود أكثر إحكاماً على المصارف لمنعها من الإقراض المتهور، وإلى وضع معايير محاسبية أكثر فعالية يمكن أن تساعد في تحديد الاتجاهات التي يمكن أن تشكل خطرا على الاستثمارات، وإلى وضع قواعد تجبر صناديق التحوط الاستثماري الخاصة الأكبر حجماً، وغيرها من تجمعات الرساميل الاستثمارية الخاصة، بالكشف عن نتائج ومستويات الاقتراض التي تقوم بها، وتنظيم المشتقات المالية المتبادلة في السوق غير الرسمية كاستثمارات التأمين المعقدة ضد التخلف عن تسديد الدين التي أصبحت فيروسا غير مرئي في انهيار النظام المصرفي العالمي.

شكّل تحقيق إجماع عالمي فعّال حول إنشاء نظام مالي جديد هدفاً صعب المنال، بسبب وجود طيف واسع من الاقتصادات والأنظمة السياسية المتبعة في الدول الرئيسية. ولكن ذلك التحدي لم يكن أقل صعوبة في الولايات المتحدة نفسها.

وكما وصفته فصول أخرى من هذا الكتاب، تطور نظام الحوكمة الاقتصادية في أميركا بصورة غير متكافئة في ردوده على تيارات التغيير الرئيسية الحاصلة في الاقتصاد بالذات. ابتداءً من كتابة الدستور وما بعد ذلك، تناقش الأميركيون حول الدور المناسب للحكومة في الاقتصاد: هل يحتاج المجتمع إلى يد حكومية قوية، أو هل من المحتمل ان تخنق الحكومة الابتكار ومبادرات المشاريع الخاصة التي تحفز التقدم الاقتصادي؟ كيف يجب ان يتم تقسيم السلطة الحكومية بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات؟

وهكذا، يعتبر الهيكل التنظيمي المالي في الولايات المتحدة خليطاً من وكالات الولايات والوكالات الفدرالية ذات المهمات المتداخلة بعضها ببعض، مع وجود بعض الفجوات الرئيسية في الإشراف بينها. بعض الإصلاحيين قالوا إن الأزمة المالية تستدعي إنشاء وكالة إشراف واحدة قوية على السوق المالية. اعتُبر بنك الاحتياط الفدرالي المرشح الأكثر ترجيحاً للقيام بهذا الدور في الولايات المتحدة. لكن قد يثير هذا الدور الهواجس بين العديد من الأميركيين حول تركيز سلطات واسعة جداً بين أيدي وكالة حكومية واحدة، وهي مسألة قسّمت اتباع جيفرسون وهاملتون عند ولادة الدولة وما زالت حية جداً حتى يومنا هذا.

عجز هائل في الميزانية

إحدى تداعيات الإجراءات الطارئة التي اتخذت لتحفيز الاقتصاد ودعم المؤسسات المالية المهددة كان حصول زيادة جذرية في عجز الموازنة الفدرالية. وصل هذا الرقم الذي يمثل الفرق بين الإنفاق والإيرادات الفدرالية، إلى أكثر من تريليون دولار في عام 2009، أي حوالي ثلاثة أضعاف الرقم المسجل في السنة السابقة. ويمكن أن تؤدي الحزمة التحفيزية للإنفاق الحكومي الجديد بالترافق مع تخفيض مستوى الضرائب الذي وضعه الرئيس أوباما عام 2009 إلى بلوغ العجز، قياساً لنسبته من الاقتصاد بكامله، إلى مستوى لم يسجل مثله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي حين اختلف الأميركيون حول تفاصيل خطة التحفيز، فقد برز إجماع واسع حول ضرورة القيام بعمل سريع وحازم. واتفق معظم علماء الاقتصاد على ان تحفيزاً مالياً سريعاً وضخماً للإنفاق الفدرالي كان أمراً ضرورياً للحثّ على توفير فرص العمل وعكس مسار الانكماش الاقتصادي. كما اتفقوا أيضاً على انه في اللحظة التي يستقر فيها الاقتصاد، يتوجب على الولايات المتحدة أن تتوجه نحو المهمة الأكثر صعوبة وهي تخفيض العجز من خلال تحقيق تماثل أفضل بين التزامات الإنفاق الحكومي والإيرادات.

استطاعت الحكومة الأميركية الرد على نطاق واسع جداً عند اندلاع الأزمة في أواخر العام 2008. القوة المالية لبنك

الاحتياط الفدرالي وقدرة الحكومة الأميركية على الاستدانة من الخارج ساعدتا واشنطن على ضخ مبالغ غير مسبوقة من المال في النظام المصرفي وفي برامج الإنفاق الجديدة خلال الأشهر التي تلت ذلك. وكما قال رئيس البنك الدولي، روبرت زيليك في أواخر عام 2008 لصحيفة النيويورك تايمز، فإن "قوة أميركا في عكس مسار المشاكل غير مسبوقة تاريخياً بالفعل". ولاحظ الاقتصادي براد ستسر، أنه في عام 2008 باعت الولايات المتحدة سندات خزينة بقيمة مذهلة بلغت 1.7 تريليون دولار بدون أن تسبب قفزة في أسعار الفائدة السائدة في السوق.

التحدي الثاني، أي مواجهة العجز المتنامي في الموازنة الفدرالية، من المرجح أن يكون أشد صعوبة بكثير وكما لاحظ الرئيس أوباما وغيره من القادة السياسيين، لا يستطيع الشعب الأميركي وممثلوه السياسيون أن يؤجلوا إلى ما لانهاية اتخاذ القرارات الصعبة حول نطاق واتساع الدور الحكومي في الاقتصاد الأميركي وحول أفضل السبل لتمويل هذه الالتزامات. يقول زيليك إن الأجانب يسألون، "هل ستعالج الولايات المتحدة بعض الأسباب الجذرية التي قد تحدد قوتها الحقيقية خلال السنوات العشر أو العشرين او الثلاثين القادمة؟"

شكلت الالتزامات الحكومية الطويلة الأمد للمسنين في الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من التحدي الماثل. تشير التقديرات الراهنة إلى أنه بغياب الإصلاحات الأساسية فإن برامج الضمان الاجتماعي (مداخيل التقاعد)، والميديكير (برامج العناية الصحية للمسنين) ومديكيد (العناية الطبية للعائلات من ذوي الدخل المنخفض) سوف تزيد كثيرا على جميع الالتزامات الأخرى في الموازنة الفدرالية خلال بضعة عقود. تستهلك هذه البرامج نسبة 44 بالمئة من كامل النفقات الفدرالية الراهنة، باستثناء الفوائد المدفوعة على الدين القومي الأميركي.

في عام 2011 سوف تتأهل أول مجموعة من جيل طفرة المواليد البالغ عددهم 78 مليون شخص للحصول على فوائد الضمان الاجتماعي وميديكير. تقدر وزارة المالية الأميركية أنه بحلول العام 2030، سوف تستهلك البرامج الرئيسية الثلاثة "لمستحقات الإعانات" هذه ثلثي المبلغ الإجمالي للموازنة الفدرالية، مع افتراض استمرار المعدلات الضريبية الفدرالية عند مستوياتها الحالية. وفي حال لم يتم إدخال تغييرات في الإنفاق أو على قانون الضرائب، سوف تغطي الإيرادات

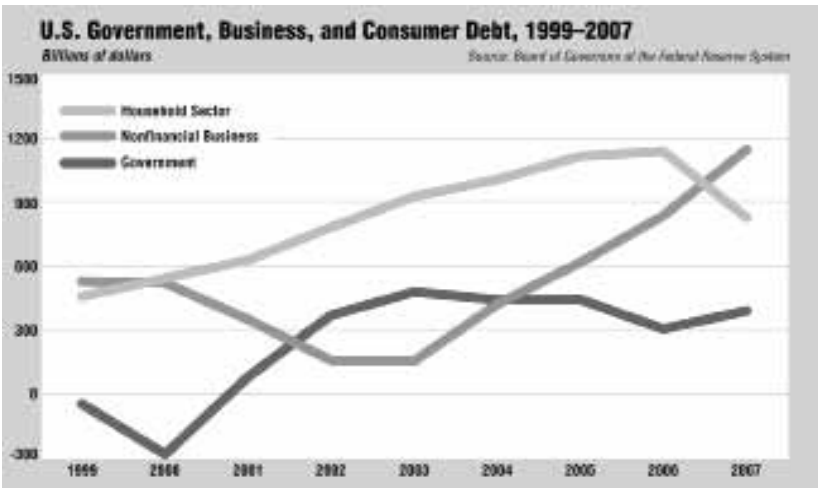

الحكومية في تلك السنة نصف النفقات المتوقعة، وفقاً للتقرير المالي للولايات المتحدة الصادر عام 2008.

ولأن الحكومة يجب أن تستدين لتسديد النفقات التي تتجاوز الإيرادات (العجز الفدرالي)، سوف يؤدي أيضاً الارتفاع غير المكبوح في مستحقات الالتزامات إلى تضخم الدين القومي الأميركي (المبلغ الذي تستدينه الحكومة من مقرضين في أميركا وفي الخارج). وفي حال استمرت اتجاهات الإنفاق والضرائب على ما هي عليه في الوقت الحاضر، سوف يصبح الدين القومي الأميركي في عام 2032 مساوياً للإنتاج الاقتصادي السنوي للبلاد من السلع والخدمات.

هذه الاتجاهات لا يمكن استمرارها وسوف تقوّض الثقة بالاقتصاد الأميركي وبالدولار بوتيرة ثابتة، كما تقول وزارة المالية. أطلق آلان غرينسبان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفدرالي، على المستقبل المتوقع وصف "التسونامي المؤجل". وكما قال أوباما بعد فترة قصيرة من انتخابه عام 2008، إنه إذا كانت التحديات المالية صعبة "فإن السياسة الحزبية أشد صعوبة". قد يتوجب على المسنين تأجيل تقاعدهم. وقد يكون من الضروري الحد من فوائد العناية الصحية والضمان الاجتماعي بالنسبة للأميركيين الأثرياء، أو قد يتوجب زيادة نسبة الضرائب على الأميركيين العاملين، وهذه خيارات سوف تختبر مدى تماسك المجتمع. وقال أوباما: "يجب أن يكون لديكم رئيس على استعداد لإنفاق بعض رأسماله السياسي على هذا الأمر، وأنا أنوي أن أنفق بعض هذا الرأسمال."

التفاوت في الدخل

أدى التفاوت المتنامي في توزيع مكافآت الاقتصاد إلى رفع العقبات السياسية إلى مستوى أعلى أمام تحقيق مهمتي الإصلاح الاقتصادي المحلي والتعاون الاقتصادي الدولي. حدد العلماء عدداً من العوامل المحتملة التي، إذا أخذت سوية، قد تكون ساهمت بصورة متزايدة في تركيز الدخل ومكاسب الثروة في أيدي أقلية صغيرة من الأميركيين. من بين هذه العوامل: الهبوط في عدد الوظائف في قطاع التصنيع التي يحصل شاغروها على رواتب عالية، والتحول باتجاه التوظيف في قطاع الخدمات بمستويات دخل أدنى، والخسارة الناتجة عن الزيادة في توظيف العمال الأقل ثقافة في اقتصاد تكنولوجي متطور، وعبء الزيادة في تكاليف العناية الطبية للعائلات الأميركية من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وبسبب هذه العوامل وغيرها، لم يرتفع معدل أجور العمال غير الزراعيين الأميركيين بدرجة ذات شأن منذ عام 1980، بعد احتساب معدل التضخم.

أشار بنجامين أم فريدمان، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد، إلى أن "المسألة المركزية للولايات المتحدة في مستهل القرن الواحد والعشرين هي ما إذا كانت الدولة في الجيل القادم سوف تتمكن من تحقيق ازدهار متزايد، كما حصل في العقود التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية، أو إذا كانت سوف تتراجع إلى حالة الركود في المستويات المعيشية لغالبية مواطنينا التي استمرت منذ أوائل السبعينات حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين."

وكذلك، فإن المحنة المالية الطويلة الأمد التي تواجهها الحكومة تحمل في طياتها كذلك تعقيدات سياسية دولية. فمع تقدم سنوات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، موّل مستثمرون أجانب حصة متزايدة من دين الحكومة الأميركية. وفي منتصف عام 2000، بلغ مجموع هذا الدين القومي تريليون دولار. وبعد ثماني سنوات، ارتفع هذا المبلغ إلى 2.7 تريليون مع حيازة مصارف تملكها الحكومات وصناديق الاستثمار السيادية على الحصة الأسرع نمواً. استعمل هؤلاء الدولارات

الأميركية التي تدفقت إلى الخارج للحصول على سلع مصنعة ونفط لشراء سندات الخزينة الأميركية وسندات دين أخرى صادرة عن الحكومة الأميركية. كانت أميركا، في الجوهر، تقترض من المستقبل لتمويل الاستهلاك الحالي.

شدّد تقرير أصدره عام 2008 مجلس العلاقات الخارجية على العواقب السياسية لهذه التبعية المالية: "بدون تمويل من الصين وروسيا ودول الخليج، قد تهبط قيمة الدولار بحدة، وقد ترتفع معدلات الفائدة الأميركية، وقد تجد الحكومة الأميركية صعوبة أكبر بكثير في تثبيت دورها العالمي بكلفة محلية مقبولة."

وكما أشرنا إليه في الفصل الأول، تمثلت الاستجابة الأجنبية للأزمة المالية العالمية بالاندفاع لشراء سندات الخزينة الأميركية نظراً لأن حجم أميركا الاقتصادي واستقرارها السياسي يجعلان من الدولار الملجأ الأكثر أماناً. ولكن المديونية الأميركية المتزايدة قد تضغط على المستثمرين الأجانب إلى إحلال سلة عملات، تشمل اليورو والين الصيني، محل الدولار في المعاملات الدولية والى خفض مبالغ الدولارات المحتفظ بها في الحسابات الحكومية.

كتب العالم الاقتصادي مارك زاندي عام 2008، "سوف تكون الأزمة التالية متعلقة بالتحديات المالية المثبطة لهمة حكومتنا الفدرالية. بدأ المستثمرون العالميون يعبرون بصورة متزايدة عن استيائهم من الدين الأميركي، وحتى وزارة المالية سوف تواجه وقتاً صعباً في إيجاد من يشتري جميع السندات التي سوف تحاول بيعها في حال لم يتغير أي شيء سريعاً."

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، سوف تواجه الولايات المتحدة تحدي إصلاح مصداقية قطاعها المالي. تعهدت إدارة أوباما بدعم الجهود الدولية الهادفة إلى تقوية الاحتياطيات المصرفية وتنظيم الاستثمار ووضع حدود لاتخاذ المخاطر في الأسواق دون خنق تدفق الرساميل اللازمة لتمويل النمو.

خطة أوباما

بعد انتخابه مباشرة رئيسا للولايات المتحدة، بدأ أوباما بتصميم استجابة فدرالية واسعة النطاق للحالة الطارئة. وزعت خطة التحفيز الاقتصادي الضخمة التي صادق عليها الكونغرس في وقت مبكر من فترة إدارته التمويل والقروض والتخفيضات الضريبية عبر كافة مختلف قطاعات الاقتصاد المتعثرة. كما سعت الخطة أيضاً إلى استعمال الأموال الفدرالية لتغذية التوسع السريع للمبادرات الجديدة المتقدمة تكنولوجيا في مجال الطاقة والبيئة. تمثل الأمل بأن تخلق هذه التطورات أسواقاً جديدة للشركات الأميركية في الوطن وخارجه وملايين الوظائف للعمال عبر مجموعة واسعة من مستويات المهارات.

وفّرت العديد من الفرص في مجال الطاقة والبيئة جاذبية بديهية. قد تساعد الاستثمارات في أجهزة التحكم الجديدة بالطاقة ووسائل حماية المنازل من عوامل

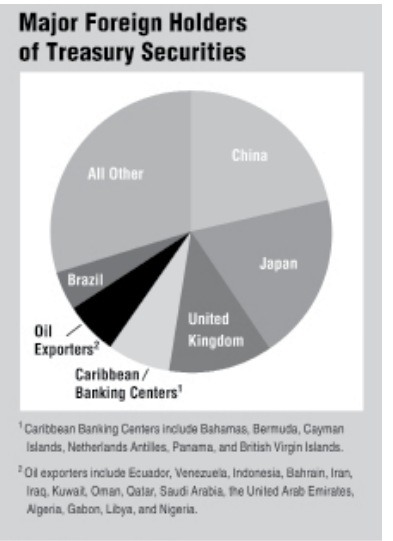

Source: U.S. Treasury Department

الطقس العائلات وشركات الأعمال في المحافظة بشكل افضل على الطاقة المستعملة للتدفئة والتبريد والإنارة. كما يمكن أن يؤدي الانتقال إلى سيارات هجينة تستعمل البنزين والكهرباء، أو في نهاية الأمر إلى سيارات كهربائية كاملة، إلى تخفيض درجة اعتماد أميركا على النفط الأجنبي من مناطق غير مستقرة سياسياً.

كما أن توسيع شبكة نقل الطاقة الكهربائية في البلاد قد يتيح زيادة في الطاقة المتجددة من الريح والشمس التي يمكن نقلها من حزام الشمس في الجنوب ومن منطقة السهول الكبرى التي تهب فيها الرياح في الغرب الأوسط إلى مراكز المدن الكبرى في البلاد. وربما، خلال عقد من الزمن، سوف يصبح بالإمكان ربط السيارات الكهربائية بشبكة الكهرباء، إذ يصار إلى شحن بطارياتها بينما تكون متوقفة خلال الليل عندما تكون أسعار الكهرباء أرخص ثمناً.

تستطيع المبادرات الفدرالية أن تقيم صناعات جديدة قادرة على المنافسة العالمية وتأمين قيادة الولايات المتحدة في الجهود العالمية للجم تغير المناخ الناجم عن انبعاثات غازات الكربون. فعلى سبيل المثال، يمكن لاستعمال طاقة الرياح أو الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء، واستعمال الوقود البيولوجي لتسيير السيارات، أن يخفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري. في يوم ما، يمكن أن يتم احتجاز انبعاثات الكربون الصادرة عن محطات الطاقة العاملة بالفحم الحجري وتخزينها بصورة دائمة تحت الأرض.

طرح بعض الاميركيين تحديات فلسفية وسياسية لهذه الرؤيا. فالنزاعات الطويلة الأمد حول الرغبة في وجود حكومة "كبيرة" استمرت. وكذلك استمرت الصدامات بين المصالح الإقليمية. سعى المشرعون من الولايات التي يتم فيها توليد طاقة الرياح إلى إنشاء نظام نقل للكهرباء عبر مجمل البلاد، ولكن نظراءهم في الولايات التي تعمل فيها صناعات قوية تعتمد على الفحم الحجري قاوموا التفويضات الرسمية باستعمال نسبة أكبر من طاقة الرياح. أدركت شركات المرافق العامة والطاقة الأكبر في هذا القطاع التهديدات التي تواجه نماذجها التجارية المترسخة، وبالأخص في مقترحات وضع حد أعلى لانبعاثات الكربون الصادرة عن عمليات الفحم الحجري والنفط، والاستعمال المتوسع للطاقة الشمسية في المنازل والمكاتب. وبغض النظر عن الاستراتيجية المفضلة، فإن الأزمة المالية قوّضت قدرة الصناعة الأميركية وشركات الاستثمار على تمويل مثل هذا التحول في الطاقة المستعملة.

غير أن مراقبين أكثر تفاؤلاً يشيرون إلى أن أميركا لا زالت قادرة على استغلال موارد مهمة للتأثير في التحدي المتمثل في استنباط استراتيجيات جديدة للطاقة، من بينها ثقافة الأعمال الحرة الخاصة لديها، وعمق واتساع نظامها التعليمي، والحرية التي تمنحها للرساميل الساعية إلى تحقيق أعلى العائدات. علّق وزير التعليم في سنغافورة، ثارمان شانموغاراتنام، عام 2006 على مظهر أساسي في نظام التعليم الأميركي، فقال: "نحن نعرف كيف ندرب الناس لتقديم الامتحانات. وأنتم تعرفون كيف تستعملون مواهب الناس إلى حدها الأقصى. الأمران مهمان، ولكن هناك بعض أجزاء العقل التي لا يمكننا ان نختبرها بصورة جيدة، مثل الإبداع، الفضول، الإحساس بالمغامرة، والطموح. والأهم من كل ذلك، ان أميركا لديها ثقافة تعليمية تتحدى الحكمة التقليدية، حتى ولو عنى ذلك تحدي السلطة."

إن استخدام هذه القوى الحقيقية لمواجهة التحديات الحقيقية بنفس القدر التي تواجهها البلاد سيكون اختباراً عظيماً للجيل الحالي من الأميركيين. وكما كتب كنت اتش هيوز، من مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، فإن: "من الصعب رؤية كيف ستفوز الولايات المتحدة في مباراة الأفكار في القرن الواحد والعشرين دون تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل، والابتكارات

التكنولوجية، والتعليم المحسّن، والمساواة في الفرص ذات القاعدة عريضة."

في عام 2009، تكافح الولايات المتحدة للنهوض من الركود الاقتصادي القاسي الذي زعزع ثقة الناس في السياسات الاقتصادية القومية، التجارة المفتوحة، الأسواق المالية وإدارة شركات الأعمال. يضيف هيوز: "على البلاد أن تتخذ خطوات لإعادة الثقة القومية بالمؤسسات الرئيسية، لإعادة اكتشاف إحساسها بالهدف القومي، إعادة تعهدها بالمكاسب المشتركة والتضحيات المشتركة وتجديد شعورها بالهوية الأميركية". ولكن من الصحيح أيضاً أن الاميركيين واجهوا وتغلبوا على مثل هذه التحديات في الماضي، وقليلون هم الذين يشكون بأنهم سوف يفعلون ذلك مرة أخرى.

كان ترشيح باراك أوباما للرئاسة عملاً فريداً تاريخياً من نواح عديدة، ولكن برنامجه الاقتصادي كان متجذراً بعمق في التاريخ السياسي الأميركي. رأى مراقبون عديدون في فوزه في الانتخابات تحولاً في عقرب الساعة السياسي، من الحكومة المحدودة في عهد ريغان والتنظيم القليل للأسواق، رجوعاً إلى فترة الصفقة الجديدة للرئيس فرانكلين دي روزفلت والتدخل الحكومي الأكبر في الاقتصاد.

غير أنه سيظل علينا أن نرى مدى التحول الذي سوف نشهده. ولكن في انتخابات عام 2008، اختار الشعب الأميركي مبدأ العمل الناشط، وفي خطاب توليه منصب الرئاسة سعى الرئيس أوباما إلى الاستجابة بالقول: "ابتداءً من اليوم... يجب أن نلتقط أنفسنا لننهض، وننفض الغبار عنا، ونبدأ من جديد العمل لإعادة بناء أميركا." حتى مع وجود أغلبية ديمقراطية في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ فان إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية ومشاكل الطاقة الصعبة المنال قد يتطلب وجود تعاون فعال بين الرئيس وأعضاء الحزبين في وقت أصبحت فيه الانقسامات السياسية حادة. ولكن كان ذلك هو الوضع عبر تاريخ أميركا مع استثناءات قليلة. وفي أوقات الأزمات الأخرى، وجدت البلاد طريقها إلى الأمام رغم النواحي المثيرة للشرذمة للديمقراطية. تُمثل بدء فترة رئاسة أوباما فرصة لكتابة فصل جديد في التاريخ الاقتصادي للبلاد، مع وجود الكثير على المحك.

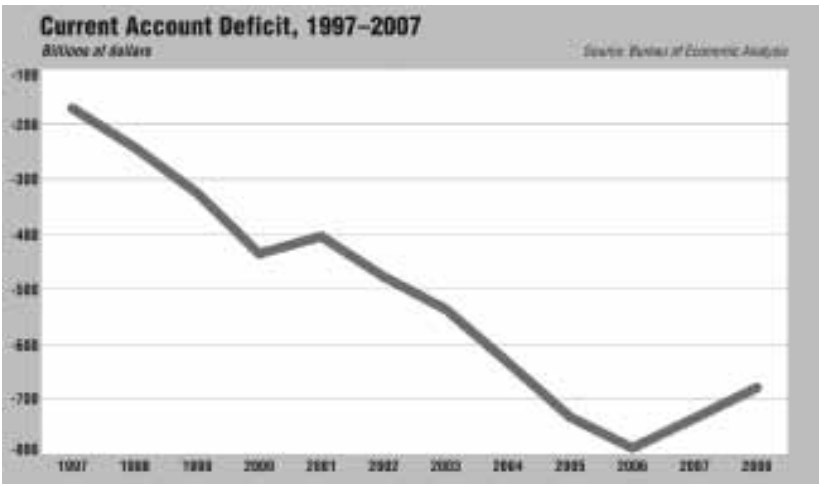

مكتب برامج الإعلام الخارجي
وزارة الخارجية الأميركية
http://www.america.gov/ar/publications/books/outline-of-the-us-economy.html